جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية
مراجعة تحليلية للقيم الثقافية المصرية في المسوح الدولية والإقليمية والوطنية

رقم (367) – شهر فبراير 2025

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (367)

(سلسلة علمية محكمة)

"المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية"

مراجعة تحليلية للقيم الثقافية المصرية في المسوح الدولية والإقليمية والوطنية

2025

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

رومان، هويدا عدلي، وآخرون
"المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية"
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2025، 155 ص.
الكلمات الدالة: الثقافة- المسوح التتبعية- القيم الاجتماعية- القيم السياسية

رقم الإيداع:2025/9513
ISBN:978-977-8848-21-2

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

مدينة نصر- طريق صلاح سالم- القاهرة- جمهورية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398 -22634747

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى:
2025

تقديم

تُعَدُّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ...إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	الباحث الرئيسي	أ.د. هويدا عدلي رومان	أستاذ	علوم سياسية
2	الباحثون والباحثون المساعدون	أ.د/ سعيد المصري	أستاذ	اجتماع
3		أ.د/ عبير صالح	أستاذ	إحصاء
4		د/ أسماء مجدي	مدرس	اجتماع
5		أ. محمد حسنين	مدرس مساعد	إحصاء
6		أ. ميار يحيى منصور	مدرس مساعد	علوم سياسية
7	السكرتارية	أ. مروة سعودي	المكتب الفني	اقتصاد

موجز البحث

يمثل هذا الإصدار نتاج المرحلة الأولى من مشروع مسح القيم الثقافية المصرية التتبعي، والذي يعتزم معهد التخطيط القومي تولي مسئوليته من واقع إدراك العلاقة المهمة بين الثقافة والتنمية، وأهمية إدراج المتغيرات الثقافية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. يتبنى المسح مفهوم الثقافة الذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية في مكسيكو عام 1982 حيث عرفت الثقافة إنها "مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يتمتع بها مجتمع أو جماعة، وهي تضم إضافة إلى الفنون والآداب، أساليب العيش والحقوق الأساسية للكائن البشري ومنظومات القيم والتقاليد والمعتقدات".

اتسع الاهتمام بأهمية تتبع التغيرات التي تطرأ على القيم الثقافية عبر الزمن، من خلال إجراء المسوح التتبعية التي تطبق بشكل دوري على عينات ممثلة من السكان حول منظوماتهم القيمية، وكذلك توجهاتهم تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تعكسه من قيم متضمنة. يعد مسح القيم العالمي على رأس هذه النوعية من البحوث التي تسعى لتتبع التغييرات التي تطرأ على القيم الثقافية عبر فترات زمنية محددة. وعلى المستوى العربي، هناك المؤشر العربي وهو أقرب لاستطلاعات الرأي حيث يسعي للوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية. وعلى المستوى الوطني، هناك مسح النشء والشباب الذي ينفذه مجلس السكان الدولي بالتعاون مع جهات بحثية وطنية. تستمد المسوح التتبعية أهميتها من قدرتها على رصد التغيرات الثقافية عبر الزمن وبشكل منتظم مما يتيح فهم لماذا تحدث أو لا تحدث تغيرات ثقافية؟ وما المحددات والعوامل الحاكمة للتغير من عدمه؟ وكيف يمكن رسم سياسة ثقافية تهدف إلى إحداث تغييرات ثقافية مقصودة بغية دفع التقدم وتحقيق التنمية في المجتمع؟ تكمن أهمية القيام بمسح تتبعي للقيم الثقافية المصرية في السعي لفهم ماهية مصر؟ كيف يفكر الشعب المصري؟ ما الأطر المرجعية الثقافية الحاكمة له؟ ما علاقاتها بقيم التقدم؟ ما التباينات الثقافية المبنية على أساس المكان والموقع الجغرافي أو على أساس الانتماء الديني أو القبلي وغيرها من الانتماءات الأولية التي تحفل بها مصر وتفخر بتنوعها الثقافي انطلاقًا منها؟ وما علاقة الثقافات الفرعية بالثقافة الأم؟ وما الدور الذي يلعبه التعليم في التغيير الثقافي؟ وما آثار الاتصال المكثف بالعالم الخارجي على ثقافة الشرائح الاجتماعية المعولمة؟

تركز المرحلة الأولى من المشروع على مراجعة المسوح التتبعية التي جرت على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، والتي كانت مصر ممثلة فيها، وهو المسح العالمي للقيم والمؤشر العربي ومسح النشء والشباب بغية رصد النتائج وتغيراتها عبر الزمن، ومن ثم فهم اتجاهات التغيير تجاه مجموعة من القيم: المواطنة – المساواة – التسامح – الثقة – قيم التنمية والعمل والإنجاز – التدين وعلاقة الدين بالمجال العام.

تشمل هذه المرحلة ثلاث دراسات كالتالي:

1. اتجاهات القيم الاجتماعية في مصر، قراءة في المسح العالمي للقيم.
2. تطور اتجاهات القيم السياسية المصرية عبر دورات المؤشر العربي بين الثبات والتغير.
3. أهم ملامح التغير في منظومة القيم لدى الشباب خلال الفترة من 2009–2014، قراءة في مسح النشء والشباب في مصر.

الكلمات الدالة:

الثقافة– المسوح التتبعية– القيم الاجتماعية– القيم السياسية

قائمة المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
مقدمة	11
الفصل الأول مسح القيم العالمي – المؤشر العربي – مسح النشء والشباب نظرة مقارنة في المنهج والنتائج	21
الفصل الثاني اتجاهات المواطنة والتماسك الاجتماعي في مصر– قراءة في المسح العالمي للقيم	37
الفصل الثالث تطور اتجاهات القيم المصرية السياسية عبر دورات المؤشر العربي بين الثبات والتغير	66
الفصل الرابع أهم ملامح التغير في منظومة القيم لدى الشباب خلال الفترة 2009 – 2014– من واقع مسح النشء والشباب	94

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1)	أهم الاختلافات بين الدراسات الطولية والعرضية	22
جدول رقم (2)	حجم العينة في موجات المسح التي شاركت بها مصر	23
جدول رقم (3)	حجم العينات في كل دولة حسب استطلاع المؤشر العربي 2022	29
جدول رقم (4)	أهم الملامح المميزة لكل مسح من المسوح التي تم استعراضها	30
جدول رقم (5)	مستويات الشعور بالانتماء الوطني	40
جدول رقم (6)	مستويات الشعور بالفخر بالانتماء للجنسية المصرية	41
جدول رقم (7)	مستويات الشعور الانتماء المحلي والعالمي	43
جدول رقم (8)	أهم القيم العائلية	54
جدول رقم (9)	بعض مؤشرات الثقة العمومية في الآخرين وفقًا للريف والحضر	59
جدول رقم (10)	أهمية قيمة التسامح والتعاون في تربية الأطفال	61
جدول رقم (11)	الفئات غير المرغوب التعايش معها وفقًا للريف والحضر	62
جدول رقم (12)	إصدارات المؤشر العربي شاملة التاريخ والعينة الكلية والبلدان محل الدراسة	67
جدول رقم (13)	حجم العينات في كل دولة حسب استطلاع المؤشر العربي 2022	70
جدول رقم (14)	الخصائص المرغوبة في الوظيفة	98
جدول رقم (15)	نسب الشباب الذين يعملون لحسابهم	102

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1)	مستويات الشعور القوي بالانتماء القومي والفخر الشديد بالجنسية بحسب دورات المسح (2000–2018)	41
شكل رقم (2)	أهمية العيش في بلد ديمقراطي (2008–2018)	44
شكل رقم (3)	أهمية العيش في بلد ديمقراطي بحسب العمر 2018	45
شكل رقم (4)	أهمية العيش في بلد ديمقراطي بحسب مستوى التعليم 2018	45
شكل رقم (5)	الأهمية القصوى لتأثير الانتخابات النزيهة في تغيير الحياة 2018	46
شكل رقم (6)	الأهمية القصوى لتأثير الانتخابات النزيهة على حياة الناس بحسب مستويات الدخل ٢٠١٨	46
شكل رقم (7)	من الديمقراطية أن يختار الناس قادتهم بانتخابات مباشرة بحسب مستويات التعليم 2018	47
شكل رقم (8)	عدم تبرير الحصول على منافع من الحكومة دون وجه حق (2000–2018)	48
شكل رقم (9)	عدم قبول تبرير التهرب الضريبي بحسب مستويات الدخل 2018	49
شكل رقم (10)	أهمية السياسة في الحياة والاهتمام بالسياسة (2000–2018)	50
شكل رقم (11)	الحرص على التصويت في الانتخابات البرلمانية 2012–2018	51
شكل رقم (12)	مستوى الثقة الشخصية خلال الفترة (2008–2018) (%)	53
شكل رقم (13)	الثقة في دوائر العلاقات المباشرة والصغيرة (%)	53
شكل رقم (14)	مستوى الثقة الشخصية لدى فئات الوضع الاجتماعي الاقتصادي (%)	55
شكل رقم (15)	علاقة ارتباط الثقة الشخصية بالأمان، والسعادة، والسيطرة على الحياة (%)	56
شكل رقم (16)	مستوى الثقة في مقابل الحذر في التعامل الآخرين (%)	57
شكل رقم (17)	مستوى الثقة العمومية خلال الفترة (2000–2021) (%)	58
شكل رقم (18)	مستوى الثقة العمومية لدى الفئات العمرية (%)	58
شكل رقم (19)	أهمية تعليم الأطفال التسامح وقبول الآخر 2000–2018	61
شكل رقم (20)	الاتجاه العام نحو المهاجرين (%)	63
شكل رقم (21)	الثقة في المؤسسة العسكرية– ثقة كبيرة	71

شكل رقم (22)	الثقة في الجيش– كبيرة وإلى حد ما	72
شكل رقم (23)	الثقة في الحكومة– ثقة كبيرة	73
شكل رقم (24)	نسب الثقة الكبيرة والثقة إلى حد ما	73
شكل رقم (25)	قدرة دخل الأسرة	74
شكل رقم (26)	تقييم الأوضاع الاقتصادية	75
شكل رقم (27)	الرضا عن مستوى الأمان	75
شكل رقم (28)	الثقة في البرلمان– ثقة كبيرة	76
شكل رقم (29)	الثقة في البرلمان– ثقة كبيرة وإلى حد ما	77
شكل رقم (30)	قيام البرلمان بدوره في الرقابة على الحكومة	77
شكل رقم (31)	تمثيل البرلمان لكافة أطياف المجتمع	78
شكل رقم (32)	الثقة في السلطة القضائية– ثقة كبيرة	79
شكل رقم (33)	الثقة في الشرطة– ثقة كبيرة	80
شكل رقم (34)	الثقة في الأحزاب السياسية– ثقة كبيرة	80
شكل رقم (35)	مستويات الثقة في مؤسسات الدولة	81
شكل رقم (36)	رؤية المستجيبين لمدى تدينهم	83
شكل رقم (37)	تفضيل التعامل مع المتدينين	84
شكل رقم (38)	فصل الممارسات الدينية عن الحياة السياسية والاجتماعية	84
شكل رقم (39)	ضرورة عدم تأثير رجال الدين على تصويت الناخبين	85
شكل رقم (40)	ضرورة عدم تأثير رجال الدين على قرارات الحكومة	86
شكل رقم (41)	فصل الدين عن السياسة	86

شكل رقم (42)	الاهتمام بمتابعة الشئون السياسية	88
شكل رقم (43)	معدل الاهتمام السياسي في مصر وفي العالم العربي	88
شكل رقم (44)	معدل الانتساب لمؤسسات ومنظمات أهلية/مدنية في مصر وفي العالم العربي	89
شكل رقم (45)	مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس	90
شكل رقم (46)	مدى تطبيق الحق في الحصول على محاكمة عادلة	91
شكل رقم (47)	تعريف الشباب الذاتي لمدى تدينهم.	107
شكل رقم (48)	يجب على رجال الدين ألا يؤثروا فى قرارات الناس حول المسائل السياسية	108
شكل رقم (49)	يجب أن تكون الممارسة الدينية منفصلة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية	109
شكل رقم (50)	لا ينبغى استخدام المساجد والكنائس فى التأثير على القرارات السياسية	109
شكل رقم (51)	أفضل لمصر لو أغلب الناس الذين لديهم معتقدات دينية قوية أن يتقلدوا مناصب رسمية	110
شكل رقم (52)	يجب على رجال الدين التأثير فى قرارات الحكومة	110
شكل رقم (53)	آراء الشباب حول عبارة " تعليم الأولاد أكثر أهمية من تعليم البنات "(٪)	112
شكل رقم (54)	آراء الشباب حول عبارة "عندما تقل فرص العمل، فإن الأولوية يجب أن تكون للرجال وليس للإناث"(٪)	113
شكل رقم (55)	آراء الشباب حول المساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية (٪)	115
شكل رقم (56)	آراء الشباب حول عبارة "البنت يجب أن تطيع أخاها، حتى إذا كان أصغر منها" (٪)	116
شكل رقم (57)	آراء الشباب حول عبارة " للزوج وحده القرار في إنفاق المال في المنزل"(٪)	117

مقدمة

يمثل هذا الإصدار نتاج المرحلة الأولى من مشروع مسح القيم الثقافية المصرية التتبعي، والذي يعتزم معهد التخطيط القومي تولي مسئوليته من واقع إدراك العلاقة العضوية والمهمة بين الثقافة والتنمية، وأهمية إدراج المتغيرات الثقافية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

بالفعل، لم ينقطع الجدل منذ الخمسينيات من القرن الماضي عن مكانة القيم الثقافية في تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين من يرى أن لها دورًا مركزيًّا في تفسير كثير من هذه الظواهر والتحديات وبين من يعتبرها مجرد متغير غير مركزي، ويتعين البحث عن متغيرات أخرى في التفسير، وعندما تعجز هذه المتغيرات يمكن التفكير في التفسيرات الثقافية. بيد أن العقود الأخيرة، شهدت نموًا متزايدًا في الاهتمام بالمتغيرات الثقافية في تفسير الظواهر الاجتماعية. وعلى نفس درجة الجدل حول دور الثقافة في تفسير الظواهر الاجتماعية، كان الجدل محتدمًا أيضًا حول مدى استقلالية الثقافة عن الأنساق الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وهل هي متغير مستقلٌ أم تابعٌ. وفي الحقيقة الثقافة ليست متغيرًا مستقلًا ولا تابعًا، ولكنها حالة في حراك مستمر تتأثر بما يحيط بها من أنساق وتؤثر فيها. وآخر جوانب الجدل يركز على مدى تجانس ثقافة مجتمع ما، فهناك كثير من التعريفات القديمة التي تعد الثقافة مجموعة من السمات التي تميز جماعة ما وهي سمات مستقرة ومتجانسة، هذه التعريفات أصبحت في حكم البائدة في عصرنا الراهن، فالثقافة ليست متجانسة تمامًا، وبقدر ما تحوي جوانب للتشابه، تحوي أيضًا جوانب للتناقض، فضلًا عن تراتبية رقائقها عبر الزمان وتداخل القيم الثقافية عبر العصور. ولذلك، بقدر ما يتم اعتبار الثقافة مصدرًا للتجانس والتماسك الاجتماعي، بقدر ما تعد أيضًا مصدرًا للتنوع وربما التمايز خاصة عندما تسود الثقافات الفرعية المستندة إلى انتماءات أولية أو المتأثرة بالاحتكاك بثقافات مغايرة.

المفهوم الذي يتبناها المسح للثقافة

يتبنى المسح مفهوم الثقافة بالمعنى الإنثربولوجي الذي وضعه إدوارد تايلور عام 1871 وأصبح معتمدًا في غالبية الدراسات الثقافية حتى وقتنا الراهن. يرى تايلور أن الثقافة هي مجمل المعارف والمعتقدات والفنون والقيم والقوانين والأعراف وكل القدرات والعادات التي اكتسبها الإنسان بصفته عضوًا في المجتمع. وقد انطلقت منظمة اليونسكو من تعريف تايلور لتضع تعريفها الخاص الذي اعتمدته في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية في مكسيكو عام 1982 حيث عرفت الثقافة أنها "مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يتمتع بها مجتمع أو جماعة، وهي تضم إضافة إلى الفنون والآداب، أساليب العيش والحقوق الأساسية للكائن البشري ومنظومات القيم والتقاليد والمعتقدات".

المسوحات التتبعية للقيم الثقافية

اتسع الاهتمام بأهمية تتبع التغيرات التي تطرأ على القيم الثقافية عبر الزمن، من خلال إجراء المسوح التتبعية التي تطبق بشكل دوري على عينات ممثلة من السكان حول منظوماتهم القيمية، وكذلك توجهاتهم تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تعكسه من قيم متضمنة. يعد مسح القيم العالمي على رأس هذه النوعية من البحوث التي تسعى لتتبع التغييرات التي تطرأ على القيم الثقافية عبر فترات زمنية محددة. وعلى المستوى العربي، هناك المؤشر العربي وهو أقرب لاستطلاعات الرأي حيث يسعى للوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية. وعلى المستوى الوطني، هناك مسح النشء والشباب الذي ينفذه مجلس السكان الدولي بالتعاون مع جهات بحثية وطنية. تستمد المسوح التتبعية أهميتها من قدرتها على رصد التغيرات الثقافية عبر الزمن وبشكل منتظم مما يتيح فهم لماذا تحدث أو لا تحدث تغيرات ثقافية؟ وما المحددات والعوامل الحاكمة للتغير من عدمه؟ وكيف يمكن رسم سياسة ثقافية تهدف إلى إحداث تغييرات ثقافية مقصودة بغية دفع التقدم وتحقيق التنمية في المجتمع؟

1. المسح العالمي للقيم:

يعد المسح العالمي للقيم مشروعًا بحثيًّا عالميًّا، يهدف إلى دراسة القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية للسكان حول العالم، وذلك بهدف التعرف على التغيرات الحادثة في منظومة القيم عبر الزمن، ومدى ثبات هذه القيم وتغيرها وأثر ذلك على التنمية. بدأ المسح العالمي للقيم في عام 1981 بقيادة عالم الاجتماع الأمريكي رونالد انجلهارت من جامعة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أظهرت نتائج المسح على مدى موجاته السبعة أن قيم الناس ومعتقداتهم تلعب دورًا رئيسًا في التنمية الاقتصادية والتحول الديموقراطي. يغطي المسح 120 دولة حول العالم عبر موجات متتالية من المسوح، بدأ أولها خلال الفترة 1981–1984 ثم الثانية خلال الفترة 1990–1994، ثم الموجة الثالثة خلال الفترة 1995–1998 حتى الموجة الثامنة 2023–2026 والتي ما زالت محل العمل. وقد شاركت مصر في الموجات الأربع الأخيرة: الرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة.

2. المؤشر العربي:

يعد المؤشر العربي استطلاع رأي سنوي، يقوم به المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات في البلدان العربية بغية الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما في ذلك اتجاهاته نحو قيم المواطنة والثقة السياسية ووضعية الدين في الحياة العامة والسياسية وغيرها من القضايا.

وعلى الرغم من أن المؤشر هو بالأساس استطلاع رأي وليس دراسة تتبعية للقيم، فقد رؤي أن يتم التحليل الثانوي لبعض نتائجه ذات الصلة بالقيم والآراء المنطلقة من منظومات قيمية. وقد تم تنفيذ الاستطلاع الأول من المؤشر العربي في عام 2011، وتم نشر نتائجه في مارس 2012، واستمر تنفيذه لثماني مرات حتى صدرت نتائج المؤشر العربي الثامن 2022. وقد ظهرت مصر في كل دوراته ضمن أكثر عشر بلدان عربية.

3. مسح النشء والشباب:

يعد مسح النشء والشباب من أكبر مسوح الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأول مسح ميداني يستهدف الفئة العمرية (10– 29 سنة) في مصر؛ ويقدم صورة شاملة عنهم تكشف أهم خمس تحولات رئيسة في الحياة، وهي: التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والصحة، والمشاركة المدنية، والسياسية. وقد عقدت دورته الأولى في عام 2009 بالتعاون بين مجلس السكان الدولي ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. وعقب التحولات المهمة والجذرية التي شهدها المجتمع المصري، مرورًا بثورتي 25 يناير عام 2011 و30 يونيو عام 2013، صمم ونفذ مجلس السكان الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر الدورة الثانية من المسح في عام 2014.

أهمية القيام بمسح دوري للقيم الثقافية المصرية وسؤاله المركزي:

لا يوجد مسح شامل في مصر للقيم الثقافية، يمثل كل المتغيرات الديمغرافية الأساسية في المجتمع، وكذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشرائح الاجتماعية بتنوعاتها. والأمر الأهم، أن يكون مسحًا ذا طبيعة تتبعية للقيم الثقافية المصرية، يرصد ويتقصى ما يطرأ عليها من تغيرات عبر الزمن وعبر الأمكنة المختلفة أيضًا، محددًا أهم العوامل المؤثرة في التغيير إيجابًا وسلبًا، ومقترحًا لاستراتيجيات وسياسات وتدخلات تساعد في حدوث تغييرات ثقافية إيجابية، تدفع بجهود التنمية قدمًا وتؤسس لمجتمع أكثر تقدمًا.

والحقيقة، إنه على الرغم من كل المساعي السابق الإشارة إليها سواء المسح العالمي للقيم أو المؤشر العربي أو مسح النشء والشباب، فإن أهمية المسح التتبعي تنبع من إدراكه أن التنوع الديمغرافي والجغرافي والثقافي والاجتماعي في مصر أكبر من أن تمثله عينة بمثل هذه الأحجام المذكورة في كل من مسح القيم العالمي والمؤشر العربي تحديدًا. بالفعل، لا يمكن إنكار أن النجاح في تمثيل كل المتغيرات الديمغرافية يغني عن عينات كبيرة، ولكن في الحقيقة الواقع المصري أكثر تعقيدًا من ذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي لا يمكن أن ينفصل عن واقع المكان وتنوعه من شمال مصر إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. وعلى هذا، فإن هذا المسح المقترح ما هو إلا سعيٌ خالصٌ لفهم ماهية مصر؟ كيف يفكر الشعب المصري؟ ما الأطر المرجعية

الثقافية الحاكمة له؟ ما علاقاتها بقيم التقدم؟ ما التباينات الثقافية المبنية على أساس المكان والموقع الجغرافي أو على أساس الانتماء الديني أو القبلي وغيرها من الانتماءات الأولية التي تحفل بها مصر وتفخر بتنوعها الثقافي انطلاقًا منها؟ وما علاقة الثقافات الفرعية بالثقافة الأم؟ وما الدور الذي يلعبه التعليم في التغيير الثقافي؟ وما آثار الاتصال المكثف بالعالم الخارجي على ثقافة الشرائح الاجتماعية المعولمة؟

الهدف من هذه الدراسة

تعد مرحلة التحليل النقدي للمسوح السابقة تمهيدًا للبدء في سلسلة مسوح تتبعية عن مجموعات محددة من القيم الثقافية ذات العلاقة بالتنمية. والحقيقة هذا هو الهدف الأساسي لهذه الدراسة حيث يتم القيام بمراجعة تحليلية نقدية للمسوح التتبعية الدولية والإقليمية والوطنية التي وردت فيها نتائج عن مصر بغية فهم ما سبق من جهود، والسعي لفهم ما ورد من نتائج والتي يجب أن تكون محلًا لمسوح مصرية خالصة تتحقق منها وتتعمق فيها.

موضوع اهتمام المرحلة الأولى من مشروع المسح:

تركز المرحلة الأولى من المشروع على مراجعة المسوح التتبعية التي جرت على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، والتي كانت مصر ممثلة فيها كما سبقت الإشارة، بغية رصد النتائج وتغيراتها عبر الزمن، ومن ثم فهم اتجاهات التغيير تجاه مجموعة من القيم: المواطنة – المساواة – التسامح – الثقة – قيم التنمية والعمل والإنجاز – قيمة التدين وعلاقة الدين بالمجال العام. تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

1. مراجعة الأدبيات السابقة مراجعة تحليلية ونقدية، والتي تتمثل في مجموعة من المسوح التتبعية التي وردت فيها نتائج عن مصر.
2. رصد التغير الذي حدث على مر الزمن حيث إن هذه النوعية من المسوح تقيس وترصد نفس القيم الثقافية بشكل دوري.

تتمثل أهم الجهات المستفيدة من البحث في:

- وزارة الثقافة
- المجلس الأعلى للثقافة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالي
- المؤسسات الإعلامية

تشمل هذه المرحلة ثلاث دراسات كالتالي:

1- اتجاهات القيم الاجتماعية في مصر، قراءة في المسح العالمي للقيم.

2- تطور اتجاهات القيم السياسية المصرية عبر دورات المؤشر العربي بين الثبات والتغير.

3- أهم ملامح التغير في منظومة القيم لدى الشباب خلال الفترة من 2009-2014، قراءة في مسح النشء والشباب في مصر.

ركزت الدراسة الأولى المعنونة **بـ "اتجاهات القيم الاجتماعية في مصر، قراءة في المسح العالمي للقيم"** على أهم النتائج الأساسية لعينة مصر في هذا المسح، وذلك بالتركيز على مجموعة محددة من القيم المتعلقة بالمواطنة والتماسك الاجتماعي، ومدى تغيرها على مدى العقدين الماضيين. وتستند الدراسة إلى تعريف إجرائي للقيم الاجتماعية يتمثل في "المبادئ والمعتقدات المفضلة والتي يؤمن بها الناس في حياتهم والتي تنطوي على توقعات إيجابية مماثلة نحو علاقة الفرد بذاته وعلاقته بالآخرين وعلاقته بالدولة. وقد شاركت مصر في الموجات الأربعة الأخيرة (الرابعة – الخامسة – السادسة – السابعة)، وتم جمع البيانات في أعوام 2000-2008-2012-2018.

اعتمد التحليل في هذه الدراسة على منهجية تمزج بين أربع مستويات للتحليل:

- التحليل الوصفي بالتركيز على الموجة الأخيرة للمسح عام 2018.
- التحليل الارتباطي بين مؤشرات القيم وبعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للعينة.
- التحليل التتبعي للدورات الأربعة محل التحليل.
- التحليل المقارن لبيان مدى التقدم أو التراجع في نتائج مصر مقارنة بالمتوسط العالمي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج:

فيما يتعلق بقيم المواطنة والمشاركة:

- ارتفاع قيمة مؤشر الانتماء الوطني عبر دورات المسح الأربعة الذي تم تطبيق المسح فيها في مصر.
- وجود ثقافة سياسية دون فعل سياسي، حيث توجد مؤشرات قوية دالة على وعي كبير من جانب المستجيبين بالحقوق والواجبات فيما يتعلق بالعلاقة بالدولة مقابل عزوف كبير ومتصاعد عن المشاركة المدنية بكافة صورها الاجتماعية والسياسية.

فيما يتعلق بقيم التماسك الاجتماعي:

- أظهر المسح مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بمستوى الثقة الشخصية، وهو نمط من الثقة ينمو في دوائر العلاقات الصغرى والمباشرة والقائمة على الحياة المشتركة والمعرفة الوثيقة مثل الأسرة والجيرة. وهذا يدل

على أن الرصيد الأساسي للثقة الاجتماعية بين الناس محصور في دوائر العلاقات الاجتماعية الأولية كالأسرة والجيرة والأصدقاء.

- أظهرت النتائج علاقات دالة بين الدخل ومكان الإقامة والحالة الاقتصادية للمستجيب، حيث تركزت الثقة الشخصية في فئة الدخل المتوسط والمجتمعات الريفية، وارتبطت بدرجة من التمكين الاقتصادي.
- تراجع قيمة الثقة العمومية، فقد كان هناك ارتفاع واضح في مستوى الحذر والريبة في التعامل لدى غالبية المستجيبين مما يدل على ضعف قدرة الأفراد على التعاون والتكاتف في المجال العام ضمن مجموعات وتنظيمات اجتماعية مدنية. تشير النتائج أيضًا إلى أن مصر تحتل مرتبة متأخرة في مستوى الثقة العمومية ضمن البلدان محل المسح.
- أوضحت نتائج المسح انخفاض نسبة من لا يقبلون التعايش مع فئات تنتمي لعرقيات مختلفة، وكذلك انخفاض في نسبة من يرفضون التعايش مع المهاجرين والوافدين إلى مصر. وعلى نفس المنوال، انخفاض نسبة الرافضين للتعايش مع أصحاب الديانات الأخرى مما يؤشر على وجود درجة معقولة من التسامح.

حللت الدراسة الثانية المعنونة بـ "**تطور اتجاهات القيم السياسية المصرية عبر دورات المؤشر العربي بين الثبات والتغير** "سبع إصدارات من المؤشر العربي في محاولة لتتبع تطور اتجاهات الرأي العام المصري تجاه بعض القيم الذي تم تناولها في الدورات المختلفة ومدى الثبات والتغير في هذه التوجهات والآراء. بالطبع ليس بالضرورة أن يتم السؤال في الاستطلاعات على القيم بشكل مباشر، ولكن يتم السؤال عبر مجموعات من الأسئلة التي تقيس بعض جوانب قيمة معينة، وفي أحيان كثيرة يتوجه المستطلع بالسؤال مباشرة عن قيمة معينة. غطت غالبية الدورات موضوعات واحدة باستثناءات محدودة حيث تم حذف أسئلة وإضافة أخرى مما يتيح قدرة على تتبع وضع القيمة على متصل الثبات/التغير. تم تحديد عدد من القيم الذي تم تتبع اتجاه الثبات والتغير فيها، وهي قيم الثقة السياسية والمواطنة وموقع الدين بين المجال العام والمجال الخاص.

تبلورت أهم نتائج الدراسة في:

فيما يتعلق بالثقة في المؤسسات السياسية:

- كانت المؤسسة العسكرية على رأس المؤسسات التي حظيت بمستويات عالية من الثقة السياسية مما يؤشر على ثبات نسبي لاتجاه الثقة مع بعض التأرجح الطفيف الذي ارتبط بفترات تصاعد الأحداث الإرهابية بعد ثورة 30 يونيو 2013. كما كانت الفروق واضحة بين الثقة في المؤسسة العسكرية المصرية مقارنة بباقي البلدان حيث كانت نسب ثقة المستجيبين من عينة مصر أعلى من المعدل العام لكل البلدان.

- يرتبط تقييم السلطة التنفيذية (الحكومة) طوال الوقت بأدائها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالأساس. لم تتجاوز نسبة المستجيبين الذين أشاروا للثقة الكبيرة في الحكومة نسبة الـ 36٪، كما تراجعت هذه النسبة بشكل كبير في دورة 2012–2013 وهي الفترة التي شهدت حكم الإخوان المسلمين، ثم عاودت النسب في الارتفاع المتدرج حتى وصلت إلى 36٪ من المستجيبين في 2021–2022.
- يضطلع البرلمان بأدوار أساسية تتمثل في التشريع والرقابة العامة والرقابة المالية، وما يترتب على ذلك من ممارسة كل آليات المساءلة المقررة في الدستور. كما أن أحد مصادر قوة المجالس التمثيلية بالأساس هو قدرتها على تمثيل من انتخبوها عبر التعبير عن مصالحهم. كانت مستويات الثقة الكبيرة في السلطة التشريعية المصرية متراجعة إلى حد كبير في الدورات التي كان بها سلطات تشريعية قائمة، فأعلى نسبة للمستجيبين الذين أولوا السلطة التشريعية الثقة كانت 25٪ فقط وذلك في الدورة 2021– 2022. ويبدو أن هذا الوضع جزء من ظاهرة عامة تعم البلدان محل الدراسة. أن تتبع الاستجابات عن دور المجالس المنتخبة يكشف عن كثير من التفسيرات، فعلى سبيل المثال في دورة 2011، 84٪ من مستجيبي مصر رفضوا تمام فكرة خدمة المجالس المنتخبة للمصلحة العامة، و81٪ أشاروا لعدم وجود لها أي دور في الإشراف في الرقابة المالية على الحكومة، ولم يختلف الوضع كثيرًا عبر باقي الدورات.
- تتأرجح قليلًا مستويات الثقة في المؤسسة القضائية، ولكنها تميل للارتفاع بالنسبة للثقة الكبيرة والثقة إلى حد ما. كانت الدورة الأقل في الثقة هي الدورة 2012–2013 والتي شهدت الاعتداء الصارخ على السلطة القضائية في فترة حكم الإخوان المسلمين.
- تراجع الثقة في الشرطة في الدورات الأولى من المؤشر خاصة في أعقاب ثورة يناير 2011 حتى 2013، ومع استعادة الشرطة لدورها وقدرتها على السيطرة على انفلات الأوضاع الأمنية عقب ثورة 30 يونيو، وكذلك الحرب على الإرهاب، ارتفعت مستويات الثقة فيها خاصة من عام 2017.
- كانت الأحزاب السياسية أقل المؤسسات حظوظًا فيما يتعلق بالثقة السياسية سواء على مستوى البلدان محل التحليل ككل أو على مستوى مصر. وكان السبب هو عدم وجود أحزاب تعبر عن أفكار المستجيبين ومصالحهم، وقد سادت هذه المستويات المتراجعة من الثقة في كل الدورات محل التحليل.

فيما يتعلق بموقع الدين في الحياة العامة والسياسية

- الموقع المحوري للدين في المجال الخاص من خلال تعريف أغلبية المستجيبين لأنفسهم بأنهم متدينين سواء جدا أو إلى حد ما.

- تأرجح الرأي في تأثير التدين على المعاملات مع الأخرين بين عدم اعتباره تفضيلًا في فترات وتفضيلًا في فترات أخرى مما يؤشر على إشكاليه في تأثير التدين على المعاملات الاجتماعية.
- الاتجاه إلى تفضيل "ألا تتأثر الاختيارات والقرارات السياسية برجال الدين". وفيما يتعلق بالرأي في عبارة "ضرورة الفصل بين الدين والسياسة"، كانت الاتجاهات الغالبة تتجه نحو الموافقة والموافقة بشدة على هذه العبارة مع بعض التأرجح عبر الفترات محل الاستطلاع.
- خلاصة القول، الاتجاه الواضح نحو أهمية الدين في المجال الخاص، مع وجود تأثيرات متأرجحة على التعاملات، وهي جزء من المجال العام. كان الآراء تجاه العلاقة بين الدين والسياسة أكثر وضوحًا وأكثر ميلاً لوضع الحدود والحد من تأثيرات الدين على السياسة.

فيما يتعلق بالمواطنة:

- تأرجح معدلات الاهتمام السياسي بدرجاته، مع الميل لانخفاض الاهتمام الشديد بدءًا من 2014. كما وضح أن الاهتمام والاهتمام الشديد ارتبط بالظروف السياسية المتوترة مثل الفترة 2012–2013. استقرت نسبة عدم الاهتمام عند ربع العينة عبر كل الدورات باستثناء الدورة 2012–2013.
- يمثل الانتساب لمنظمات أهلية ومدنية أحد أهم مؤشرات المشاركة المدنية، وقد أوضح التحليل الطولي للبيانات انخفاض نسب الانتساب لهذه النوعية من المنظمات، وبالمقارنة بالمعدل العام، يتضح أن هناك اتجاهًا عامًا لانخفاض المشاركة المدنية.
- تتعدد أبعاد المساواة القانونية لتشمل المساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القضاء والحق في محاكمة عادلة. تم السؤال في المؤشر العربي على بعدين من أبعاد المواطنة القانونية وهما المساواة أمام القانون والحق في محاكمة عادلة. فيما يتعلق بمدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس، كانت الاستجابات الأكثر ظهورًا هي أن الدولة تقوم بتطبيق القانون بين الناس، ولكنها تحابي بعض الفئات. فيما يتعلق بتطبيق الحق في محاكمة، كانت الاستجابات الأكثر ظهورًا لصالح أن المبدأ مطبق إلى حد ما.

تختص الدراسة الثالثة المعنونة "_**أهم ملامح التغير في منظومة القيم لدى الشباب خلال الفترة من 2009–2014، قراءة في مسح النشء والشباب في مصر**" بتتبع التغيرات التي طرأت على المنظومة الثقافية للنشء والشباب من 2009 إلى 2014 عبر تحليل دورتي المسح اللتين تم إجراؤهما. تم اتخاذ مسح عام 2009 كسنة أساس ومقارنته بالنتائج التي صدرت عن مسح 2014 بما يمكن من الحصول على رؤية موسعة حول تغير/ثبات قيم الشباب في مصر واتجاهاته خلال هذه الفترة. تنوعت القيم محل التحليل لتشمل قيم العمل والاستقلالية الفردية والثقة الاجتماعية، والتسامح، والتدين، والمساواة.

تبلورت أهم نتائج الدراسة في التالي

فيما يتعلق بقيم العمل:

- لم تشهد الفترة من 2009 إلى 2014 تغيرًا في قيم العمل وإنما شهدت تحولًا في تراتبية قيم العمل وتدرجها. فقد تحولت تفضيلات الشباب في الوظيفة الحالية أو المستقبلية نحو قيم العمل الجوهرية: فعدم العثور على وظائف تتناسب مع الخبرات أو المؤهلات ثم البيئة التنظيمية للعمل (عدم وجود عمل بجهة أو موقع مناسب) أصبح العامل الرئيس الذي يلعب دورًا مهمًا في دفع الشباب إلى عدم قبول فرص العمل المتاحة، بينما شهدت قيم العمل الخارجية كعدم وجود عمل بأجر مناسب تراجع خلال الفترة نفسها. كما برزت مؤشرات على التغيير من قيم الامتثال والتبعية فى علاقات العمل إلى قيم تنمية الذات والاستقلالية.

فيما يتعلق بقيم الاستقلالية الفردية:

- شهدت الفترة البينية مستويات عالية من الافتقار إلى تحقيق الذات والشعور المتنامي بين الشباب بأنهم غير قادرين على التحكم في حياتهم.
- انتشار قيم التعبير عن الذات، وبخاصة في المرحلة التمهيدية للثورة 2011. إلا أن الفترة الأحدث عهدًا شهدت انخفاضًا.
- وجود فجوة في الاستقلالية الفردية بين الفئات الاجتماعية، حيث تتوزع قيم الاستقلالية بطرق غير متساوية، فالفجوة في أوساط الشباب قائمة في أكثر الأحيان بين الذكور والإناث وبين المناطق الجغرافية ووفقًا لمستويات الثروة.

فيما يتعلق بقيمة الثقة:

- يقدم مسح النشء والشباب في دورتيه نظرة موجزة على التغير في قيمة الثقة الاجتماعية بين الشباب خلال الفترة الممتدة من 2009–2014؛ يتضح من خلالها النسبة المرتفعة (90,3٪) من الشباب التي رأت أن عليهم أن يكونوا حذرين في التعامل مع الآخرين، وذلك في مسح 2009، وبعد خمس سنوات تغيرت نسبتهم في مسح 2014 فأصبحت (78,6٪). وهو ما يعني انخفاض مستوى ثقة الشباب بالآخرين طوال هذه الفترة، وإن كانت قد تحسنت في 2014.

فيما يتعلق بقيمة التسامح:

- سُئِل الشباب عن تصوراتهم لوجود قيم التسامح فى المجتمع المصري باستخدام مقياس من 1 إلى 10، فأعطى المشاركون في مسح عام 2014 لقيمة "التسامح مع الآخرين" (5,7)، مع مستوى أقل من "التسامح

الديني" (4,5). وكانت الفروق في تلك التصورات الخاصة بالقيم قليلة إلى حد ما عبر أغلب الخصائص الديموجرافية.

فيما يتعلق بقيم التدين:

- من أجل قياس مستوى التدين لدى الشباب، استخدم مسح النشء والشباب أسلوب السؤال المباشر الذي يُتيح للمستجيب أنْ يُقرر مستوى التدين. ففي مسح عام 2009 طُرح على الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15–29 سنة سؤال حول ما إذا كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم متدينين، وذلك بصرف النظر عما إذا كانوا يحضرون دروس دينية أم لا؛ بمعنى أن المقياس الذي يهدف إلى معرفة مستويات تدين المستجيبين، هو مقياس يعتمد على تعريف المستجيبين الذاتي لمدى تدينهم. وقد أجابت الأغلبية العظمي بنسبة 85,5٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 29 سنة بأنهم يرون أنفسهم متدينين، بينما أجابت نسبة 2,7٪ منهم بأنهم يرون أنفسهم متدينين جدًا، وذكرت نسبة 11,8٪ أنهم ليسوا متدينين.
- عندما تم سؤال الشباب عن رأيهم في أنه لا ينبغي أن يكون لرجال الدين تأثير في قرار الناس حول الأمور السياسية، وافقت نسبة 36,7٪ من الشباب على هذه العبارة، ووافقت بشدة نسبة 36,2٪ منهم، بينما عارضت أو عارضت بشدة نسبة 11,1٪ فقط. كما وافقت نسبة 70٪ من الشباب أيضًا على أن المساجد والكنائس لا ينبغي أن تستخدم في التأثير على أراء الناس السياسية، بينما عارضت نسبة 10,1٪ فقط. وبذلك تشير النتائج إلى أن أغلبية الشباب لا يدعمون الدور القوي للدين في الحياة السياسية.

فيما يتعلق بقيم المساواة في النوع الاجتماعي:

- على الرغم من معارضة كل من الذكور والإناث للتمييز ضد البنات في التعليم، إلا أن معارضة الإناث كانت أعلى من معارضة الذكور.
- معارضة الذكور للمشاركة في أعمال الرعاية المنزلية.
- موافقة الذكور أكثر من الإناث على ضرورة طاعة البنت لأخيها، حتى لو كان أصغر منها.
- موافقة الذكور أكثر من الإناث على أن للزوج القرار النهائي في إنفاق الأسرة.

الفصل الأول

مسح القيم العالمي – المؤشر العربي – مسح النشء والشباب

نظرة مقارنة في المنهج والنتائج

مما لا شك فيه، أن السعي للمقارنة بين المنهجيات المستخدمة في المسوح الثلاث محل التحليل: المسح العالمي للقيم والمؤشر العربي ومسح النشء والشباب تمثل مدخلًا مهمًا لفهم نتائج المسوح من حيث الدقة والصحة. كما أن المقارنات المنهجية مرشد عند تصميم منهجية المسح التتبعي الذي يعتزم معهد التخطيط القومي الشروع فيه. وعلى نفس درجة أهمية المقارنة المنهجية، تأتي أيضًا المقارنة بين نتائج المسوح الثلاثة خاصة مع وجود قيم مشتركة، كانت محل البحث، وتحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل في المسح المقترح للتأكد من صحتها، وللبحث في المتغيرات الحاكمة لها.

وينقسم هذا الفصل لقسمين: القسم الأول طرَح عرضًا نقديًّا للمنهجيات المستخدمة في المسوح الثلاث من منظور مقارن، في حين يُعنى القسم الثاني من الفصل بالمقارنة بين النتائج.

أولا: في المنهج

1. المسوح التتبعية

عادة يوجد نوعان من الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة وفهم وتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية المختلفة، وهما الدراسات الطولية Longitudinal Studies والدراسات العرضية Cross Sectional Studies وتختلف الدراسات الطولية في طبيعتها عن الدراسات المقطعية التي تُجرى مرة واحدة فقط، حيث يتمثل الفارق الرئيس في أن الدراسات المقطعية تجري مقابلات مع عينة جديدة من الناس في كل مرة يتم إجراؤها، في حين يتم محاولة مقابلة نفس العينة أو جزء منها في الدراسات الطولية كمحاولة لتسجيل التغيرات التي تطرأ على نفس مجموعة الأفراد. وعادة ما يتم في الدراسات المقطعية الاعتماد على نفس مجموعة الأسئلة الكبيرة الموجودة في المسح ويتم سؤالها مع عينة جديدة في كل مرة. وتجدر الإشارة إلى أن تكرار نفس الأسئلة في كل جولة يسمح للباحثين بالنظر في كيفية تغير المجتمع ككل بمرور الوقت. ولكن لأن الأسئلة تُطرح على عينة جديدة في كل مرة، فإن هذه الدراسات لا يمكنها الكشف عن التغيير إلا على مستوى إجمالي أو كلي للمجتمع ككل، أخذًا في الاعتبار الاختلافات في الخصائص الخلفية للعينات المستخدمة في كل مرة.

ويمكن تسليط الضوء على أهم الاختلافات بين هذين النوعين من الدارسات في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

أهم الاختلافات بين الدراسات الطولية والعرضية

الدراسات الطوليةLongitudinal Studies	الدراسات العرضية Cross-sectional Studies
تتبع نفس المجموعة على مدى فترة زمنية طويلة	تركز على مجموعة مختلفة من الأفراد في وقت محدد
تسمح بدراسة التغيرات والتطورات على مر الزمن	تقدم لقطة عامة عن الظاهرة محل الدراسة في وقت محدد
قد تستغرق سنوات لإجراء الدراسة	تستغرق وقتًا أقصر نسبيًا لإجراء الدراسة
تكلفة مرتفعة نسبيًا	تكلفة أقل نسبيًا
معدلات عدم استجابة مرتفعة في بعض الأحيان	معدلات استجابة في الحدود الطبيعية

المصدر: المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث/https://blog.ajsrp.com، بتصرف.

وبصورة عامة يكون المحدد الرئيس للمفاضلة ما بين أيٍّ من أنواع هذه الدراسات هو الهدف من الدراسة وحجم الموارد المتاحة لذلك. بالإضافة لذلك، يوجد هناك نوع من الدراسات والمسوح التي تجمع بين الأسلوبين السابقين فيما تعرف باسم الدراسات/ المسوح التتبعية Panel Data Surveys وهي التي يتم فيها سؤال مجموعة من الأسئلة المختلفة لمجموعة من الأفراد عبر فترات زمنية مختلفة بصورة تسمح بمتابعة التطور أو التغير الحادث في الظاهرة محل الاهتمام عبر الزمن.

وفيما يتعلق بهذا النوع من الدراسات، يمكن الإشارة إلى الأساليب الأساسية لتحليل البيانات التتبعية ودراسة التغير عبر الزمن كما هو موضح أدناه:

- تحليل البيانات المقطعية المتكررة Repeated Cross-Sectional Data Analysis: وهي تحليل المشاهدات المتكررة عن نفس الموضوع، في فترات زمنية مختلفة، وفي كل مرة يتم فيها طرح نفس الأسئلة على عينة مختلفة من الأفراد.
- تحليل البيانات الطولية Longitudinal Data Analysis: وهي تحليل المشاهدات المتكررة عن نفس الموضوع، في فترات زمنية مختلفة. وفي كل مرة يتم فيها طرح نفس الأسئلة على نفس عينة الأفراد.
- تحليل البيانات الاسترجاعيةRetrospective Data Analysis: وهي تحليل استجابات المستجيبين عن الأحداث الماضية في حياتهم؟ وهي الأقل شيوعًا، كما تميل إلى أن تكون أقل دقة

بسبب صعوبات التذكر، ولكنها يمكن أن توفر رؤى مفيدة ومكملة للمعلومات الحالية في وقت المقابلة.

2. نظرة مقارنة نقدية في المنهجيات المستخدمة في المسوح الثلاثة

المسح العالمي للقيم

يمثل المسح العالمي للقيم مشروعًا بحثيًّا عالميًّا يهدف للتعرف والوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على منظومة القيم عبر الزمن، وتأثير هذه القيم على التنمية بأبعادها المختلفة في البلاد التي يتم تطبيق المسح بها. انطلق هذا المسح على يد عالم الاجتماع الأمريكي" إنجلهارت" في عام 1981، وتم تطبيق 7 موجات من هذا المسح حتى عام 2022، وتجدر الإشارة إلى أن مصر شاركت في الموجات الأربع الأخيرة من المسح في أعوام، 2000، 2008، 2012، 2018. وذلك بالاعتماد على عينة من السكان التي تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر خلال فترة المسح، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي.

جدول رقم (2)

حجم العينة في موجات المسح التي شاركت بها مصر

موجات المسح	سنة التنفيذ في مصر	حجم العينة المبحوثة
الموجة الرابعة (1999-2004)	2000	3000
الموجة الخامسة (2005-2009)	2008	3051
الموجة السادسة (2010-2014)	2012	1532
الموجة السابعة (2017-2022)	2018	1200

المصدر: https://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp

يتولى المركز المصري للتدريب والبحث Egyptian Research and Training Center –ERTC– مهمة تنفيذ المسح في مصر. وقد نفذ المركز جميع الدورات التي شاركت بها مصر عدا الدورة الثانية في عام 2008 والتي كان المسؤول عنها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري IDSC.

يُعد إجراء المقابلات الشخصية مع المبحوث في مكان إقامته Face-to-Face Interviews هو الوسيلة الأساسية لجمع البيانات في المسح العالمي للقيم. وعادة ما يتم تجنب جمع البيانات في أي دولة في أي أوقات غير عادية أو ظروف استثنائية من شأنها أن تؤثر على معدلات الاستجابة للمسح أو تؤثر في إجابات المبحوثين مما قد تسبب أي تحيز في الإجابات. وعادة ما يتم جمع البيانات خلال أربعة أسابيع منذ إجراء المقابلة الأولى ما لم يكن حجم الدولة كبيرًا جدًا أو أن حجم العينة المُخطط سحبه يتجاوز 3000 مستجيبٍ. وكما تشير وثائق

تقرير المسح فإنه يتم الاعتماد بصورة أساسية على الفريق الوطني في كل دولة لتحديد الحجم الأمثل للعينة المطلوب سحبها.

ولعل من أهم ميزات المسح العالمي للقيم هو استخدام نفس الأسئلة بدرجة كبيرة عبر الموجات المختلفة، ما يسمح بإجراء مقارنات على مستوى الدول وعلى مستوى الدولة نفسها عبر الزمن من خلال تتبع الاختلافات في إجابات الأسئلة ما بين الأفراد وعبر الزمن. اعتمد المسح العالمي للقيم على عينات ممثلة من السكان الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر والمقيمين في أرض الوطن خلال فترة المسح. ويشير تقرير المسح العالمي للقيم أنه تتم مراعاة أن تكون العينة ممثلة للخصائص الاجتماعية والديموغرافية المختلفة لفئات المجتمع. واعتمد سحب العينة في هذا المسح على تقسيم الإطار العام للمحافظات، ثم تقسيم كل محافظة إلى مجموعة من البلوكات اعتمادًا على تعداد 2006، وفي المرحلة التالية تم تقسيم العينة وفق المستوى التعليمي، ثم أخيرًا سحب عينة عشوائية من الإطار العام.

وتجدر الإشارة بخصوص المسح العالمي للقيم أنه ينبغي مراعاة بعض الجوانب أو الملاحظات عند قراءة نتائج المسح بصورة أساسية.

1. اعتماد المسح في دورته الأخيرة في مصر على عينة قوامها 1200 مفردة فقط، وهو ما يثير بعض التحفظ حول مدى إمكانية تعميم هذه النتائج بصورة كبيرة.
2. يستهدف المسح بصورة أساسية إجراء مقارنات عبر الدول التي تم تنفيذ المسح بها للوصول إلى خريطة القيم العالمية، وهو ما يجعل بعض الأسئلة في الاستمارة لا تنطبق على الواقع المصري بصورة مباشرة، أو يمكن القول اختلاف السياق العام ما بين الدول وبعضها (Ludeke & Larsen, 2017).
3. أشارت بعض الكتابات الأجنبية إلى إشكالية استخدام المسح لبعض الكلمات التي قد يختلف فهمها ووقعها من دولة إلى دولة أخرى ومن وقت إلى وقت آخر. فعلى سبيل المثال تمت الإشارة إلى أن كلمة "**جديرون بالثقة**" قد لا تحمل بالضرورة نفس المعنى بين الدول المختلفة المشمولة في المسح، وهو ما يستلزم قراءة نتائج المسح وتحليلها بمزيد من الحيطة والحذر خاصة عند المقارنة على مستوى الدول (Statmodeling,2024).
4. في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة، وازدياد قنوات المعرفة والاطلاع بدرجة كبيرة في العقدين الأخيرين وما له من تأثير واضح في تشكيل وعي الأفراد، قد يكون من المفيد أن تتسع عينة المسح المستهدفة لتشمل الأفراد ذوي الأعمار دون 18 سنة حتى 10 سنوات، وذلك كمحاولة للوقوف على اتجاهات وآراء الأفراد في هذا السن، وأهم توجهاتهم وانطباعاتهم تجاه القيم المختلفة.

مسح النشء والشباب

يعد مسح النشء والشباب من أكبر المسوح في المنطقة العربية التي تستهدف فئة الشباب في الفئة العمرية 10–29 سنة. ويتضمن عددًا من الأسئلة التي تتعلق بعدة جوانب حياتية وهي التعليم، العمل، تكوين الأسرة، والصحة، وأخيرًا المشاركة المدنية والسياسية. استهدفت الدورة الأولى من المسح في عام 2009 مجموعة الشباب والفتيات الذين تتراوح أعمارهم من 10 سنوات إلى 29 سنة. وقد تم بناء مجموعة البيانات التتبعية في الدورة الثانية في عام 2014 على إعادة مقابلة عينة الشباب نفسها ممن أصبحت أعمارهم تتراوح ما بين 14–35 سنة ممن تمت مقابلتهم في 2009.

عقدت الدورة الأولى من هذا المسح في عام 2009 وذلك بالتعاون بين مجلس السكان الدولي، ومركز معلومات مجلس الوزراء، وبلغت عينة المسح في الدورة الأولى نحو 15029 شابًا وفتاه داخل 11372 أسرة معيشية على مستوى الجمهورية. هذا بينما تم تنفيذ الدورة الثانية من المسح في عام 2014 بالتعاون بين مجلس السكان الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، وتمت مقابلة نحو 10916 شابًا وفتاه من نفس عينة الدورة الأولى، ما نتج عنه قاعدة بيانات تتبعية ممثلة على المستوى القومي لفترتي المسح. تمت عملية جمع البيانات في المحافظات غير الحدودية منذ أواخر عام 2013 وحتى فبراير 2014. في حين بدأ العمل الميداني في المحافظات الحدودية في مارس 2014 وانتهى في يونيو 2014 وذلك نظرًا لطبيعة الأوضاع الأمنية الموجودة في هذه المحافظات.

اعتمد المسح في عام 2014 على عينة مسح 2009 وهي عينة عشوائية عنقودية متعددة المراحل، وتمت مراعاة أن تكون العينة شاملة وممثلة على المستوى الوطني وعلى مستوى جميع المحافظات بما فيها المحافظات الحدودية. بالإضافة إلى ذلك تمت مراعاة أن تكون البيانات ممثلة أيضًا للأقاليم الست الجغرافية لمصر (المحافظات الحضرية/ حضر بحري/ ريف بحري/ حضر قبلي/ ريف قبلي/ المحافظات الحدودية).

اعتمد المسح في دورة 2014 على استبانة الدورة 2009 وذلك بعد عمل عدة تطويرات وتنقيحات على الاستبانات. بصورة أساسية اعتمد المسح في عام 2009 على ثلاث استبانات أساسية، وهي استبانة الأسرة المعيشية، واستبانة فردية خاصة بالمبحوث، وأخيرًا استبانة المجتمع المحلي. تهدف استبانة الأسرة المعيشية بصورة أساسية لتسجيل وتقييم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لأسرة المبحوث باعتبارها من أهم العوامل الأساسية المؤثرة في آراء وتوجهات المبحوث. وقد تضمنت استبانة عام 2009 وعام 2014 مجموعة من المجالات الرئيسة التي تمثلت في التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والصحة، والهجرة، والمشاركة المدنية، والسياسية. وفي ضوء المشاورات مع أصحاب الخبرة وعدد من الشركاء تم التوصل إلى نسخة منقحة من الاستبانة أكثر شمولًا بحيث

تضمنت استمارة الأسرة المعيشية مجموعة من القضايا الحديثة الناشئة في أعقاب أحداث يناير 2011 والتي ركزت بصورة أساسية على المشاركة المدنية والسياسية، والقيم المجتمعية، واتجاهات الأدوار بين الجنسين، والتدين.

يمكن الإشارة إلى أحد التحفظات على عينة هذه الدورة من المسح في كون اقتصار العينة على نفس مجموعة الشباب التي تمت مقابلتها في الدورة الأولى من المسح على عينة تتبعية لنفس الشباب الذين تمت مقابلتهم في عام 2008. بصورة أكثر تحديدًا يمكن الإشارة إلى أنه كان من الأفضل بالإضافة لمقابلة نفس عينة الشباب الذين تمت مقابلتهم من قبل، مقابلة عينة جديدة من الشباب في الفئة العمرية من 10–29 وذلك خاصة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأحداث السياسية والاجتماعية التي سبقت فترة المسح وما لها من تأثيرات وانعكاسات كبيرة محتملة على وعي واتجاهات الشباب في هذه الفترة.

المؤشر العربي

المؤشر العربي هو استطلاع رأي دوري، تم تنفيذ أول دورة منه في الربع الأخير من 2010. يقوم به المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات بالدوحة، وهو مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية. يتولى تنفيذ المؤشر برنامج قياس الرأي العام العربي بالمركز الذي يهتم بإجراء دراسات ميدانية للوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي تجاه عدد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وينجز برنامج قياس الرأي العامّ العربي استطلاع "المؤشّر العربي" كل سنة، وهو استطلاعٌ ينفِّذه المركز العربيّ في البلدان العربيّة التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعةٍ من الموضوعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وكذلك تقييمهم المؤسّسات الرئيسة الرسميّة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ – الإسرائيليّ. وقد نُفّذ الاستطلاع الأوّل من المؤشّر العربيّ خلال عام 2011 على عيّنةٍ عددها 16192 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا. من عام 2010 حتى وقت كتابة هذه السطور، تم إجراء 8 دورات من المؤشر العربي حتى عام 2022. وقد ظهرت مصر في الإصدارات الثمانية التي تمت.

ينفّذ المركز هذا المسح كل عام وبشكل دوري للتعرف إلى التغيرات التي تطرأ على الرأي العام العربي في المجالات المطروقة، وتضاف في كل سنة مجموعة من الموضوعات الجديدة ويتم استبدال الأسئلة التي تقيس ظواهر بطيئة التغير بحيث يجري طرحها في فترات زمنية متباعدة نسبيًا – كلّ عدة سنوات – بينما تبقى الأسئلة

التي تقيس ظواهر سريعة التغير ثابتة في كلّ دورة مسحية. ويلتزم المركز – وفقًا لما يعلنه – بتنفيذ هذا المشروع بالمنهجية العلمية الرصينة للدراسات المسحية وتطبيق أفضل ما توصلت إليه العلوم الاجتماعية من تقنيات فنية في هذا المجال للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في الأبحاث وفي توجيه السياسات نحو القضايا التي تواجه مجتمعات الوطن العربي. كما يلتزم المشروع بزاوية نظر وأجندة عربية مستقلة من حيث تحديد الأولويات وصياغة الأسئلة، ومن دون اعتماد على مصادر تمويل أجنبية.

تم اعتماد العينة الاحتمالية الطبقية العنقودية متعددة المراحل، والمسحوبة بانتظام والمتناسبة مع الحجم في تنفيذ جميع استطلاعات المؤشر العربي. ومن المعروف أن اعتماد هذا النوع من العينات يتطلب استخدام أكثر من أسلوب معاينةٍ واحد؛ بهدف تحقيق أفضل تمثيلٍ للمجتمعات المبحوثة من ناحيةٍ، وتحقيق انتشارٍ واسعٍ للعينة من ناحية أخرى. وفي ضوء استخدام هذا النوع من العينات، ومن أجل تحقيق نسبة ثقةٍ في نتائج الاستطلاع تتجاوز 96%، وحرصًا على ألا يتجاوز هامش الخطأ ±3% كحد أقصى؛ فقد كان حجم العينة في كل مجتمعٍ من المجتمعات المستطلَعة 1200 مستجيب على الأقل.

وكما ورد في تقرير الدورة الأخيرة من الاستطلاع عام 2022 أنه جرى الأخذ في الحسبان كل المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسة في كل بلد مستطلع أراء مواطنيه، بحسب الوزن النسبي الخاص بكل مستوى من مستويات جميع سكان البلد؛ فيكون لكل فرد في كل بلد مستطلعة آراء مواطنيه احتمالية متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العينة، بهامش خطأ يتراوح بين 2 ± و 3% في جميع البلدان المنَّفذ فيها الاستطلاع. وقد صُممت العينة بطريقة يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتقاسيم الإدارية الرئيسية في كل من المجتمعات المستطلعة. وجرى احتساب نتائج اتجاهات الرأي العام لمجموع المنطقة العربية كمعدل من نتائج البلدان الأربعة عشر المشمولة في الاستطلاع، ومن ثم يؤخذ في الحسبان في احتساب معدل الرأي العام في كل دولة بالوزن نفسه، من دون تمييز بين دولة وأخرى (أي أنه لم يؤخذ بالوزن النسبي لكل دولة بحسب عدد سكانها، وإنما جرى التعامل مع كل الدول على أنها وحدات متشابهة في عدد السكان نفسه). وذلك لتفادي طغيان آراء مواطني البلد الأكثر سكانًا على غيرها في تحديد الرأي العام الشامل. نُفذ هذا الاستطلاع ميدانيًا من خلال إجراء مقابلات شخصية مع 33300 مستجيب ومستجيبة من ضمن عينات ممثلة لمجتمعات البلدان التي شملها الاستطلاع. كما تم إجراء الاستطلاع عبر الهاتف مع 4500 من السعوديين.

ويعتمد المؤشر العربي آلية الاختبار البعدي Recall، إذ يقوم فريق الإشراف على تنفيذ الاستطلاع بسحب عينة مكونة من 10 إلى 15% من مجموع الاستمارات المنجزة يوميًا، والعودة إلى الميدان للتأكد من دقة البيانات المجموعة من خلال زيارة المستجيبين. وتقوم مجموعة بحث متخصصة في الرقابة وتدقيق البيانات بزيارة المستجيبين الذين تمت تعبئة الاستمارات معهم، والتأكد من إجاباتهم، والتعرف إلى آرائهم في تعبئة الاستمارات؛

للحصول على تقييم يومي بشأن جامعي البيانات. إن إجراء مثل هذا الاختبار بشكل العمل الميداني يتيح المساهمة في تجنب الأخطاء التي يمكن أن تقع، أو التي يمكن أن يرتكبها الباحثون الميدانيون أو المراقبون خلال جمع بيانات الاستطلاع. كما أن جميع الاستمارات المكتملة والمدققة والمرمزة يجري مسحها إلكترونيًّا (Scanning)، وذلك من أجل أرشفتها والعودة إليها عند الحاجة إلى ذلك.

في ضوء ما سبق يمكن الإشارة لمجموعة من التحفظات/ التساؤلات حول المنهجية المتبعة في هذا الاستطلاع يتمثل أهمها فيما يلي:

1. وجود صعوبة بالغة في تقبل ما تبناه الاستطلاع من حيث معاملة كافة الدول العربية على أنها وحدات متماثلة من حيث عدد السكان، وعدم أخذ عامل حجم السكان كأحد العوامل المحددة لحجم العينة اللازم سحبه لضمان تمثيل المجتمعات العربية بصورة حقيقية وواقعية.
2. أن ما ذكره الاستطلاع من حيث إنه تم تفادي طغيان آراء مواطني البلد الأكثر سكانًا على غيرها في تحديد الرأي العام الشامل، نراه غير واقعي نظرًا لأنه في حقيقة الأمر قد يتأثر ويختلف تشكيل الرأي العام نفسه بحجم السكان ليس بين دولة وأخرى، بل في الدولة الواحدة نفسها من منطقة أو حي لآخر.
3. أن ما أفرزه تصميم وسحب العينة بالطريقة والاعتبارات المذكورة – في تقديرنا – لا يمكن الاعتماد عليه في الوصول لنتائج واقعية ويمكن تعميمها بصورة سليمة. فعلى سبيل المثال هل يمكن قبول أن عينة مكونة من 2400 مستجيب ومستجيبة ممثلة للمجتمع المصري بمختلف تباينات الجغرافية والديموجرافية والذي يتجاوز عدد مواطنيه 100 مليون نسمة، وفي الوقت نفسه أيضًا اعتماد عينة حجمها 2400 مستجيب ومستجيبة من تونس– على سبيل المثال– التي لا يتجاوز عدد مواطنيها 12 مليون نسمه؟
4. إضافة إلى ما سبق، لا يوجد مبرر واضح لسحب عينة قوامها 4500 من المملكة العربية السعودية والتي تمثل تقريبيًا قرابة ضعف حجم العينة المسحوبة من أغلب الدول التي شملها الاستطلاع، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

حجم العينات في كل دولة حسب استطلاع المؤشر العربي 2022

البلد	حجم العينة	البلد	حجم العينة
فلسطين	2400	**ليبيا**	1800
لبنان	2400	**قطر**	1200
السودان	2400	**السعودية**	4500
الكويت	1800	**موريتانيا**	2400
تونس	2400	**الجزائر**	2400
العراق	2400	**الأردن**	2400
المغرب	2400	**مصر**	2400

المصدر: تقرير المؤشر العربي 2022، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Documents/AOI-2022-Full-report.pdf

جدول رقم (4): أهم الملامح المميزة لكل مسح من المسوح التي تم استعراضها			
أهم الملامح	**مسح القيم العالمي**	**مسح النشء والشباب**	**المؤشر العربي**
القضايا الرئيسة محل الاهتمام	القيم الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الدينية، والثقافية.	الخصائص الديموجرافية والخلفية للأسر المعيشية، التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والصحة، والهجرة، والمشاركة المدنية والسياسية، والقيم المجتمعية، واتجاهات الأدوار بين الجنسين، والتدين.	رضا المواطنين عن ظروفهم الاقتصادية والمعيشية ومستوى الخدمات، الموقف من الديمقراطية والمشاركة السياسية وقضايا المواطنة والمساواة وأثر الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، مدى ثقة المواطنين في المؤسسات.
دورات تنفيذ المسح/ سنوات تنفيذ المسح في مصر	تم تنفيذ 7 دورات من المسح، وشاركت مصر في الدورات الأربع الأخيرة من المسح في السنوات (2000، 2008، 2012، 2018).	تم تنفيذ دورتين؛ الدورة الأولى في عام 2008، والدورة الثانية في عام 2014.	كل عام وبشكل دوري يتم إجراؤه في الدول العربية التي تسمح بها الظروف لتنفيذ المسح. شاركت مصر في الدورات الثماني التي تمت من المسح.
العينة المستهدفة	الأفراد من الذكور والإناث ممن تبلغ أعمارهم أكثر من 18 عامًا	الدورة الأولى: الأفراد في الفئة العمرية من 10–29. الدورة الثانية: نفس الأفراد الذين تمت مقابلتهم في الدورة الأولى والذين يقعون حاليًا في الفئة العمرية 14–35.	الأفراد من الذكور والإناث ممن تبلغ أعمارهم أكثر من 18 عامًا
حجم العينة	(3000،3051،1532،1200) مبحوث على التتابع مع السنوات.	الدورة الأولى: 15029 مبحوثًا الدورة الثانية 10916 مبحوثًا	2400 مبحوث
منهجية جمع البيانات	إجراء مقابلات شخصية مع المبحوثين	إجراء مقابلات شخصية مع المبحوثين، وتم استيفاء ثلاث استبانات: استبانة الأسرة المعيشية، استبانة المبحوث، استبانة المجتمع المحلي.	إجراء مقابلات شخصية مع المبحوثين، وتم اعتماد مكالمات هاتفية في بعض الدول.
التحفظات/ التساؤلات الرئيسة	1. اعتماد المسح في دورته الأخيرة في مصر على عينة قوامها 1200 مفردة فقط، وهو ما يثير	1. اقتصار العينة على نفس مجموعة الشباب التي تمت مقابلتها في الدورة الأولى من المسح على عينة تتبعية	1. وجود صعوبة بالغة في تقبل ما تبناه الاستطلاع من حيث معاملة كافة الدول العربية على أنها وحدات

	بعض التحفظ حول مدى إمكانية تعميم هذه النتائج بصورة كبيرة. 2. يستهدف المسح بصورة أساسية إجراء مقارنات عبر الدول التي تم تنفيذ المسح بها للوصول إلى خريطة القيم العالمية، وهو ما يجعل بعض الأسئلة في الاستمارة لا تنطبق على الواقع المصري بصورة مباشرة، أو يمكن القول اختلاف السياق العام ما بين الدول وبعضها(Sciencedirect, 2017) 3. أشارت بعض الكتابات الأجنبية إلى إشكالية استخدام المسح لبعض الكلمات التي قد يختلف فهمها ووقعها من دولة إلى دولة أخرى ومن وقت إلى وقت آخر. فعلى سبيل المثال تمت الإشارة إلى أن كلمة "جديرون بالثقة" قد لا تحمل بالضرورة نفس المعنى بين الدول المختلفة المشمولة في المسح، وهو ما يستلزم قراءة نتائج المسح وتحليلها بمزيد من الحيطة والحذر خاصة عند المقارنة على مستوى الدول (Statmodeling,2024). 4. في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة، وازدياد قنوات المعرفة والاطلاع	لنفس الشباب الذين تمت مقابلتهم في عام 2008. بصورة أكثر تحديدًا يمكن الإشارة إلى أنه كان من الأفضل بالإضافة لمقابلة نفس عينة الشباب الذين تمت مقابلتهم من قبل، مقابلة عينة جديدة من الشباب في الفئة العمرية من 10–29 وذلك خاصة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأحداث السياسية والاجتماعية التي سبقت فترة المسح وما لها من تأثيرات وانعكاسات كبيرة محتملة على وعي واتجاهات الشباب في هذه الفترة.	متماثلة من حيث عدد السكان، وعدم أخذ عامل حجم السكان كأحد العوامل المحددة لحجم العينة اللازم سحبه لضمان تمثيل المجتمعات العربية بصورة حقيقية وواقعية. 2. أن ما ذكره الاستطلاع من حيث إنه تم تفادي طغيان آراء مواطني البلد الأكثر سكانًا على غيرها في تحديد الرأي العام الشامل، نراه غير واقعي نظرًا لأنه في حقيقة الأمر قد يتأثر ويختلف تشكيل الرأي العام نفسه بحجم السكان ليس بين دولة وأخرى، بل في الدولة الواحدة نفسها من منطقة أو حي لآخر. 3. أن ما أفرزه تصميم وسحب العينة بالطريقة والاعتبارات المذكورة –في تقديرنا– لا يمكن الاعتماد عليه في الوصول لنتائج واقعية ويمكن تعميمها بصورة سليمة. فعلى سبيل المثال هل يمكن قبول أن عينة مكونة من 2400 مستجيب ومستجيبة ممثلة للمجتمع المصري بمختلف تبايناته الجغرافية والديموجرافية والذي يتجاوز عدد مواطنيه 100 مليون نسمة، وفي الوقت نفسه أيضًا اعتماد عينة حجمها 2400 مستجيب ومستجيبة من تونس– على سبيل المثال– التي لا يتجاوز عدد مواطنيها 12 مليون نسمة؟

	بدرجة كبيرة في العقدين الآخيرين وما له من تأثير واضح في تشكيل وعي الأفراد، قد يكون من المفيد أن تتسع عينة المسح المستهدفة لتشمل الأفراد ذوي الأعمار دون 18 سنة حتى 10 سنوات وذلك كمحاولة للوقوف على اتجاهات وآراء الأفراد في هذا السن وأهم توجهاتهم وانطباعاتهم تجاه القيم المختلفة.		
للمزيد من التفاصيل حول المسح	https://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp	https://www.enow.gov.eg/Report/SYPE2014-ARABIC.pdf	https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Pages/About.aspx

ثانيًا: نظرة مقارنة على النتائج عبر المسوح الثلاثة:

فيما يتعلق بجوانب الشبه:

أولا– قيمة الثقة: اتفقت نتائج مسح النشء، والشباب في مصر مع نتائج المسح العالمي للقيم فيما يتعلق بقيمة الثقة؛ حيث توصلت نتائج مسح النشء والشباب إلى تغير قيمة الثقة الاجتماعية بين الشباب ممن رأوا ضرورة توخي الحذر في التعامل مع الآخرين بنسبة (90,3٪).

ويتفق ذلك مع نتائج المسح العالمي للقيم الذي توصل إلى وجود مؤشرات سلبية فيما يتعلق بمستوى الثقة العمومية في المجتمع المصري بنسبة 7.4% مقابل ارتفاع مستوى الحذر والريبة في التعامل لدى غالبية الأفراد بنسبة 92.6%، كما جاءت مصر في مرتبة متأخرة ضمن قائمة الدول الأقل في الثقة العمومية على الصعيدين الإقليمي والدولي بفارق يقل 16.4 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي البالغ 23.8%.

ثانيًا– قيمة التسامح مع الآخرين، وقبول الآخر: اتفقت نتائج مسح النشء، والشباب في مصر مع نتائج المسح العالمي للقيم فيما يتعلق بقيمة التسامح مع الآخرين، حيث توصلت نتائج مسح النشء، والشباب إلى ارتفاع مستوى المحافظة على قيمة "التسامح مع الآخرين" لدى الشباب لنسبة تصل إلى (5,7) نقطة مئوية، بينما وصل مستوى المحافظة على قيمة "التسامح الديني" لدى الشباب لنسبة (4,5) نقطة مئوية.

ويتفق ذلك مع نتائج المسح العالمي للقيم؛ حيث توصل إدراك غالبية المستجيبين أهمية تنشئة الأطفال على قيم التسامح واحترام الآخر بنسبة 78.1% بفارق يزيد بنحو 13 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي البالغ 65.2%، كما أضاف المسح تركز قيمة التسامح بصورة كبيرة لدى الفئات العمرية الأكبر سنًا، والفئات الأقل تعليمًا، وفي المناطق الريفية ومناطق الصعيد والمناطق البدوية والفئات الأفقر.

بالإضافة إلى توصل المسح إلى أن اتجاهات التسامح السائدة في المجتمع نحو الآخرين المختلفين أكثر وضوحًا في التسامح الديني والعرقي ثم تقل تدريجيًا في حالتي التسامح نحو الجنسيات الأخرى والتسامح اللغوي، حيث انخفضت نسبة تقبل التعايش مع فئات تنتمي لعرقيات مختلفة، كما انخفضت نسبيًا عدد الرافضين للتعايش مع المهاجرين، والوافدين إلى مصر وصل لخُمس العينة فقط، وانخفض أيضًا نسبة الرافضين للتعايش مع أصحاب الديانات المختلفة إلى 13.4%، وارتفاع أيضًا حجم الاستجابات الرافضة للتعايش مع من يتحدثون لغة غير العربية بنسبة تجاوزت ربع العينة.

ثالثًا– قيمة التدين: اتفقت نتائج مسح النشء، والشباب في مصر مع نتائج المؤشر العربي عبر دوراته السبعة، فيما يتعلق بقيمة التدين، حيث توصلت نتائج المؤشر العربي إلى أن أغلب المستجيبين اعتبروا أنفسهم متدينين، مع عدم تأييدهم لتأثير رجال الدين على القرارات السياسية، وضرورة فصل الدين عن السياسة، وتفضيل التعامل مع المتدينين، بالإضافة إلى ضرورة فصل الممارسات الدينية عن الحياة الاجتماعية والسياسية.

ويتفق ذلك مع نتائج مسح النشء، والشباب في مصر، حيث توصل إلى أن الغالبية العظمى من الشباب من سن 15–29 سنة يرون أنفسهم متدينين بنسبة 85,5٪ يرون أنفسهم متدينين، مع عدم تأييدهم لتأثير رجال الدين على آراء أفراد المجتمع حول المسائل السياسية، وضرورة الفصل بين الممارسات الدينية عن الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، وعدم استخدام دور العبادة في التأثير على آراء أفراد المجتمع السياسية، كما عارضت النسبة الأكبر من الشباب قدرة رجال الدين على التأثير في القرارات الحكومية.

رابعًا– قيمة المواطنة: اتفقت نتائج كل من المؤشر العربي مع نتائج المسح العالمي للقيم، ونتائج المؤشر العربي، فيما يتعلق بقيمة المواطنة؛ حيث توصل المؤشر العربي إلى تأرجح درجة الاهتمام بالمشاركة السياسية بين صعود وهبوط ارتباطًا بالظروف السياسية، وانخفاض درجة الاهتمام السياسي في مصر مقارنةً بالبلدان العربية الأخرى، كما شهد الانتساب لمؤسسات ومنظمات أهلية/مدنية انخفاضًا، كما توجهت غالبية الاستجابات نحو أن مبدأ تطبيق الدولة للقانون بمساواة قائم لكن هناك محاباة لبعض الفئات، كما أن مبدأ الحق في محاكمة عادلة مطبق إلى حد ما.

ويتفق ذلك مع نتائج المسح العالمي للقيم، حيث توصل إلى ارتباط قيم الانتماء بتغير الظروف الاجتماعية والسياسية، فلقد شهدت مؤشرات قيم الانتماء القومي ارتفاعًا تدريجيًا من 44.9% عام 2000 إلى 91.4% عام 2018، بفارق يزيد 46.5 نقطة مئوية مقابل انخفاض تدريجي في الشعور بالفخر تجاه الجنسية المصرية من 81.8% عام 2000 إلى 48.1% عام 2018.

كما كشف المسح عن مفارقة بين القيم السياسية المرتبطة بالمواطنة خاصة العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة المدنية؛ حيث توجد مؤشرات قوية دالة على وعي كبير من جانب المستجيبين بالحقوق والواجبات في العلاقة بالدولة مقابل ارتفاع نسب العزوف عن المشاركة المدنية بكافة صورها الاجتماعية والسياسية، كما يوجد وعي كبير لدى المستجيبين بجوانب مهمة في ثقافة المواطنة تمثلت في مبدئين أساسيين، هما: الإيمان بالديمقراطية كنظام للحكم يؤثر على حياة الناس، والإيمان بعدالة الحقوق والواجبات والمساواة في الحقوق أمام القانون باعتبار ذلك ركيزة أساسية في قيم المواطنة.

كما توصل المسح إلى عزوف شديد عن المشاركة المدنية، والسياسية، ويلاحظ ذلك في خمسة مؤشرات دالة على العزوف الكبير عن الفاعلية السياسية في المواطنة، هي: (ضعف الاهتمام بالسياسة، وندرة عضوية الأحزاب، وندرة عضوية منظمات المجتمع المدني، وعدم الانخراط في أي أفعال سياسية، وضعف السلوك الانتخابي).

ويتفق ذلك أيضًا مع نتائج مسح النشء والشباب لعامي 2009، 2014، حيث توصلت إلى أن الشباب من سن 18– 29 سنة غير مهتمين بالأمور السياسية وغير منخرطين فيها، بينما شهدت الفترة من مارس 2011 حتى ديسمبر 2012 تحول جذري واضح في الإقبال على التصويت في الدورات الست للانتخابات أو الاستفتاءات بمعدلات مشاركة بلغت بين (52٪ إلى 65٪)، كما شهدت الفترة من 2011 حتى 2014 إحجام أو تردد الشباب في التصريح حول مشاركتهم في الأنشطة الثورية مثل: الاحتجاجات، والمشاركة في اللجان الشعبية، أو أي شكل من أشكال التنظيمات السياسية.

أما فيما يتعلق بجوانب الاختلاف

أولا– قيمة العدالة الاجتماعية

اختلف كلٌ من المسح العالمي للقيم، والمؤشر العربي مع مسح النشء والشباب في مصر، حيث إن مسح النشء والشباب ركز على قيمة العدالة الاجتماعية مقابل عدم التطرق لقيمة العدالة الاجتماعية في المسح العالمي للقيم، والمؤشر العربي

وقد توصلت نتائج مسح النشء، والشباب فيما يتعلق بقيمة العدالة الاجتماعية إلى ارتباطها بعدة مؤشرات، هي:

- **الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين في التعليم:** عارض غالبية الشباب من الجنسين التمييز في التعليم، في حين كشف التحليل الطولي عن زيادة اتجاهات الإناث المؤيدة للتمييز في التعليم خلال الفترة البينية.
- **الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين في أولوية التوظيف:** ارتفعت الاتجاهات المؤيدة للأولوية حصول الذكور على وظائف أكثر من الإناث بنسبة 92,8٪ للذكور، والإناث بنسبة 80,9٪، في حين كشفت نتائج التحليل الطولي عن حدوث تغير إيجابي ضد التمييز بين الجنسين في الحصول على وظيفة.
- **الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين في الأعمال المنزلية:** ارتفعت الاتجاهات المؤيدة للمساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية من جانب الإناث بنسبة 41٪ مقابل ارتفاع معارضة الذكور لذلك الاتجاه بنسبة 72,5٪.

- **الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين في السلطة أو الوصاية على النفس:** ارتفعت الاتجاهات المؤيدة لطاعة الفتاة لأخيها من جانب الذكور بنسبة 70.7٪، مقابل معارضة الإناث لذلك الاتجاه بنسبة 50,2٪، كما ارتفعت نسبة الاتجاهات المؤيدة لتفرد الزوج بقرار إنفاق المال في المنزل من جانب الذكور بنسبة 85.5% مقابل 74.3% للإناث.

ثانيًا– قيمة الثقة

اختلفت نتائج كلٍ من مسح النشء، والشباب في مصر، ونتائج المسح العالمي للقيم من ناحية مع نتائج المؤشر العربي من ناحية أخرى فيما يتعلق بقيمة الثقة؛ حيث ركز كلٌ من مسح النشء، والشباب في مصر، والمسح العالمي للقيم على قيمة الثقة الاجتماعية بينما ركز المؤشر العربي على قيمة الثقة المؤسسية؛ حيث توصلت نتائج المؤشر العربي إلى أن الثقة في المؤسسات السياسية، تبلورت فيما يلي:

1. **الثقة في المؤسسة العسكرية:** حظيت المؤسسة العسكرية بمستويات عالية من الثقة السياسية مع بعض التفاوتات في مستويات الثقة للبلدان التي تشهد صراعات أهلية.
2. **الثقة في الحكومة:** ارتبط معامل الثقة في الحكومة بالأداء الاقتصادي والأمني ومدى رضا المواطنين عن ذلك.
3. **الثقة في المؤسسات التمثيلية:** تراجعت إلى حد كبير مستويات الثقة الكبيرة في المؤسسات التمثيلية نتيجة لتراجع دورها في الرقابة على الحكومة وتمثيلها لكافة أطياف المجتمع.
4. **الثقة في المؤسسة القضائية:** تميل مستويات الثقة في المؤسسة القضائية للارتفاع بالنسبة للثقة الكبيرة والثقة إلى حد ما.
5. **الثقة في الشرطة:** شهدت الفترة من 2011–2013 تراجعًا كبيرًا في الثقة في الشرطة، بينما شهدت الفترة من 2017–2018 عودة الثقة بشكل تدريجي في جهاز الشرطة مع استعادتها لدورها وقدرتها على السيطرة على انفلات الأوضاع الأمنية.
6. **الثقة في الأحزاب السياسية:** تراجعت إلى حد كبير مستويات الثقة الكبيرة في الأحزاب السياسية.

الفصل الثاني

اتجاهات المواطنة والتماسك الاجتماعي في مصر

قراءة في المسح العالمي للقيم

مقدمة

تُعرف القيم الإنسانية بأنها مبادئ ومعايير وقناعات تشكل المعتقدات الأساسية التي يتبناها الناس ويؤمنون بها في حياتهم. والقيم حين نؤمن بها فإنها تتحول تلقائيًا وبصورة غير مقصودة إلى أن تكون موجهات ودلائل إرشادية في سلوكنا، بحيث تكمن خلف كثير من أفعالنا وممارساتنا بصورة لاواعية في الغالب، وتشكل تبريرًا لكافة صور السلوك والممارسات والأفعال في الحياة اليومية. والقيم قناعات يتم اكتسابها ودمجها عبر التفاعل الاجتماعي، أكثر من مجرد تعلمها، ويختلف التمسك بها بحسب الظروف الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، وتلعب مؤسسات وكيانات التنشئة الاجتماعية، كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، دورًا مؤثرًا في اكتساب القيم والحفاظ عليها. وفي هذا الإطار سعت رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، عند إطلاقها عام 2016 إلى تحقيق هدف رئيس في محور الثقافة يتمثل في بناء إجماع حول منظومة من القيم الإيجابية المحورية في المجتمع المصري، على اعتبار أن القيم الإيجابية التي يتشكل حولها إجماع مجتمعي تمثل واحدة من أهم عناصر تحقيق التقدم في المجتمعات، ولكونها أيضًا ضرورة قصوى لتحقيق الاستقرار والسلام والتماسك الاجتماعي.

ولقد شهد المجتمع المصري خلال العقود الأربعة الماضية مجموعة من التغيرات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بلغت ذروتها مع اندلاع الاحتجاجات عام 2011، وما ترتب عليها من تداعيات كبيرة تتعلق بحالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأعقب ذلك أيضًا أزمات اقتصادية حادة مرتبطة باندلاع جائحة كوفيد19، والاضطرابات الأمنية الجيوسياسية في العالم وفي نطاق المنطقة العربية، والتي أسفرت عن ارتفاع مستوى التضخم وتزايد نفقات المعيشة بصورة غير مسبوقة، إضافة إلى تحول مصر إلى مقصد لموجات نزوح هائلة من اللاجئين من عدة دول عربية وأفريقية، ومن المحتمل أن تؤثر هذه الأزمات المتلاحقة سلبًا على منظومة القيم الاجتماعية بصفة عامة مما ينعكس سلبًا على جهود التنمية وعلى أوضاع التماسك الاجتماعي في مصر.

وإذا نظرنا إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي يصعب حلها لوجدنا أنها ترجع في الأساس إلى هشاشة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية بناء المواطن. ذلك أن تلك المؤسسات، ممثلة في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الثقافية والدينية ووسائل الإعلام، بوضعها الراهن، غير قادرة على القيام بدور محوري وفعال ومتكامل

فى تشكيل القيم والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأغلب الفئات الاجتماعية. ولا توجد دلائل على وجود مرجعية واحدة، تحظى بالإجماع حول منظومة القيم الاجتماعية، يتم بموجبها نسج العلاقة بين المواطن والدولة، وتأسيس علاقة مستقرة بين الحقوق والواجبات. علاوة على اتساع المسافة بين توجهات الناس القيمية من ناحية وتوجهات السياسات العامة للدولة من ناحية أخرى (عثمان، عرفة،2009). ومن المحتمل أن تنعكس كل هذه المتغيرات على منظومة القيم الاجتماعية السائدة وتحولاتها في المجتمع خلال العقود الماضية.

وعلى ضوء ذلك يعرض هذا الفصل أهم النتائج الأساسية لعينة مصر في المسح العالمي للقيم، بالتركيز على مجموعة محددة من القيم المتعلقة بالمواطنة، والتماسك الاجتماعي.

1. المنهجية

يسعى هذا التقرير إلى تحليل اتجاهات القيم الاجتماعية في مصر، بأبعادها المختلفة، ومدى تغيرها على مدى العقود الثلاثة الماضية، بالتركيز على قيم المواطنة، وقيم التماسك الاجتماعي، وقيم التنمية، استنادًا إلى نتائج المسح العالمي للقيم. ويستند التقرير إلى تعريف إجرائي للقيم الاجتماعية يتمثل في: "المبادئ والمعتقدات المفضلة والتي يؤمن بها الناس في حياتهم، والتي تنطوي على توقعات إيجابية مماثلة نحو علاقة الفرد بذاته وعلاقته بالآخرين وعلاقته بالدولة".

ويعد المسح العالمي للقيم مشروعًا بحثيًّا عالميًّا يهدف إلى التعرف على التغيرات الحادثة في منظومة القيم عبر الزمن، ومدى تأثير ثبات هذه القيم أو تغيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدان العالم المختلفة وعلى الصعيد الدولي.[1] وتفيد البيانات التي يوفرها المسح في فهم العلاقة بين القيم والأشكال المختلفة للسلوك الاجتماعي في مختلف الثقافات. كما تفيد صناع السياسات في تعزيز قدرتهم على بناء المجتمع والمؤسسات العامة بما يحقق الصالح العام والتنمية والرفاه الإنساني والاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد شاركت

---

(1) يهدف المسح العالمي للقيم World Value Survey (WVS) إلى قياس وتحليل اتجاهات القيم والمعتقدات التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي والديني، وبالفعل أظهرت نتائج المسح على مدى موجاته السبع أن قيم الناس ومعتقداتهم تلعب دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية، والتحول الديمقراطي في المجتمع. بدأ المسح العالمي للقيم في عام 1981 على يد عالم الاجتماع الأمريكي "رونالد انجلهارت" Ronald Inglehart من جامعة "ميتشجان" بالولايات المتحدة الأمريكية. وظل مستمرًا في دورات متتالية حتى الآن تحت إشراف رابطة مسح القيم العالمية (World Values Survey Association)، وهي منظمة دولية غير ربحية. ويغطي المسح حاليًا أكثر من 100 دولة حول العالم من خلال الاستعانة بعينات ممثلة من السكان عبر سبع موجات متتالية من المسوح بدأت أولها خلال الفترة (1981–1984)، الثانية (1990–1994)، والثالثة (1995–1998)، والرابعة (1999–2004)، والخامسة (2005–2009)، والسادسة خلال الفترة (2010–2014)، ثم الموجة السابعة والأخيرة خلال الفترة (2017–2022)، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ الموجة الثامنة في الفترة (2023–2026).

مصر في الموجات الأربعة الأخيرة، الرابعة، الخامسة، السادسة، والسابعة، وتم جمع البيانات من السكان في أعوام 2000، 2008، 2012، 2018 على عينات بلغ قوامها (8.783 مفردة). [2] استهدف المسح العالمي للقيم عبر دوراته الأربع في مصر عينات ممثلة من السكان البالغين الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر والمقيمين خلال فترة إجراء المسح. وتم تصميم العينات لتكون ممثلة لكافة الخصائص الاجتماعية والديموغرافية الرئيسية: النوع، فئات العمر، المستوى التعليمي، الإقامة بالريف والحضر للسكان في كافة أنحاء الجمهورية.

اعتمد التحليل في هذا الفصل على منهجية تمزج بين أربع مستويات للتحليل: (أ)التحليل الوصفي (بالتركيز على الموجة الأخيرة للمسح عام2018)، (ب) التحليل الارتباطي بين مؤشرات القيم وبعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للعينة بالإضافة إلى قياس العلاقات الارتباطية المحتملة بين بعض مؤشرات القيم وعدد محدد من المتغيرات الأخرى، (ج) التحليل التتبعي (خلال الدورات الأربع من عام 2000–2018). (د) التحليل المقارن (لبيان مدى تحسن أو سوء النتائج في عينة مصر مقارنة بالمتوسط العالمي).

2. قيم المواطنة

يقصد بالمواطنة "الحقوق والاستحقاقات entitlements والمسئوليات التي تقع على عاتق الفرد بمقتضى عضويته في مجتمع سياسي بعينه" وتتضمن ثلاثة أبعاد أساسية: الحقوق والواجبات الفردية، والمشاركة السياسية بما في ذلك حق الانتخاب، والانتماء لدولة قومية في ظل وجود انتماءات أخرى (المصري،2018). وتعبر قيم المواطنة عن المبادئ والمعتقدات الحاكمة للعلاقة بين المواطن والدولة في الحقوق والواجبات. وبذلك تعكس هذه القيم مدى الإدراك العام لطبيعة العقد الاجتماعي السائد بين المواطن في المجتمع والدولة التي يخضع لسيادتها. وتعد قيم الانتماء والمشاركة المدنية حجر الزاوية في تحقيق المواطنة، بمقتضى إدراك الشخص للجماعة التي يشعر بأنه جزء منها، ويمتلك ملامح مشتركة تربطه بأعضائها وبموجب المشاركة النشطة مع الأعضاء في تفعيل المواطنة. وينطوي الانتماء على وجود تلك القيم مشاعر وعواطف مشتركة مع أعضاء تلك الجماعة. وبموجب تعدد الجماعات التي يشعر الفرد بأنه جزء منها، تتعدد أيضًا دوائر الانتماء المختلفة، كالانتماء للأسرة، والديانة، والمجتمع المحلي، والمجتمع الكبير، يضاف إلى ذلك انتماءات أخرى متعددة كالانتماء لمهنة محددة وجماعة سياسية بعينها ونادٍ رياضي...إلخ. وتتباين قوة مشاعر الفرد بالانتماء نحو أي من تلك الدوائر المختلفة للانتماءات

---

(٢) يمثل المركز المصري للتدريب والبحث (ERTC) Egyptian , Research and Training Center الجهة المسؤولة عن تنفيذ المسح في مصر، وهي مؤسسة مستقلة تأسست عام 2000 وسبق لها إجراء المسح عبر ثلاث دورات فقط :(2000، 2013، 2018)، أما الدورة الثانية عام 2008 فقد تولى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء تنفيذها تحت إشراف برنامج القضايا الاجتماعية بالمركز.

من وقت لآخر ومن موقف اجتماعي لآخر. وعلى ضوء ذلك قدم مسح القيم نتائج مهمة عن قيم الانتماء وقيم المشاركة أعرضها فيما يلي:

2-1.قوة الانتماء الوطني

يحظى الانتماء الوطني بتأييد غالبية العينة، حيث عبر 91.4% من المستجيبين عن شعورهم بالانتماء القوي لبلدهم- بحسب الجدول (5). ولا توجد فروق واضحة حول هذه النسبة المرتفعة بحسب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية – بحسب بيانات 2018 باستثناء الفروق العمرية حيث يميل كبار السن إلى التعلق بمناطق سكنهم بنسبة بلغت 91.7% مقابل الشباب 86.1%، مما يعني أن الشعور بالانتماء الوطني في قوته يتجاوز الفروق النوعية والعمرية والتعليمية والعملية والاقتصادية. وهذه علامة قوية على الشعور العام بوجود كيان مجتمعي متجانس يشعر فيه الغالبية من المصريين بأنهم ينتمون إليه. وبحسب هذا المؤشر تحتل مصر القمة ضمن قائمة الدول ذات المجتمعات التي تعلو فيها مشاعر الانتماء القومي بفارق يزيد (45) نقطة مئوية تقريبًا عن المتوسط العالمي البالغ 46%.

جدول رقم (5)

مستويات الشعور بالانتماء الوطني

البيان	2000	2008	2012	2018
انتماء قوي	44.9	71.2	70.0	91.4
انتماء إلى حد ما	-	26.7	28.2	7.0
انتماء ضعيف	-	1.6	1.7	1.0
لا أشعر بالانتماء على الإطلاق	-	0.6	0.1	0.6

المصدر: دورات المسح العالمي للقيم (2000-2018)

يزيد على ذلك أيضًا وجود مؤشر قوي على مدى تقدير الغالبية أيضًا لما يربطهم بهذا الوطن. يتجلى ذلك بوضوح فى النتيجة التى تشير إلى أن 48.1% من المستجيبين يعبرون عن شعورهم بالفخر الشديد لكونهم مصريين- بحسب الجدول (6). وتعبر هذه النتيجة عن ارتفاع كبير في الشعور بالانتماء القومي بفارق يزيد 9.4 نقطة مئوية تقريبًا عن المتوسط العالمي البالغ 57.5%. وتوضح بيانات 2018 تقارب النسب المؤيدة لهذا الشعور بما يتجاوز الفروق في الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، مع تركز أعلى نسبيًّا في نسبة المؤيدين للفخر الشديد

بالجنسية لدى الإناث بنسبة 49.6% مقابل 46.2% للذكور، ولدى الأكبر سنًّا بنسبة بلغت 50.9% مقارنة بنسبة 43.2% للشباب.

جدول رقم (6)

مستويات الشعور بالفخر بالانتماء للجنسية المصرية

البيان	2000	2008	2012	2018
فخور جدًّا	81.8	73.2	63.5	48.1
فخور	17.5	24.7	33.0	47
لست فخورًا	0.4	1.4	3.3	3.9
لست فخورًا على الإطلاق	0.1	0.2	0.2	1.0

المصدر: دورات المسح العالمي للقيم (2000–2018)

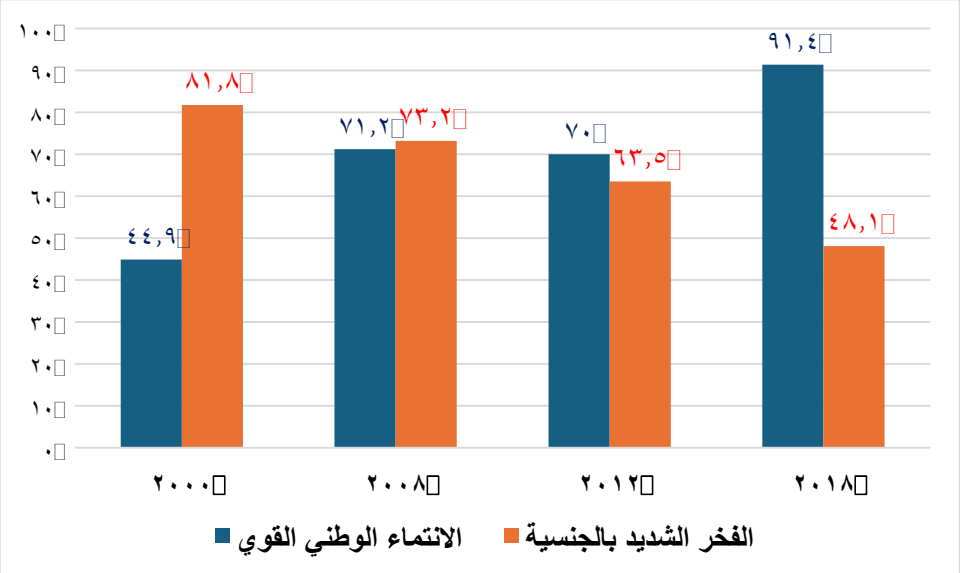

شكل رقم (1)

مستويات الشعور القوي بالانتماء القومي والفخر الشديد بالجنسية بحسب دورات المسح (2000–2018)

ويشير التحليل التتبعي للبيانات – بحسب شكل (1) إلى ثلاثة نتائج مهمة تعكس مدى ارتباط قيم الانتماء بتغير الظروف الاجتماعية والسياسية:

- الاتجاه العام للبيانات على مدى الدورات الأربع من 2000 حتى 2018 يشير إلى ارتفاع مؤشرات قيم الانتماء القومي في مقابل تراجع نسب الفخر الشديد بالجنسية المصرية .
- وجود تصاعد تدريجي في الشعور بالانتماء القومي عبر العقود الثلاثة الماضية بحيث قفز من 44.9٪ عام 2000 إلى 91,4٪ عام 2018، بفارق يزيد عن 6.5 نقطة مئوية. مقابل انخفاض تدريجي في الفخر بالجنسية المصرية إلى أن انخفض كثيرًا من 81,8٪ عام 2000 إلى 48.1٪ عام 2018 بفارق يقل 34 نقطة تقريبًا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن صيغة سؤال الانتماء القومي خلال دورة عام 2000 كان يفاضل بين أولويات الانتماءات المختلفة بحيث جاءت نسبة الانتماء القومي هي الأعلى من بين اختيارات الانتماءات الأخرى المحلية والقارية والعالمية.
- يلاحظ انخفاض في الشعور بالفخر بالجنسية المصرية بلغت نسبته 63.5٪ عام 2012 بفارق يقل عن الشعور بالانتماء القومي القوي بنحو 6.5 نقاط مئوية، وهذه النتيجة الأخيرة تتسق مع الأزمة السياسة والاجتماعية المصحوبة بالتعارض بين الهوية القومية والهوية الدينية للمصريين خلال فترة صعود الإسلاميين في ذلك الوقت وسيطرتهم على المجال العام وطموحاتهم السياسية في الوصول إلى السلطة. غير أن الانخفاض الكبير في الشعور بالفخر الشديد بالجنسية المصرية عام 2018 بنسبة بلغت 48.1٪ يؤكد تداعيات حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي خلال الفترة اللاحقة لعام 2013 على مشاعر الفخر بالانتماء لمصر، مع الأخذ في الاعتبار أن مجموع نسبة من يشعرون بالفخر الشديد (48.1%) والفخر (47.5%) يمكن أن يقفز بنسبة الفخر بالجنسية المصرية إلى 95.1٪.

كشفت نتائج المسح أن الشعور بقوة الانتماء المحلي للقرية أو المدينة يحتل المرتبة الثانية بعد الانتماء القومي بنسبة بلغت 86.7٪ عام 2018، ويلاحظ ارتفاع نسبة الشعور بالانتماء المحلي بفارق يزيد 34.7 نقطة مئوية تقريبًا عن المتوسط العالمي البالغ 52%بحسب بيانات الجدول رقم (7). وتوضح بيانات دورة 2018 تركز الشعور بالانتماء المحلي لدى كبار السن مقارنة بالشباب وفي الريف بنسبة تصل إلى 90.4٪ مقابل 82.1٪ في الحضر. وباستثناء دورة عام 2000 التي كانت تركز على المفاضلة بين الانتماءات المختلفة، فإن الاتجاه العام للنتائج يشير إلى تصاعد في نسبة الشعور بالانتماء المحلي بحيث تتأرجح بين 61٪ ، و62٪ تقريبًا خلال الدورات الثلاث 2008 ، 2012 ، 2018.

هناك إدراك عام لدى 35.5% من المستجيبين بأنهم جزء لا يتجزأ من العالم، ويحتل هذا الإدراك الترتيب الخامس بعد الانتماء الوطني والانتماء المحلي والقاري. واذا كانت نسبة الشعور بالانتماء العالمي منخفضة للغاية مقارنة بالانتماءات الأخرى عام 2000، فإنها ارتفعت عام 2018، وفي ظل التوترات السياسة التي حدثت عام 2011،

انخفضت النسبة لتصل إلى 22.7٪ لتعاود صعودها مرة أخرى عام 2018 بعد استقرار الأوضاع السياسة. ويلاحظ أيضًا ارتفاع نسبة الشعور بالانتماء الأفريقي من 8.1٪ عام 2000، لتقفز إلى 48.7٪ عام 2018 بفضل التحسن الكبير في العلاقات المصرية الأفريقية وتوجه السياسة الخارجية المصرية نحو الاهتمام بأفريقيا وتركيز الإعلام المحلي على أهمية تعزيز الانتماء الأفريقي، وكل هذه الدلائل تعبر عن تحول إيجابي في نظرة المصريين للعالم واستعداد المجتمع المصري للانفتاح على العالم وإدراك كثير من الناس بأنهم ليسوا بمعزل عن العالم ككل. ويتطلب ذلك سياسات لتوظيف هذا الشعور العام في مزيد من الانخراط وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والنهوض بالسياحة الثقافية للتراث الثقافي المصري فى السوق السياحي العالمي.

جدول رقم (7)

مستويات الشعور الانتماء المحلي والعالمي

البيان	2000	2008	2012	2018
انتماء قوي للقرية / المدينة	35.4	61.7	60.8	86.7
انتماء قوي للمنطقة	10.6	–	70	83.1
انتماء قوي لأفريقيا	8.1	–	19.4	48.7
انتماء قوي للعالم	0.9	28.4	22.7	35.5

المصدر: دورات المسح العالمي للقيم (2000–2018)

2-2. ثقافة سياسة دون فعل سياسي

تكشف البيانات عن مفارقة جديرة بالتأمل بشأن القيم السياسية المرتبطة بالمواطنة، خاصة العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة المدنية، حيث توجد مؤشرات قوية دالة على وعي كبير من جانب المستجيبين بالحقوق والواجبات في العلاقة بالدولة مقابل عزوف كبير ومتصاعد عن المشاركة المدنية بكافة صورها الاجتماعية والسياسية. وهناك وعي كبير لدى المستجيبين بجوانب مهمة في ثقافة المواطنة تتمثل في مبدأين مهمين:[1] الإيمان بالديمقراطية كنظام للحكم يؤثر على حياة الناس، [2] الإيمان بعدالة الحقوق والواجبات والمساواة في الحقوق أمام القانون باعتبار ذلك ركيزة أساسية في قيم المواطنة. يمكن توضيح ذلك من خلال الدلائل التالية:

(أ) إيمان قوى بالديمقراطية

تشير البيانات إلى اتجاه قوي نحو تأييد الديمقراطية كنظام للحكم ويظهر ذلك بوضوح في ثلاثة مبادئ يؤمن بها غالبية المستجيبين: [1] الأهمية القصوى للعيش في ظل نظام ديمقراطي. [2] أهمية الانتخابات الحرة في تغيير حياة الناس. [3] اختيار الناس لقادتهم في انتخابات حرة من متطلبات الديمقراطية.

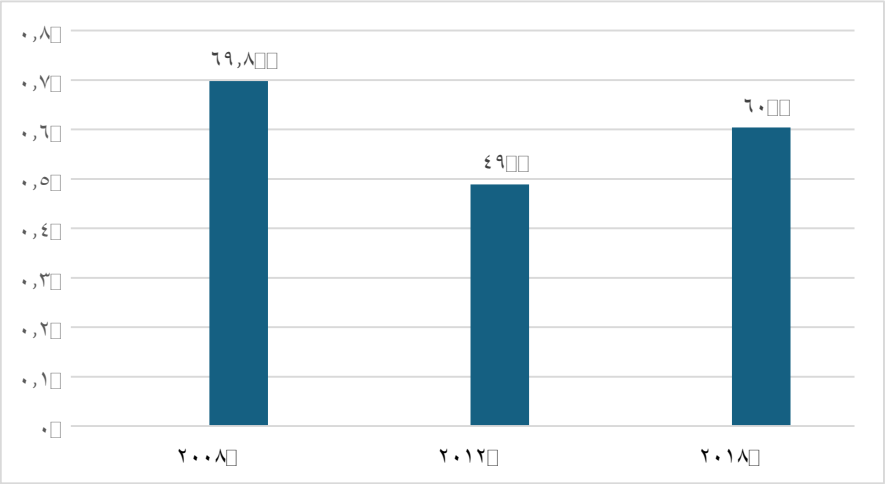

شكل رقم (2)

أهمية العيش في بلد ديمقراطي (2008–2018)

فيما يتعلق بالمبدأ الأول القائل: «**الأهمية القصوى للعيش في ظل نظام ديمقراطي**»، توضح البيانات أن نسبة المؤيدين لهذا المبدأ بلغت 60٪ من العينة عام 2018، وبذلك احتلت مصر المرتبة الوسطى بين مختلف دول العالم في إدراك أهمية الديمقراطية في الحياة، وبزيادة تقدر بنحو 10 نقاط مئوية عن المتوسط العالمي. يلاحظ تأرجح صعود وهبوط هذا المؤشر عبر دورات المسح الثلاثة (2008، 2012 ، 2018) بحسب بيانات الشكل (2)، حيث ارتفعت النسبة في دورة 2008 لتبلغ 70٪، ثم انخفضت بشدة في عام 2012 لتصل إلى 49٪ على الرغم من ارتباط هذه الفترة بالتوترات الاجتماعية والسياسية وصولًا إلى احتجاجات 2011 ضد النظام السياسي، ثم عادت نسبة إدراك أهمية العيش في بلد ديمقراطي للصعود مرة أخرى عام 2018 بفارق يزيد عن الدورة السابقة للمسح بنحو 11 نقطة مئوية، مما يعني احتمال وجود علاقة ارتباط بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي من ناحية وارتفاع مستوى إدراك أهمية العيش في ظل الديمقراطية من ناحية أخرى.

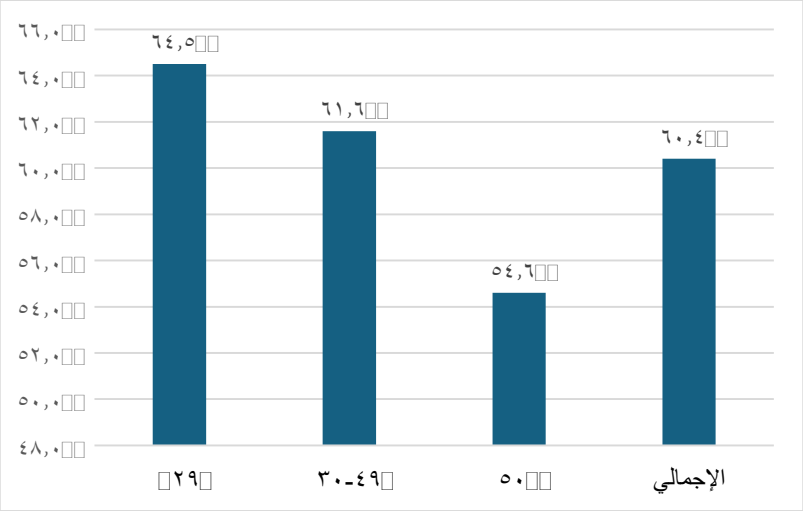

شكل رقم (3)

أهمية العيش في بلد ديمقراطي بحسب العمر 2018

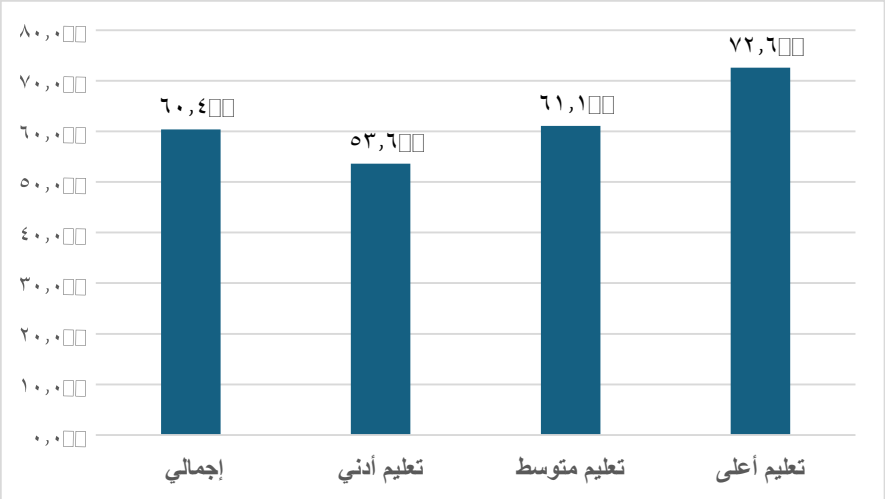

شكل رقم (4)

أهمية العيش في بلد ديمقراطي بحسب مستوى التعليم 2018

يتركز الإيمان بالأهمية القصوى للديمقراطية في أربعة فئات محددة: الشباب، والحاصلين على تعليم أعلى وأصحاب الدخول المرتفعة وسكان الحضر، حيث بلغت نسبة تأييد هذه القيمة لدى الشباب 64.5٪ مقابل كبار السن بنسبة 54.6٪ – الشكل (3)، ولدى فئة الحاصلين على تعليم أعلى نسبة 72.6٪ مقارنة بباقي الفئات التعليمية – الشكل (4)، كما ارتفعت نسبة تأييد أهمية الديمقراطية في فئة الدخل الأعلى بنسبة 70٪ مقارنة بباقي مستويات الدخل، ولدى سكان الحضر بنسبة 64٪ مقابل 57.5٪ في الريف.

وحول المبدأ الثاني للديمقراطية القائل أن: «الانتخابات **الحرة لها أهمية قصوى في تغيير حياة الناس**» تشير البيانات– بحسب الشكل (5)– إلى أن 69٪ من المستجيبين عام 2018 أقروا بالأهمية القصوى لهذا المبدأ، وهي نسبة مرتفعة تفوق المتوسط العالمي بنحو 10 نقاط مئوية وتضع مصر ضمن قائمة الدول ذات المستوى المتوسط في هذا المؤشر. ويتركز هذا الاتجاه في فئة الذكور بنسبة 72.1٪ مقابل 65.3٪ للإناث، وفي فئة الدخل المرتفع – وفقًا للشكل (6) – بحيث بلغت النسبة المؤيدة لدى هذه الفئة 94.1٪ مقارنة بأصحاب الدخل المتوسط، ونسبتهم 70.4٪ وأصحاب الدخل الأدنى بنسبة 65.5٪. كما يؤيد هذا الاتجاه الحاصلون على تعليم أعلى، والمقيمين في المناطق الحضرية.

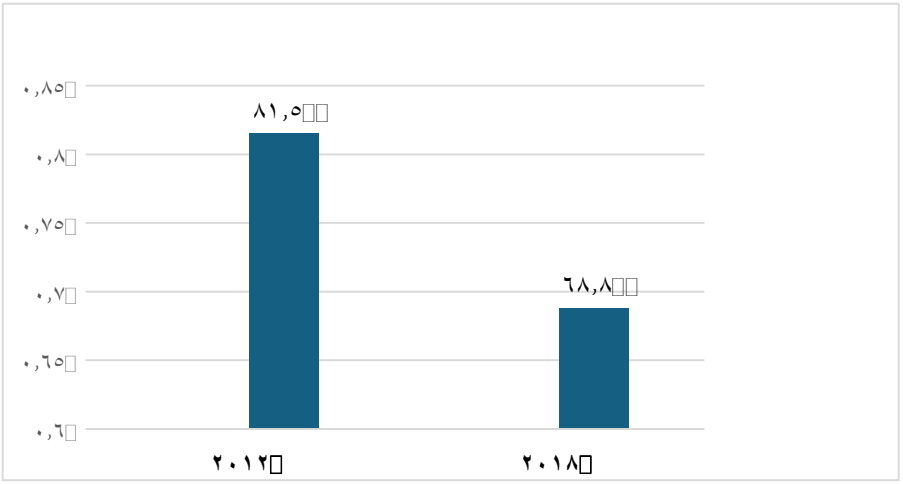

شكل رقم (5)

الأهمية القصوى لتأثير الانتخابات النزيهة في تغيير الحياة 2018

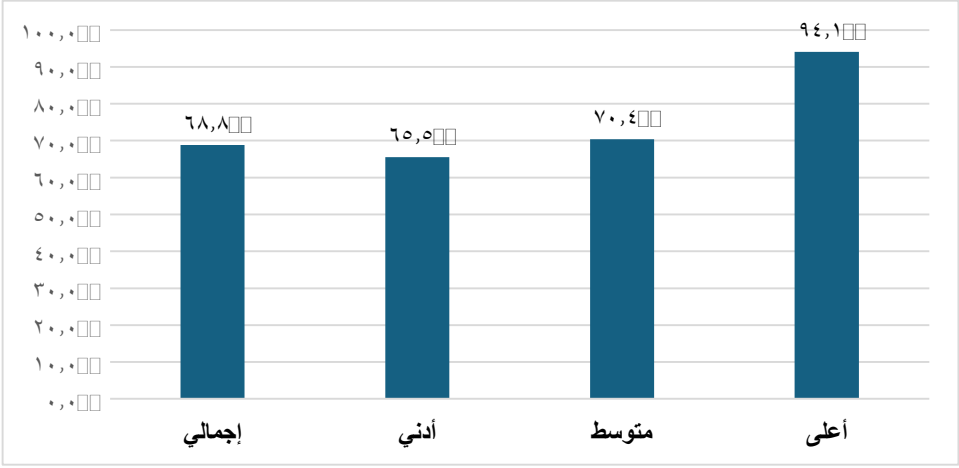

شكل رقم (6)

الأهمية القصوى لتأثير الانتخابات النزيهة على حياة الناس بحسب مستويات الدخل ٢٠١٨

وفيما يتعلق بالمبدأ الثالث لقيم الديمقراطية القائل أن: «**اختيار الناس لقادتهم في انتخابات حرة من متطلبات الديمقراطية**»، تكشف النتائج – بحسب الشكل (7) – إلى أن 49.7٪ من المستجيبين عام 2018 أيدوا أن هذا المبدأ ديمقراطي تمامًا، وهي نسبة مرتفعة تقترب من المتوسط العالمي البالغ 50٪ وتضع مصر ضمن قائمة الدول ذات المستوى المتوسط في هذا المؤشر. ويتركز هذا الاتجاه في فئة الشباب بنسبة 51٪ مقابل 45.4٪ للكبار، وفي فئة الدخل المرتفع بنسبة 64.7٪، ولدى الحاصلين على تعليم أعلى بنسبة 61.5٪، ولدى سكان المناطق الحضرية بنسبة بلغت 57.3٪ مقابل 43.5٪ في الريف.

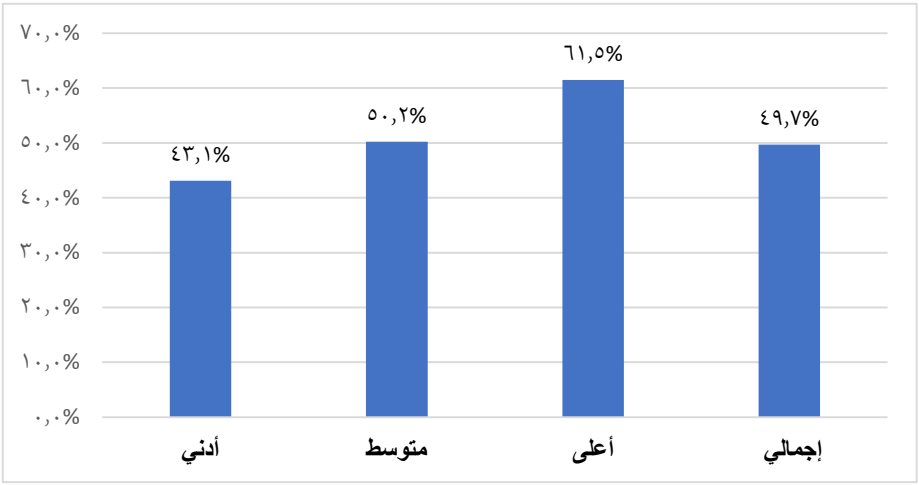

شكل رقم (7)

من الديمقراطية أن يختار الناس قادتهم بانتخابات مباشرة بحسب مستويات التعليم 2018

(ب) إيمان بعدالة الحقوق والواجبات

توضح نتائج المسح اتجاه قوي نحو تأييد العدالة في الحقوق والواجبات من واقع مؤشرات متعددة أهمها مبدأين أساسيين في قيم المواطنة يحظيان بنسب تأييد مرتفعة لدى غالبية المستجيبين: [١] عدم قبول المطالبة بامتيازات ومنافع من الحكومة دون وجه حق. [٢] عدم قبول التهرب من دفع الضرائب.

فيما يخص المبدأ الأول لعدالة الحقوق والواجبات: «**عدم قبول المطالبة بامتيازات ومنافع من الحكومة دون وجه حق**» تكشف النتائج عن نسبة تأييد مرتفعة بلغت 67.1٪ من العينة عام 2018، وبذلك احتلت مصر المرتبة الوسطى بين مختلف دول العالم في إدراك عدم قبول منافع من الحكومة دون وجه حق وبزيادة تقدر بنحو 6 نقاط مئوية عن المتوسط العالمي. يلاحظ تأرجح صعود وهبوط هذا المؤشر عبر دورات المسح الثلاثة (2008، 2012 ، 2018) بحسب بيانات الشكل (8)، حيث ارتفعت النسبة في دورة 2000 لتبلغ 72.7٪ ، ثم انخفضت قليلًا عام ٢٠٠٨ بفارق نقطة مئوية، ثم انخفضت بشدة في عام 2012 لتصل إلى ٦٢,٨٪ في ظل سياق من

التوترات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية ضد النظام السياسي، ثم عادت نسبة إدراك عدم قبول منافع وامتيازات دون وجه حق للصعود مرة أخرى عام 2018 بفارق يزيد عن الدورة السابقة للمسح بنحو 4 نقاط مئوية تقريبًا، وهذا يوضح احتمال وجود علاقة ارتباط بين عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي من ناحية وانخفاض مستوى تبرير هذا السلوك من ناحية أخرى.

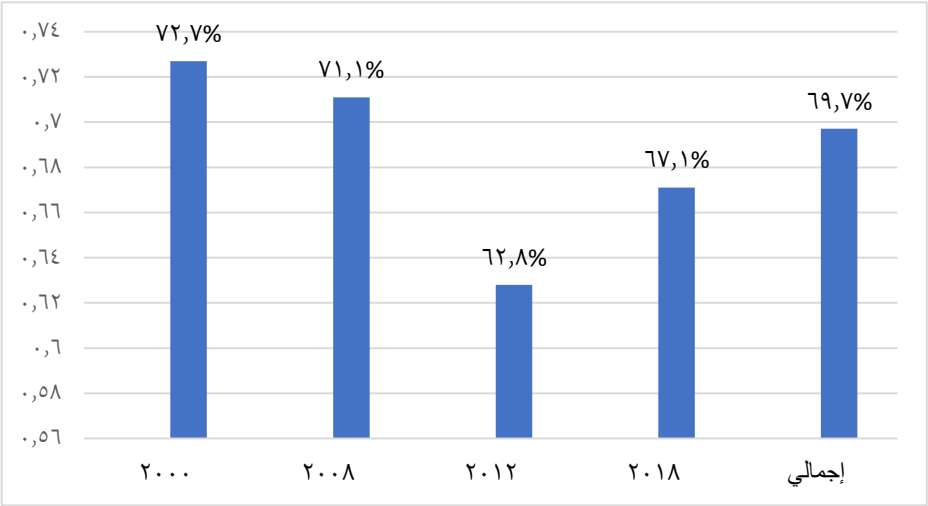

شكل رقم (8)

عدم تبرير الحصول على منافع من الحكومة دون وجه حق (2000-2018)

وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني لعدالة الحقوق والواجبات والذي ينص على: «**عدم تبرير التهرب من دفع الضرائب**»، وتوضح البيانات – وفقًا لما جاء بالشكل (9) – أن 77.8٪ من المستجيبين عام 2018 أيدوا مبدأ عدم قابلية التهرب الضريبي للتبرير، وهذه نسبة تعلو على المتوسط العالمي البالغ 60٪ وبمقتضى هذه النتيجة تحتل مصر مرتبة أعلى ضمن قائمة الدول ذات المستوى المتوسط في هذا المؤشر. ومن الواضح وجود تأرجح صعود وهبوط في مستوى هذا المؤشر عبر دورات المسح الأربعة، حيث ارتفعت النسبة في دورة ٢٠٠٠ لتبلغ ٧٩,٢٪، ثم بدأت في الانخفاض عام ٢٠٠٨ حتى بلغت ٦٠,٧٪ عام 2012، ثم عادت النسبة للصعود مرة أخرى عام 2018 لتقترب من نفس معدل عام ٢٠٠٠، مما يعني احتمال وجود علاقة ارتباط بين حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي من ناحية وارتفاع مستوى المسئولية الاجتماعية نحو المال العام من ناحية أخرى. وبحسب بيانات ٢٠١٨ – يتركز هذا الاتجاه الإيجابي في ثلاثة فئات عمرية وتعليمية واقتصادية، حيث تعلو النسبة لدى كبار السن بواقع ٧٨,٤٪ مقابل ٦٢,٦٪ للشباب، وفي فئة التعليم الأعلى بنسبة بلغت ٨٥,٧ مقارنة بباقي الفئات التعليمية، وترتفع أيضًا لدى فئة الدخل المرتفع بنسبة ٨٨,٢٪ مقارنة بباقي فئتي الدخل الأدنى والوسطى – انظر

الشكل (٩). وربما يعكس ذلك وجود علاقة احتمالية بين مستوى تحسن نوعية الحياة والاتجاه نحو الالتزام بواجبات المواطنة فيما يتعلق بالضرائب والمال العام.

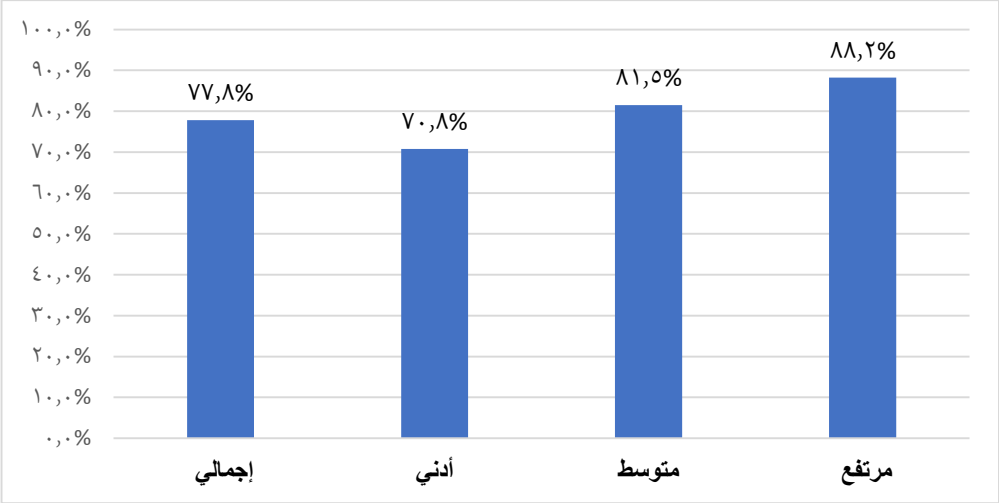

شكل رقم (9)

عدم قبول تبرير التهرب الضريبي بحسب مستويات الدخل 2018

(ج) عزوف شديد عن المشاركة المدنية

على الرغم من وجود مؤشرات قوية ومتصاعدة، على نحو ما سبق الإشارة نحو تأييد الديمقراطية كنظام للحكم وتأييد العدالة في الحقوق والواجبات، فإن قيم المشاركة المدنية والسياسية تضعف بشدة، وهذا يمكن ملاحظته بوضوح في وجود خمسة مؤشرات دالة على العزوف الكبير عن الفاعلية السياسة في المواطنة: [1] ضعف الاهتمام بالسياسة. [2] ندرة عضوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. [3] عدم الانخراط في أي أفعال سياسية. [4] ضعف السلوك الانتخابي. وفيما يلي أوضح ذلك:

أولًا: هناك انخفاض شديد بالشأن السياسي في استجابات عينات المسح عبر دوراته الأربع باستثناء دورة 2012، حيث صعدت فيها نسبة تأييد أهمية السياسة في الحياة لتصل إلى 31%، حيث اقترن ذلك بصراعات سياسية حادة صاحبتها نشاط سياسي محموم من فئات اجتماعية مختلفة، وعادت نسبة تأييد أهمية السياسة في الحياة للتراجع في عام 2018 لتصل إلى أقل معدلاتها وتبلغ 8.2% لتحتل مصر –بحسب هذا المؤشر قاع قائمة دول العالم المشاركة في المسح وأقل من المتوسط العالمي بنحو 17 نقطة مئوية. كما يلاحظ أيضًا انخفاض أشد في الاهتمام بالشأن السياسي برمته، وكانت نسبة المهتمين بشدة بالسياسة عام 2018 لا تتجاوز 3.5% وبأقل من المتوسط العالمي بنحو 18.5 نقطة مئوية ضمن أقل الدول اهتمامًا بالعمل السياسي عمومًا، ووفقًا للشكل (10) فإن فترة 2012 هي التي شهدت صعودًا كبيرًا في نسبة الاهتمام بالسياسة لتصل إلى 34%. مع الأخذ بعين

الاعتبار عدم وجود فروق في هذا الاتجاه المنخفض عمومًا بحسب اختلاف الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، مما يعكس ما يشبه إجماعًا مجتمعيًّا على عدم الاكتراث بالشأن السياسي خاصة في الدورة الأخيرة للمسح.

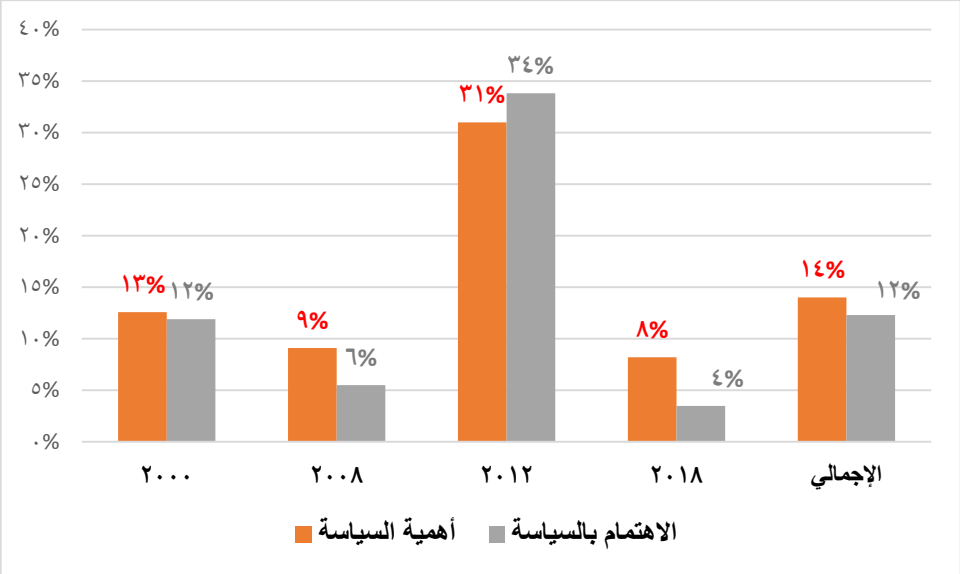

شكل رقم (10)

أهمية السياسة في الحياة والاهتمام بالسياسة (2000-2018)

ثانيًا: يلاحظ أيضًا عزوف شديد عن العمل الاجتماعي والسياسي، وهذا واضح من نتائج المسح عبر دوراته الأربع، يتمثل ذلك في ندرة عضوية الأحزاب والتي بلغت نسبتها 0.5% عام 2018، وكذلك قلة عضوية منظمات المجتمع المدني الخيرية والتي لا تتجاوز 3.5، وعزوف شديد عن الانخراط في أي فعل سياسي ضمن نشاط المجتمع المدني أو الحركات السياسية بكافة صوره مثل تشجيع آخرين على اتخاذ شكل من أشكال العمل السياسي بنسبة لا تتجاوز 1.7%. وبحسب شكل (11) فإن الاستثناء الوحيد في الفعل السياسي ظهر بوضوح في ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت الانتخابي للبرلمان بحيث بلغت 29% عام 2018 بانخفاض قدره 17 نقطة مئوية عما كان عليه الحال في عام 2012 حين بلغت نسبة الحرص على المشاركة الانتخابية 46%، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت الانتخابي عام 2018 مقارنة بباقي مؤشرات الفعل السياسي الأخرى فإن هذه النسبة تبدو ضعيفة للغاية بالقياس للمتوسط العالمي والذي بلغ 65%، وبذلك تحتل مصر موقعًا أدنى عالميًّا ضمن الدول ذات الفعل السياسي المنخفض.

ومن الواضح أن هناك فروقًا في نسب الحرص على المشاركة في الانتخابات البرلمانية بحسب اختلاف الخصائص النوعية والعمرية والتعليمية والاقتصادية، حيث تتركز اتجاهات المشاركة التصويتية في فئة الذكور بنسبة ٣٤,٦٪ مقابل الإناث 29.7%، وهناك اتجاه للمشاركة أكبر لدى كبار السن بنسبة ٣٦,٣٪ مقارنة بنسبة ٢١,٩٪ لدى

الشباب، وأغلب الذين يعتادون على التصويت من فئة التعليم الأعلى بنسبة بلغت 38.5% مقابل 24.4% للحاصلين على تعليم أدنى، 29.9 للحاصلين على تعليم متوسط، ومن المثير للتأمل ميل أصحاب الدخل الأعلى للمشاركة بحيث بلغت النسبة بشأنهم 52.9% مقابل 21.6% أصحاب الدخل الأدنى 32% لأصحاب الدخل المتوسط. وهذه النتائج تعكس ارتباط العزوف عن المشاركة السياسية بالشباب والنساء وأصحاب المستويات الأدنى تعليميًّا واقتصاديًّا، وهذا يعبر عن عدم صحة التصورات الإعلامية التي راجت منذ عام 2013 والتي كانت تبالغ في إظهار النساء والفقراء في الكتلة التصويتية في الانتخابات العامة.

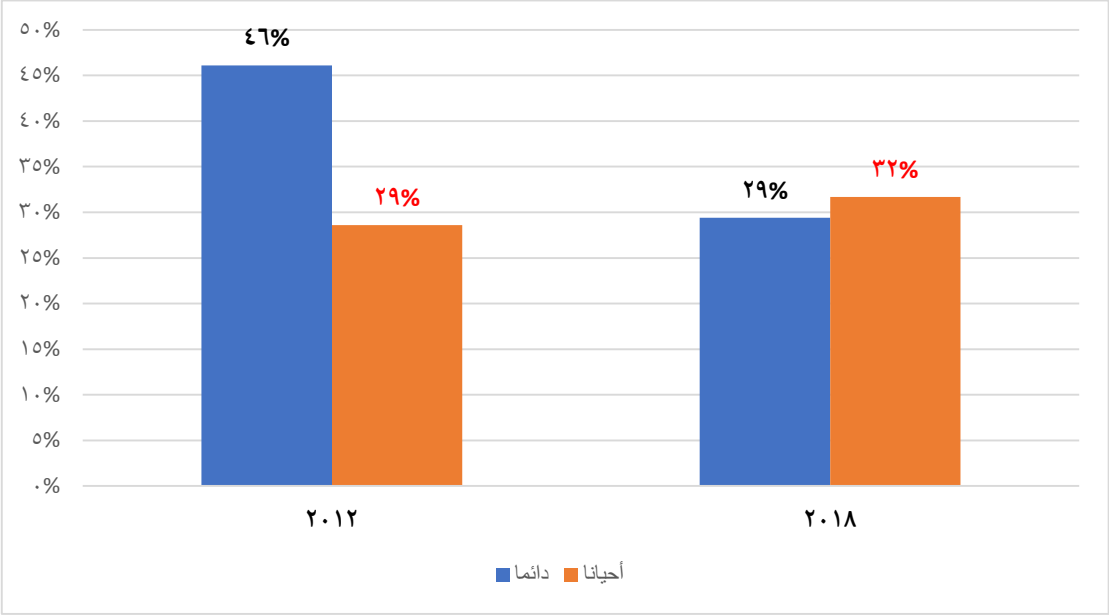

شكل رقم (11)

الحرص على التصويت في الانتخابات البرلمانية 2012–2018

3. قيم التماسك الاجتماعي

تمثل قيم العلاقة بالآخرين الدائرة الثانية فى الحياة بعد دائرة القيم الشخصية، حيث تعبر قيم العلاقة بالأخر عن نظرة الشخص لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بالآخرين من الناس بدءًا من الأقرباء والأصدقاء والجيران مرورًا بزملاء العمل والذين يعيشون في هذا الوطن ككل بمختلف فئاتهم، وصولًا الى الغرباء من جنسيات أخرى. وتعد قيم العلاقة بالآخرين تعبيرًا عن القناعات والمعتقدات والاتجاهات التى يؤمن بها الشخص فى حياته والتي يمكن أن تحدد مدى تقدير الشخص لحقوق الآخرين فى الحياة والواجبات نحوهم وكيفية معاملتهم. وبحسب نتائج المسح فإن قيم العلاقة بالآخرين تتمثل فى نوعين من القيم: قيم الثقة، وقيم التسامح. وفيما يلي نعرض للنتائج التى توفرت من المسح حول هذين النوعين من القيم:

3-1.قيم الثقة

تمثل الثقة الاجتماعية الشعور العام الذي يوفر الفرصة لتدفق العلاقات الاجتماعية فيما بين الناس بسهولة وفى سلام ودون أي صراعات. وبدون توفر حد أدنى من الثقاة الاجتماعية فى المجتمع يعجز الناس عن الحياة المشتركة، حيث يؤدي الحذر والشك إلى توتر العلاقات الاجتماعية واتساع المسافة بين الناس. وإذا ساد هذا الشعور السلبي تفشت مشاعر العداء وتوقع الضرر وتعثرت كل صور التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكل جهود التنمية. وعلى ضوء ذلك وفرت نتائج المسح بيانات واضحة عن مستوى الثقة الاجتماعية فى الآخرين ومصادر تحقيق تلك الثقة فيما يلي:

(أ) تصاعد الثقة الشخصية

أظهرت نتائج المسح مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بمستوى الثقة الشخصية عمومًا في المجتمع، على اعتبار أن هذا النوع من الثقة ينمو في دوائر العلاقات الصغرى والمباشرة القائمة على الحياة المشتركة والمعارف الوثيقة؛ حيث أكد 88.6% من العينة أنهم يثقون في الأشخاص الذين سبقت معرفتهم عن قرب، وبحسب هذا المؤشر تحتل مصر القمة ضمن قائمة الدول ذات المجتمعات القائمة على علاقات الثقة الشخصية القوية بفارق يزيد (13) نقطة مئوية تقريبًا عن المتوسط العالمي البالغ 75.9%،

ويُلاحظ أن مستوى الثقة الشخصية في مصر ظل مرتفعًا إلى حد كبير خلال دورات المسح الثلاث الماضية، حيث بلغ 90.8% عام 2008، ثم ارتفع بصورة قصوى عام 2013 ليصل إلى 95.8% بعد انحسار موجة الاحتجاجات التي اندلعت في 2011، وكنتيجة مباشرة لتآكل رأس المال الاجتماعي خارج دوائر العلاقات الأولية في تلك الفترة، وخلال الدورة الأخيرة للمسح عام 2018 انخفض مؤشر الثقة الشخصية قليلًا بفارق يقل (7) نقاط مئوية –بحسب الشكل (12).

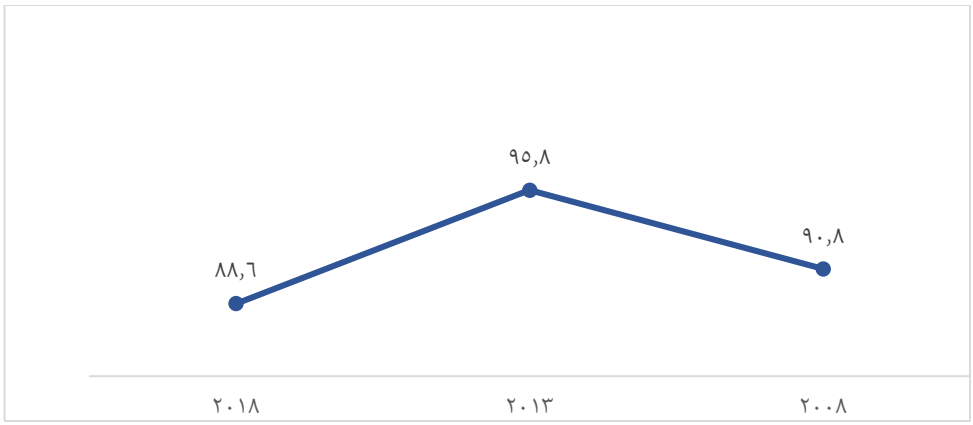

شكل رقم (12)

مستوى الثقة الشخصية خلال الفترة (2008–2018) (%)

وتشير النتائج – بحسب الشكل (13) – إلى وجود مؤشرات دالة على قوة علاقات الثقة القائمة على اعتبارات شخصية تتعلق بارتفاع كبير لمستوى الثقة في الدوائر القريبة من الحياة اليومية كالأسرة بنسبة بلغت 99.4٪، وكذلك الثقة في جماعات الجيرة بنسبة 85.8%. وهذا يدل على أن الرصيد الأساسي للثقة الاجتماعية بين الناس في مصر محصور في دوائر العلاقات الاجتماعية الأولية كالأسرة والجيرة والصداقة، وهي علاقات قائمة على المعرفة والمشاعر والتجارب الشخصية المباشرة والمتبادلة والمعايشة عن قرب وكثافة التفاعل اليومي المتكرر، وبالأخص علاقات القرابة من الدرجة الأولى ثم تقل تدريجيًّا من تباعد حدود العلاقات القرابية مرورًا بعلاقات الجيرة وصولًا إلى علاقات الصداقة.

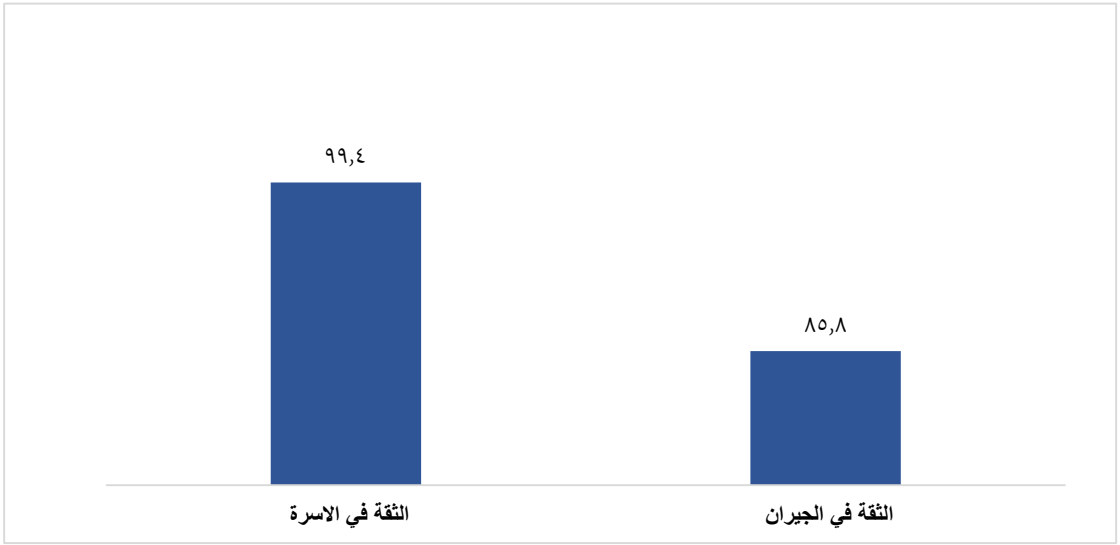

شكل رقم (13)

الثقة في دوائر العلاقات المباشرة والصغيرة (%)

وهذا يفسر سبب الأهمية الكبيرة التي حظيت بها القيم العائلية في استجابات العينة – بحسب الجدول (8) – إلى حد يقترب من الإجماع حول الأهمية القصوى لأربع قيم عائلية في الحياة: الأولى تتمثل في أهمية الأسرة بنسبة بلغت 99.7٪، والثانية تتصل بحرص الشخص على شعور الآباء بالفخر نحوه بنسبة بلغت 84.4%، كمعيار للنجاح والرضا عن الحياة، والقيمة الثالثة تمثل في الحرص الشديد على أن تكون رعاية الوالدين واجبًا أساسيًّا في حياة الأبناء بنسبة 81.6%. القيمة الرابعة تتعلق بأهمية الأصدقاء في الحياة وبلغت نسبتها 81.4% من إجمالي العينة.

جدول رقم (8)

أهم القيم العائلية

الأسرة	الصداقة	فخر الوالدين	واجب الأبناء رعاية والديهم
%99.7	%81,4	%84.4	%81.6

المصدر: بيانات المسح العالمي للقيم

يكشف الاتجاه العام للنتائج عن وجود تقارب في مستوى الثقة الشخصية لدى بعض الفئات بحسب الخصائص الديموغرافية كالنوع والعمر والتعليم والعمل والحالة الزواجية، مع وجود بعض صور التفاوت في نسب الثقة من فئة لأخرى.

وتكشف النتائج عن وجود علاقات ارتباطية بين الثقة الشخصية وخمسة متغيرات أساسية، وهي: الوضع الاقتصادي للأسرة ومحل الإقامة والشعور بالسعادة والشعور بالأمان والسيطرة على الحياة، وذلك على النحو التالي:

- **تركز الثقة الشخصية في فئة الدخل المتوسط**

يوضح الشكل (14) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند 95% بين متغيري الثقة الشخصية والوضع الاقتصادي للأسرة، حيث ارتفعت نسبة تأييد الثقة الشخصية لدى فئة الدخل المتوسط لتصل إلى 89%، مقارنة بانخفاض يتراوح من 6–7 نقاط مئوية في مستوى الثقة لدى فئتي الوضع الاقتصادي المنخفض والمرتفع بحيث تقاربت النسبة فيهما وبلغتا 82%، 83% على التوالي. وربما تعكس تلك النتيجة مدى الأهمية الأكبر للروابط الأولية التي تعزز الثقة الشخصية لدى الفئة الوسطى في الدخل مقارنة بالفئتين الأقل دخلًا والأعلى في الدخل اللتين يحتمل أن تقل لديهما نسبيًّا أهمية تلك الروابط، وذلك من منطلق العلاقة الوثيقة بين الشعور بالثقة الشخصية ومدى الإيمان بأهمية العلاقات والروابط الأولية.

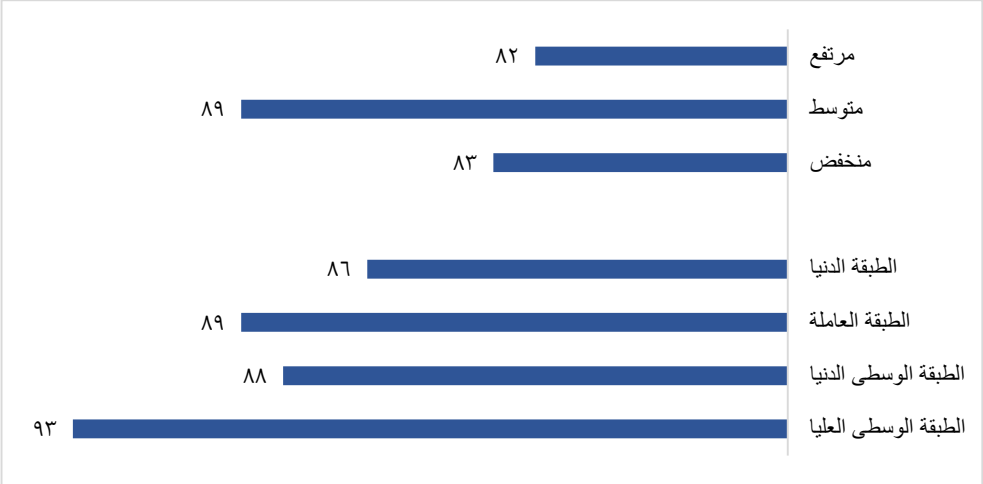

شكل رقم (14)

مستوى الثقة الشخصية لدى فئات الوضع الاجتماعي الاقتصادي (%)

- **ميل المجتمعات الريفية نحو أهمية الثقة الشخصية**

أظهرت الفروق الريفية الحضرية في الثقة الشخصية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشعور بالثقة الشخصية ومكان الإقامة، حيث ترتفع الثقة الشخصية في الريف بنسبة تصل إلى 90.5%، بفارق يزيد عن الحضر والذي بلغت نسبته 86.2%، مما يعكس ميل أكبر لدى المجتمعات الريفية بأساليب حياتها التقليدية نحو الثقافة الشخصية. وعلى الرغم مما يشهده الريف من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية ونمو متصاعد لمعدلات التحضر على حساب الريف، فإن العلاقات الأولية وروابط القرابة والأسرة الممتدة والجيرة ما تزال تمثل المصدر الأساسي لرأس المال الاجتماعي للسكان في المجتمعات الريفية، وهذا ما يعزز الميل الأكبر لسكان الريف نحو الثقة الشخصية مقارنة بسكان الحضر.

- **ارتباط الثقة الشخصية بالتمكين الثقافي**

وتؤكد النتائج وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشعور بالثقة الشخصية من ناحية، وثلاث اتجاهات أخرى تتعلق بمشاعر تتعلق بالتمكين الثقافي، وهي: الأمان والسعادة والسيطرة على الحياة، من ناحية أخرى– بحسب الشكل (15)، حيث تتركز اتجاهات الثقة الشخصية لدى من يشعرون بالأمان بنسبة 89.3٪، ولدى من يشعرون بالسعادة بنسبة 90٪ تقريبًا، ولدى من يرون أنفسهم قادرين على السيطرة على حياتهم بنسبة بلغت 91.1٪. وهذا النوع من التمكين يعكس مستوى أعلى من الطمأنينة لدى من يركزون ثقتهم الشخصية فيمن يعرفونهم عن قرب.

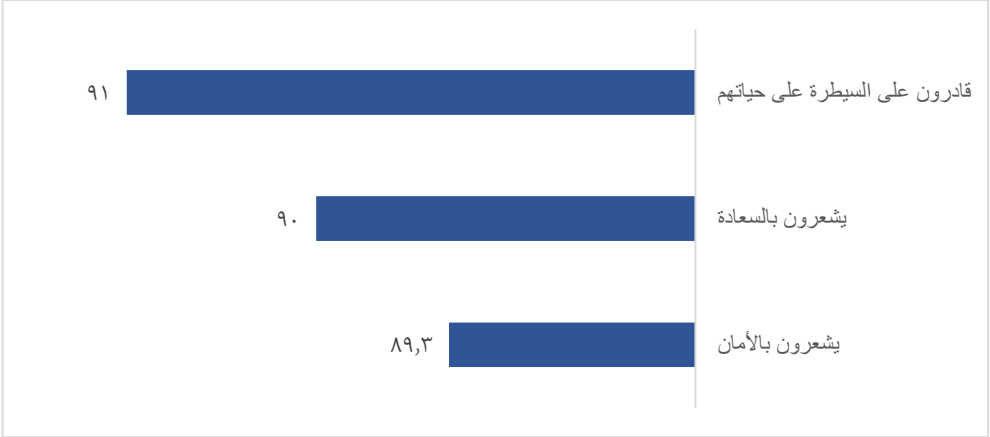

شكل رقم (15)

علاقة ارتباط الثقة الشخصية بالأمان، والسعادة، والسيطرة على الحياة (%)

هذه النتائج تعني مدى أهمية الثقة الشخصية في حياة كثير من الناس في المجتمع المصري، ولقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن ارتفاع مستوى الثقة الشخصية يمكن أن يؤثر سلبًا على التنمية والازدهار الاقتصادي، وتجلى ذلك في مقارنة بوتنام بين مستويات التنمية الاقتصادية في شمال إيطاليا وجنوبها وبيان مدى ارتباط ذلك بمستويات الثقة الشخصية، وقد خلص بوتنام إلى وجود علاقة ارتباط بين الثقة الاجتماعية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المناطق الشمالية مقارنة بالجنوب، وارجع ذلك إلى نمو شبكات المحسوبية ومنح الفرص بناءً على العلاقات الشخصية والعائلية في الجنوب، مما أضعف المشاركة والعلاقات التعاونية في المجال العام، وأدى إلى تآكل رأس المال الاجتماعي في مناطق الجنوب مقارنة بالشمال (LaPalombara, 1993). ولهذا فإن ارتفاع مستوى الثقة الشخصية في المجتمع يمكن أن يؤدي إلى تداعيات سلبية على مستوى شبكات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العامة. وهذا يقودنا إلى فهم طبيعة وحدود الثقة المجتمعية العمومية في الفقرة التالية:

(ب)تراجع قيم الثقة في الآخرين

تعد الثقة العمومية نمطًا أوسع من الثقة الشخصية، ويتجاوز العلاقات الاجتماعية الأولية، ويمتد ليشمل الغرباء ومعظم الناس في المجال العام، أو الأشخاص الذين يتم مقابلتهم لأول مرة في الدوائر الكبرى من علاقات العمل والعلاقات الاقتصادية والعلاقات المؤسسية عمومًا (Kwon, 2019). ويُفترض أن يرتكز هذا النوع من الثقة على مبادئ التبادلية والعقلانية والاختيار العقلاني وقواعد الجدارة والعدالة والشفافية (Stephenson& Ebrahim, 2004).

ووفقًا لهذا المعنى، أظهرت نتائج المسح مؤشرات سلبية فيما يتعلق بمستوى الثقة العمومية في المجتمع المصري، بنسبة بلغت 7.4%، في مقابل ارتفاع مستوى الحذر والريبة في التعامل لدى غالبية الناس بنسبة كبيرة تصل إلى 92.6٪، بحسب الشكل (16). وهذا يدل على ضعف في قدرة الأفراد على التعاون والتكاتف في المجال العام ضمن مجموعات وتنظيمات وشبكات اجتماعية أوسع نطاقا، تلك الشبكات المدنية التي تعزز الشعور بالوحدة والانتماء وتساعد في بناء الثقة المتبادلة والتعاون بين الأفراد من أجل تحقيق منافع عامة.

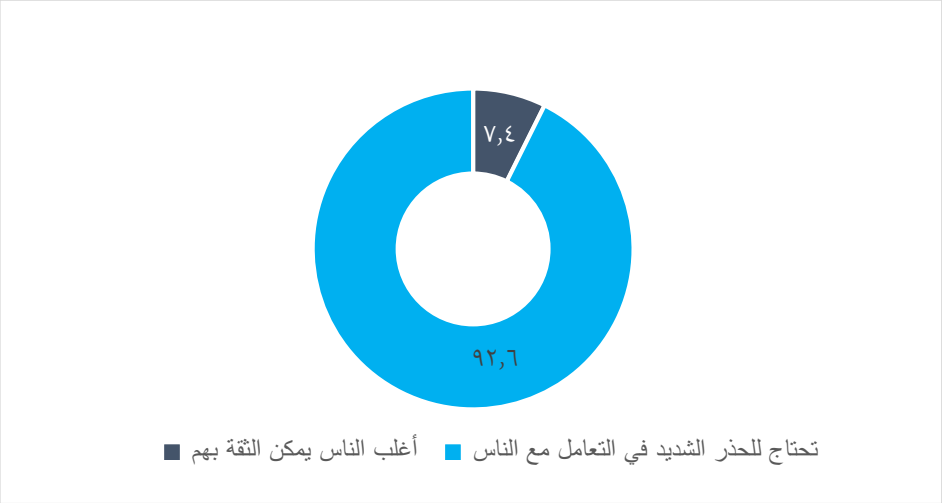

شكل رقم (16)

مستوى الثقة في مقابل الحذر في التعامل الآخرين (%)

وتشير المقارنة الدولية إلى أن مصر تأتي في مرتبة متأخرة ضمن قائمة الدول الأقل في الثقة العمومية على الصعيدين العالمي والإقليمي بفارق يقل 16.4 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي البالغ 23.8%، ويلاحظ أن مستوى الثقة العمومية في مصر ظل يتراجع إلى حد كبير خلال دورات المسح الثلاث الماضية، حيث بلغ 37.9% عام 2000، ثم انخفض بصورة ملحوظة عام 2008 ليصل إلى 18.5%، وواصل الانخفاض ليبلغ 21.5% عام 2013، ربما كنتيجة مباشرة لحالة عدم الاستقرار في أعقاب أحداث يناير 2011. وخلال الدورة الأخيرة للمسح عام 2018 انخفض مؤشر الثقة العمومية بصورة قصوى ليصل إلى 7.5% بفارق (14) نقطة مئوية تقريبًا عن عام 2013 – بحسب الشكل (17).

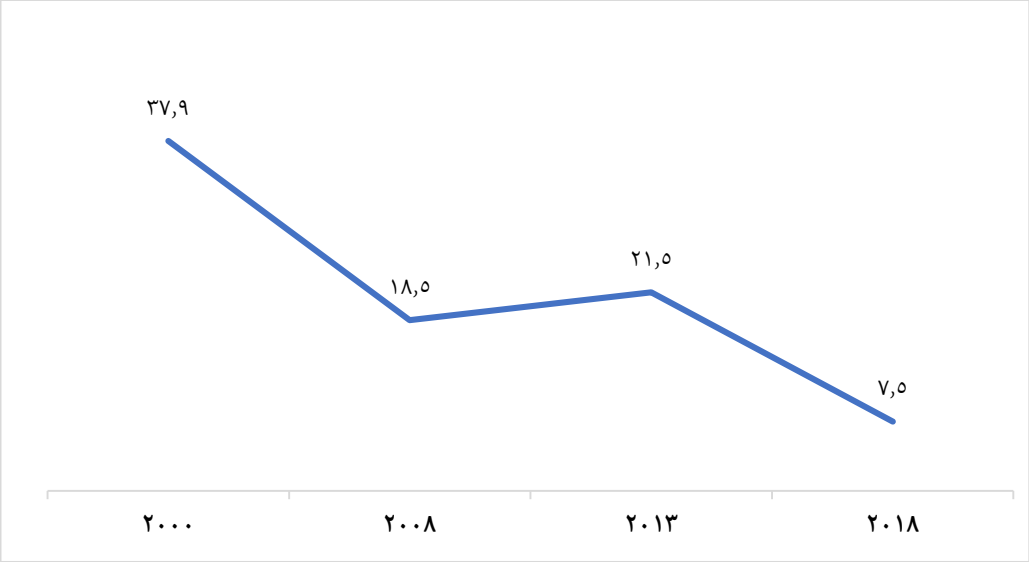

شكل رقم (17)

مستوى الثقة العمومية خلال الفترة (2000–2021) (%)

وفي هذا الإطار تشير نتائج المسح في مصر إلى وجود تقارب في مستوى الثقة العمومية بين الذكور والإناث وبحسب اختلاف الخصائص التعليمية والعملية والمهنية ومستويات الدخل. وعلى الرغم من تقارب نسب الثقة العمومية في كافة الفئات العمرية إلى حدود تتراوح مابين 7٪ و8٪، فإن نسبة الثقة العمومية تنخفض بشدة لدى صغار السن (الفئة العمرية 15–24 سنة) لتصل إلى 4.9٪، في مقابل ارتفاع ملحوظ في الثقة العمومية يبلغ 11.6٪ في فئة الأكبر سنًا (55–64 سنة) – بحسب شكل (18).

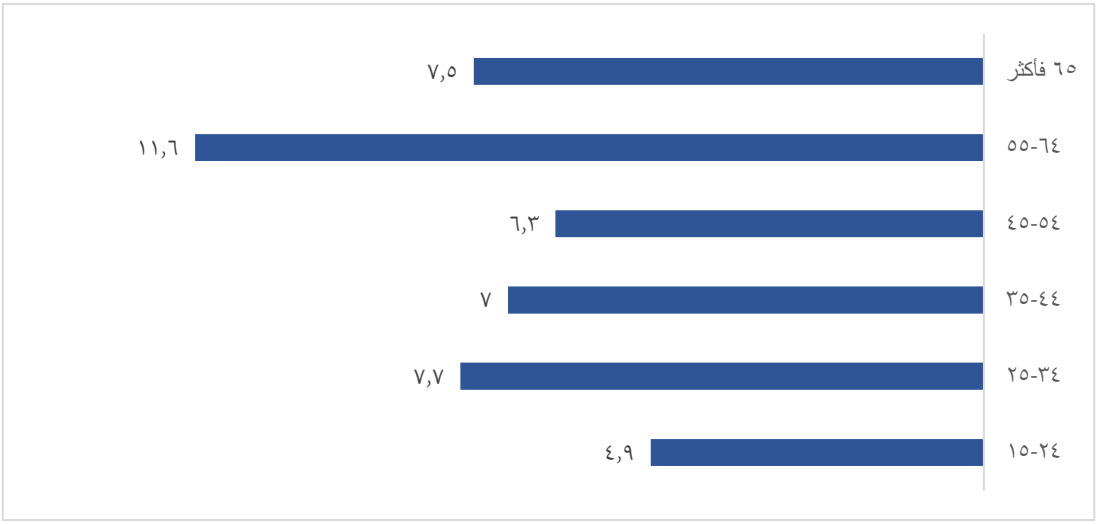

شكل رقم (18)

مستوى الثقة العمومية لدى الفئات العمرية (%)

وفيما يتعلق بخصائص الحالة الزواجية، يلاحظ وجود تقارب في نسب انخفاض الثقة العمومية بين فئتي المتزوجين ومن لم يسبق لهم الزواج، ومع ذلك هناك علاقة ارتباط واضحة بين مستوى الثقة العمومية ومتغير الحالة الزواجية، حيث تؤكد البيانات أن نسبة الثقة العمومية لدى فئة المطلقين والمطلقات تقدر بنحو 22٪، يلي ذلك مستوى الثقة العمومية في فئة الأرامل وبلغت نسبتها 8.2٪، وهذا يعبر عن تبني ثقافة جمعية تجعل بقاء واستمرار العلاقة الزوجية وثيق الصلة بالعلاقات الأولية المعززة للثقة الشخصية.

حدود الثقة في الآخرين

هناك بعض المؤشرات التفصيلية– وفقًا لبيانات جدول رقم (9) – لجوهر الثقة العمومية وحدودها في نظر المصريين، يتضح ذلك في ثلاثة اتجاهات متباينة على النحو التالي:

جدول رقم (9)

بعض مؤشرات الثقة العمومية في الآخرين وفقًا للريف والحضر

مؤشرات الثقة العمومية	حضر٪	ريف٪	إجمالي٪
الثقة في أناس يتم معرفتهم لأول مرة	18.3	20.3	19.4
الثقة في أناس من جنسية أخرى	24.2	14.6	18.9
الثقة في أناس من ديانة أخرى	58.5	45.5	51.9

المصدر: بيانات المسح العالمي للقيم

أ. انخفاض مستوى الثقة العمومية في أشخاص يتم التعرف عليهم لأول مرة، حيث انخفضت نسبة الثقة العمومية بشأن هذه الفئة لتصل إلى 19.4٪، بما يعني أنه من بين كل خمسة أشخاص يوجد شخص واحد يثق فيمن يقابلهم لأول مرة، وهذا يدل على قدر كبير من الحذر وارتباط الثقة بالعلاقة المباشرة. وتقل نسبة الثقة العمومية في هذه الفئة بالمجتمعات الريفية بنسبة 20.3٪ مقارنة بالحضر بنسبة 18.3٪.

ب. انخفاض مستوى الثقة في أشخاص ينتمون لجنسيات مختلفة بحيث بلغت نسبتهم 18.9٪ أغلبهم يقيمون في الحضر بنسبة 24.2٪ مقابل 14.6٪ يعيشون في الريف.

ج. ارتفاع محدود في اتجاهات العينة نحو الثقة في أشخاص ينتمون لديانات مختلفة بنسبة بلغت 51.9٪، ويتركز أغلب هؤلاء في سكان الحضر بنسبة 58.5٪ مقارنة بنسبة 45.5٪ في الريف،

وعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر مقارنة بالمؤشرات الأخرى للثقة العمومية، فإنه يعبر عن انقسام مجتمعي بشأن الثقة في الآخرين من ديانات مختلفة.

3-2. قيم التسامح وقبول الآخر

تعرف قيم التسامح بأنها تمثل مجموع الاتجاهات والمعتقدات والقناعات التى يؤمن بها الناس نحو قبول الاختلاف والتعايش معهم والاعتراف بحقوقهم فى العيش المشترك. وهناك خلط شائع فى المجتمع المصري بين لفظة التسامح tolerance التي تلخص هذا التعريف ومعنى السماحة أو العفو والصفح نحو الآخرين عند التعرض للإساءة منهم. والأصح أن العفو والصفح هو جزء لايتجزأ من قيمة التسامح والتى تتسع لتشمل تقبل الآخرين على اختلافهم واحترامهم والتعاطف معهم والعفو عنهم عند الإساءة. وتكمن أهمية سيادة قيم التسامح فى خلق مجتمع متماسك يسوده السلام والقدرة على إدارة الاختلاف دون صراعات اجتماعية أو توترات وأعمال مرتبطة بمشاعر الكراهية والتعصب. وعلى ضوء ذلك وفرت نتائج المسح بيانات مهمة حول قبول الآخرين والعفو ومشاعر الاحترام والتعاطف، وذلك على النحو التالي:

يدرك غالبية المستجيبين أهمية تنشئة الأطفال على قيم التسامح واحترام الآخر بنسبة بلغت 78.1% بفارق يزيد بنحو 13 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي البالغ 65.2٪، وبذلك تحتل مصر مرتبة عليا ضمن أعلى 20 دولة في العالم بحسب هذا المؤشر. كما تزيد النسبة أيضًا ما بين 8–16 نقطة مئوية عن كافة الدورات السابقة للمسح. إنهم أشخاص متسامحون تمامًا. وهذا يعد مؤشرًا إيجابيًّا على التقدير العام لقيمة التسامح فى المجتمع. ويتركز هؤلاء فى الفئات العمرية الأكبر سنًّا، والفئات الأقل تعليمًا، وفى المناطق الريفية ومناطق الصعيد والمناطق البدوية والفئات الأفقر. مما يعبر عن قابلية نوعية الحياة المنخفضة إلى إدراك أهمية أن يكون الشخص متسامحًا.

(أ) حدود التسامح والتعايش مع الآخرين

ومن النتائج المهمة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الثقة العمومية واتجاهات رفض قيمتي التسامح والتعاون في تنشئة الأطفال، حيث كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى الثقة العمومية لدى من يرفضون تنشئة الأطفال على قيمة التسامح بنسبة تقدر بنحو 10.3٪، مقابل من يقبلون بهذه القيمة بنسبة 6.3٪، وكذلك ارتفاع قيمة الثقة العمومية لدى من يرفضون تنشئة الأطفال على قيمة التعاون بنسبة تصل إلى 8.6٪ مقابل 5٪ يقبلون بهذه القيمة. وهذا يعكس مدى عمق حالة الحذر الشائعة والشك فيما بين الناس خاصة من الغرباء.

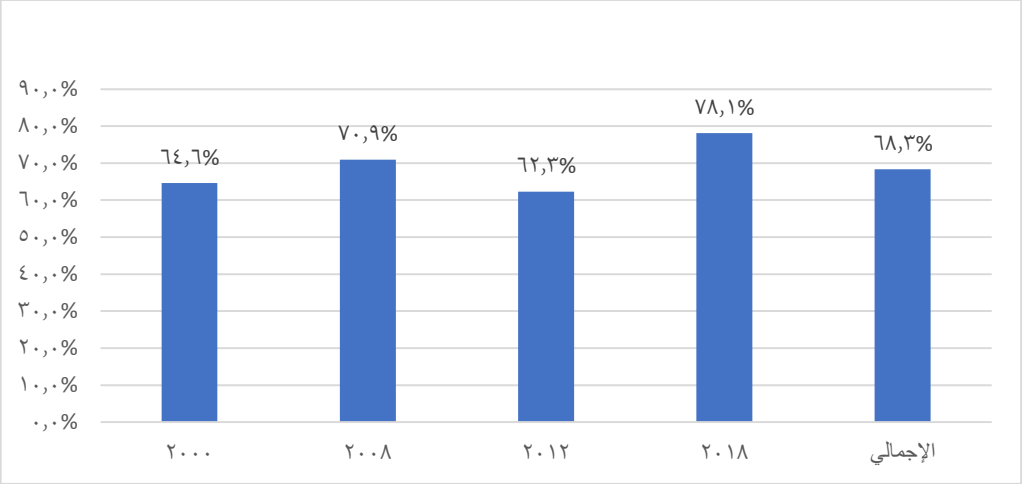

شكل رقم (19)

أهمية تعليم الاطفال التسامح وقبول الآخر 2000–2018

جدول رقم (10)

أهمية قيمة التسامح والتعاون في تربية الأطفال

قيمة التسامح		قيمة التعاون	
مهمة	غير مهمة	مهمة	غير مهمة
%6.3	%10.3	%5	%8.6

المصدر: بيانات المسح العالمي للقيم

وعلى الرغم من تعدد مظاهر انخفاض الثقة العمومية في الآخرين، فقد كشفت نتائج المسح بعض مؤشرات أخرى–بحسب جدول رقم (11) – تعبر عن قدر من التسامح في العلاقة بالآخرين، فحين سؤل المبحوثين عن الفئات غير المرغوب في الجوار معها بالتركيز على أربع فئات: الأولى تنتمي لأعراق مختلفة، والثانية من المهاجرين الوافدين إلى مصر، والثالثة تنتمي لديانات مختلفة، والفئات الرابعة التي تتحدث لغات مختلفة، أظهرت الاستجابات ميلًا أقل نحو رفض التعايش مع تلك الفئات المختلفة، وبالتالي اتجاه إيجابي نحو التسامح، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11)

الفئات غير المرغوب التعايش معها وفقًا للريف والحضر

مؤشرات التسامح	حضر٪	ريف٪	إجمالي٪
فئات تنتمي لعرق أو لون مختلف	14.7	17.9	16.5
المهاجرون / الوافدون	19.6	20.3	20
أصحاب الديانات الأخرى	10.3	16	13.4
المتحدثون بلغات أخرى	20.9	29.5	25.7

المصدر: بيانات المسح العالمي للقيم

(أ) انخفاض حجم الذين لا يقبلون التعايش مع فئات تنتمي لعرقيات مختلفة، حيث بلغت النسبة الرافضة 16.5٪.

(ب) انخفاض نسبي في حجم من يرفض التعايش مع المهاجرين والوافدين إلى مصر إلى حد خُمس العينة فقط، بما يعاني أنه من بين كل خمسة أشخاص يوجد شخص واحد يرفض الإقامة وعلاقات الجيرة مع أشخاص مهاجرين وافدين إلى مصر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النتيجة مرتبطة بسنة إجراء المسح عام 2018، في سياق وجود لاجئين سوريين وقبل التدفق الهائل للاجئين السودانيين واليمنيين وغيرهم من جنسيات مختلفة. ومن المتوقع أن تتغير هذه النتيجة نحو اتجاهات سلبية في دورة المسح العالمي للقيم القادمة والمتوقع إنجازها في عام 2025.

(ج) انخفاض حجم الاستجابات الرافضة للتعايش مع أصحاب الديانات المختلفة إلى أدنى حد بنسبة بلغت 13.4٪، وهذا دليل على وجود قدر كبير من التسامح الديني في المجتمع المصري بعد فترة عصيبة من التطرف عقب اندلاع أحداث الاحتجاجات في 2011.

(د) ارتفاع حجم الاستجابات الرافضة للتعايش مع من يتحدثون لغة مختلفة غير العربية بنسبة تجاوزت ربع العينة، أي أنه من بين كل أربعة أشخاص يوجد شخص واحد يرفض العيش والجوار مع فئات يتحدثون لغة مختلفة عن لغته. وهذا يدل على ميل قائم لدى فئة ليست بالقليلة في مصر تتحصن بهويتها اللغوية، هذا على الرغم من وجود استعداد لدى قطاعات عريضة من الشباب للتفاعل اللغوي مع لغات ولهجات أخرى بفعل تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال الحديثة.

(هـ) من الواضح أن اتجاهات التسامح السائدة في المجتمع نحو الآخرين المختلفين أكثر وضوحًا في التسامح الديني والعرقي، ثم تقل تدريجيًّا في حالتي التسامح نحو الجنسيات الأخرى والتسامح اللغوي. وتميل المجتمعات الحضرية إلى التسامح بقبول التعايش مع الفئات المختلفة أكثر من الاتجاهات السائدة في المجتمعات الريفية. ويبدو أن غالبية العينة يميلون أكثر إلى التشدد وعدم التسامح نحو الفئات الموصومة أخلاقيًّا أو دينيًّا مثل أصحاب المثلية الجنسية وتصل نسبة رفضهم إلى 84٪، وكذلك الحال الموقف من الذين يتعاطون الكحوليات بأفراط المرفوضين بنسبة 87.7٪، ويصل التشدد وعدم التسامح إلى ذروته ضد المدمنين للمخدرات وتصل نسبة رفض التعايش معهم ومجاورتهم إلى نحو 92.3٪.

(ب) الاتجاه نحو المهاجرين

ومع ذلك فإن الاتجاه العام السائد نحو المهاجرين في مصر– بحسب نتائج مسح 2018 – ينقسم إلى قسمين: الأول إيجابي يتمثل في الإقرار بإمكانية تأثيرهم على إثراء التنوع الثقافي في المجتمع المصري بنسبة بلغت 55.9٪، والثاني اتجاه سلبي تجلى بوضوح في أربع استجابات: (أ) توقع زيادة معدلات البطالة كنتيجة مباشرة لوجود المهاجرين والوافدين، وبلغت النسبة المؤيدة لذلك 71.8٪. (ب) توقع تفاقم الصراعات الاجتماعية بين المواطنين والمهاجرين بنسبة 59٪. (ج) توقع التأثير السلبي على برامج التنمية، وبلغت النسبة المؤيدة لذلك 53.7٪. (د) توقع زيادة معدلات الجريمة في المجتمع كنتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود المهاجرين والوافدين، وبلغت النسبة المؤيدة لهذا التوقع 50.6٪. وعلى ضوء ذلك جاءت مطالبة الحكومة بوضع ضوابط صارمة للتعامل مع المهاجرين بنسبة بلغت 59.9٪ من العينة كدليل على مخاوف متوقعة من التأثيرات السلبية للهجرة واللجوء.

شكل رقم (20)

الاتجاه العام نحو المهاجرين (%)

4. الخلاصة

يحظى الانتماء الوطني بتأييد كبير لدى فئات عريضة من المصريين بما يتجاوز الفروق النوعية والعمرية والتعليمية والعملية والاقتصادية. وهذه علامة قوية على الشعور العام بوجود كيان مجتمعي متجانس يشعر فيه الغالبية من المصريين بأنهم ينتمون إليه. وبحسب هذا المؤشر تحتل مصر القمة ضمن قائمة الدول ذات المجتمعات التي تعلو فيها مشاعر الانتماء القومي، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الشعور بالفخر بالجنسية المصرية، فإنها تبدو أقل وتتراجع سنة بعد أخرى مقارنة بقيمة الانتماء التي تتصاعد على مدى دورات المسح الأربع. وكشفت نتائج المسح أن الشعور بقوة الانتماء المحلي للقرية أو المدينة يحتل المرتبة الثانية بعد الانتماء القومي. وهناك دلائل على أهمية الانتماء لأفريقيا والعالم، مما يعكس تحولًا إيجابيًّا في نظرة المصريين للعالم واستعداد المجتمع المصري للانفتاح على الآخرين، وإدراك كثير من المصريين بأنهم ليسوا بمعزل عن العالم ككل.

تكشف البيانات عن مفارقة جديرة بالتأمل تتعلق بوجود مؤشرات قوية دالة على وعي كبير من جانب المستجيبين بالحقوق والواجبات في العلاقة بالدولة مقابل عزوف كبير ومتصاعد عن المشاركة المدنية بكافة صورها الاجتماعية والسياسية. ومن الواضح أن الوعي بثقافة المواطنة يتمثل في الإيمان بمبدأين مهمين: الديمقراطية كنظام للحكم يؤثر على حياة الناس، وعدالة الحقوق والواجبات والمساواة في الحقوق أمام القانون باعتبار ذلك ركيزة أساسية في قيم المواطنة. وهناك دلائل على وجود تأييد قوي للديمقراطية كنظام للحكم ويظهر ذلك في ثلاثة مبادئ يؤمن بها غالبية المصريين بحسب العينة تشمل: أهمية العيش في ظل نظام ديمقراطي، وأهمية الانتخابات الحرة في تغيير حياة الناس يتركز الإيمان بهذا المبدأ في الذكور والدخل الأعلى والتعليم الأعلى والحضر، واختيار الناس لقادتهم في انتخابات حرة. ويتركز الإيمان بالأهمية القصوى للديمقراطية في أربع فئات محددة: الشباب، والحاصلين على تعليم أعلى وأصحاب الدخول المرتفعة وسكان الحضر. ويمكن ملاحظه ضعف قيم المشاركة المدنية والسياسية بوضوح في وجود خمسة مؤشرات تشمل: ضعف الاهتمام بالسياسة، وندرة عضوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وعدم الانخراط في أي أفعال سياسية، وضعف السلوك الانتخابي، وبذلك تحتل مصر مرتبة منخفضة للغاية على المستوى الدولي فيما يتعلق بقيم المشاركة وتفعيل العمل السياسي.

وفيما يتعلق بقيم التماسك الاجتماعي أظهرت نتائج المسح مفارقة أخرى بين ارتفاع شديد في مستوى الثقة الشخصية مقابل انخفاض شديد في الثقة العمومية، حيث أظهرت البيانات مؤشرات إيجابية خاصة بمستوى الثقة الشخصية عمومًا، على اعتبار أن هذا النوع من الثقة ينمو في دوائر العلاقات الصغرى والمباشرة القائمة على المعرفة السابقة عن قرب كالأسرة والجيرة والأصدقاء. وبذلك تحتل مصر القمة ضمن قائمة الدول ذات المجتمعات

القائمة على علاقات الثقة الشخصية القوية. وتنمو قيم الثقة الشخصية في المجتمعات الريفية بصورة أكبر، وثمة علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشعور بالثقة الشخصية، والشعور بالأمان والسعادة والسيطرة على الحياة.

يلاحظ تدني مستوى الثقة العمومية بموجب ارتفاع مستوى الحذر لدى غالبية العينة، وتحتل مصر مرتبة متأخرة في نسب الثقة العمومية عالميًّا بفارق كبير عن المتوسط العالمي وبفارق يقل أيضًا عن المتوسط العام لغالبية الدول العربية ودول الشرق الأوسط. ومن الواضح أن مستوى الثقة العمومية في مصر ظل يتراجع إلى حد كبير خلال دورات المسح الماضي، ويصاحب ذلك انخفاض مستوى الثقة العمومية في أشخاص يتم التعرف عليهم لأول مرة، وانخفاض مستوى الثقة في أشخاص ينتمون لجنسيات مختلفة، مع ارتفاع محدود في اتجاهات العينة نحو الثقة في أشخاص ينتمون لديانات مختلفة ويتركز أغلب هؤلاء في سكان الحضر، وعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر، فإنه يعبر عن انقسام مجتمعي بشأن الثقة في الآخرين من ديانات مختلفة. ومن الواضح أن اتجاهات التسامح السائدة في المجتمع نحو الآخرين المختلفين أكثر وضوحًا في التسامح الديني والعرقي، ثم تقل تدريجيًّا في حالتي التسامح نحو الجنسيات الأخرى والتسامح اللغوي.

النتيجة النهائية التي يمكن أن نخلص اليها تتمثل في أمرين أساسيين: الأول يتمثل في وجود دلائل قوية على إيمان عميق بقيم المواطنة دون أن يترجم ذلك إلى فاعلية سياسية، الثاني وجود مؤشرات للتماسك الاجتماعي، ولكنها تنمو أكثر في الروابط القريبة والصغيرة والعلاقات المباشرة دون أن تتمدد في الروابط المجتمعية الأوسع بموجب ضعف الثقة في الآخرين المختلفين عرقيًّا ودينيًّا ولغويًّا والذين ينتمون لجنسيات أخرى، إضافة إلى ضعف الثقافة الفردية وقيم العقلانية والجدارة في الحكم على الآخرين.

الفصل الثالث

تطور اتجاهات القيم المصرية السياسية عبر دورات المؤشر العربي

بين الثبات والتغير

المؤشر العربي هو استطلاع رأي دوري، يقوم به المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات بالدوحة، وهو مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية. تم تنفيذ أول دورة من المؤشر العربي في الربع الأخير من 2010. يعني المؤشر العربي بقياس اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية، وبالتحديد في البلدان العربية التي يتاح فيما تنفيذ مسوح ميدانية نحو العديد من الموضوعات مثل رضا المواطنين عن ظروفهم الاقتصادية والمعيشية ومستوى الخدمات ومواقفهم من الديمقراطية والمشاركة السياسية وقضايا المواطنة والمساواة وأثر الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، كما يتضمن المؤشر أسئلة تقيس مدى ثقة المواطنين في المؤسسات. من عام 2010 حتى وقت كتابة هذه السطور في مطلع 2025، تم إجراء 8 دورات من المؤشر العربي حتى 2022. وقد ظهرت مصر في الإصدارات الثمانية التي تمت.

سيتم التركيز في هذه الدراسة على تتبع تطور اتجاهات الرأي العام المصري تجاه بعض القيم الذي تم تناولها في الدورات المختلفة ومدى الثبات والتغير في هذه التوجهات والآراء. بالطبع ليس بالضرورة أن يتم السؤال في الاستطلاعات على القيم بشكل مباشر، ولكن يتم السؤال عبر مجموعات من الأسئلة التي تقيس بعض جوانب قيمة معينة، وفي أحيان كثيرة يتوجه المستطلع بالسؤال مباشرة عن قيمة معينة. فعلى سبيل المثال، قد يتم التعرف على موقع قيمة المواطنة من خلال أسئلة تقيس بعض المؤشرات ذات الصلة مثل المساواة أمام القانون والحق في محكمة عادلة والاهتمام بالشئون السياسية وغيرها. وفي أحيان أخرى، يتم السؤال بشكل مباشر كما هو حدث في دورات المؤشر العربي عن قيمة معينة مثل الثقة السياسية، وكذلك موقع الدين في الحياة السياسية.

تم إجراء ثماني دورات كما هو موضح بالجدول، كانت مصر ممثلة في كل الدورات. غطت غالبية الدورات موضوعات واحدة – باستثناءات محدودة حيث تم حذف أسئلة وإضافة أخرى– مما يتيح القدرة على تتبع وضع القيمة على متصل الثبات/التغير. سيتم تحليل سبع دورات فقط بسبب عدم صدور تقرير شامل وكامل عن الدورة 2019–2020.

سيتم التركيز في التحليل التتبعي على القيم التالية:

1. قيمة الثقة السياسية.
2. موقع الدين بين المجال العام والمجال الخاص.
3. المواطنة: بعض أبعاد المواطنة (الاهتمام السياسي – المشاركة المدنية – المساواة أمام القانون – الحق في محاكمة عادلة).

سوف يتم تتبع اتجاه القيمة ومدى الثبات والتغير الذي طرأ عليها، مع محاولة التفسير، وكذلك المقارنة مع المتوسط العربي ككل كلما تطلب الأمر ذلك.

جدول رقم (12)

إصدارات المؤشر العربي شاملة التاريخ والعينة الكلية والبلدان محل الدراسة

الإصدار	العينة الكلية	عدد البلدان	البلدان محل الدراسة
الإصدار الأول 2011	16192	12	الأردن – السعودية – السودان – الجزائر –العراق – المغرب –اليمن – تونس – فلسطين – لبنان – مصر – موريتانيا
الإصدار الثاني2012– 2013	20372	14	الأردن– لبنان – فلسطين – العراق – موريتانيا– السودان – السعودية – تونس – المغرب – اليمن – الجزائر – مصر – الكويت – ليبيا
الإصدار الثالث 2014	26618	14	الأردن – فلسطين – لبنان – المغرب – اليمن – موريتانيا –العراق – السودان – الجزائر – تونس – الكويت – مصر – ليبيا – السعودية ومجموعات من اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا
الإصدار الرابع 2015	18310	12	تونس– فلسطين – مصر – السودان – العراق – لبنان – موريتانيا – الكويت – الجزائر – الأردن – السعودية – المغرب

الإصدار الخامس 2016	18310	12	تونس – فلسطين – مصر – السودان –العراق – لبنان – موريتانيا – الكويت – الجزائر – الأردن – السعودية – المغرب
الإصدار السادس 2017– 2018	18830	11	العراق – مصر –فلسطين – الكويت – تونس – الأردن – لبنان –المغرب – السودان – موريتانيا – السعودية
الإصدار السابع 2019– 2020	28000	13	موريتانيا– المغرب – الجزائر – تونس – مصر – السودان –فلسطين – لبنان – الأردن – العراق – السعودية – الكويت – قطر
الإصدار الثامن 2021– 2022	33300	14	فلسطين – لبنان – السودان – الكويت –تونس – العراق – المغرب ليبيا – قطر – السعودية –موريتانيا –الجزائر – الأردن – مصر

المصدر: تقارير المؤشر العربي

المنهجية المستخدمة في المؤشر

تعتمد استطلاعات المؤشر العربي على العينات الاحتمالية العشوائية الممثلَة. وبناءً على التعقيد الموجود في كل مجتمعٍ من المجتمعات العربية التي تتعدد وتتنوع وحداته، وتتصف بعدم تجانسها، سواء على أسسٍ اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو ديموغرافية، وأحيانًا على أسسٍ إثنيةٍ ودينيةٍ، إضافةً إلى تباين هذه الوحدات من ناحية عدد سكانها، تمَّ اعتماد العينة الاحتمالية الطبقية العنقودية متعددة المراحل، والمسحوبة بانتظامٍ، والمتناسبة مع الحجم؛ لتكونَ أسلوبَ المعاينة المتبع في تنفيذ جميع استطلاعات المؤشر العربي. ويضمَن استخدام هذا النوع من العينات تمثيل جميع الوحدات المكونة لكل مجتمعٍ من المجتمعات العربية، وتأثير هذا التمايز في اتجاهات الرأي العام نحو موضوعات المؤشر العربي المهمة والمتنوعة.

إن اعتماد هذا النوع من العينات يتطلب استخدام أكثر من أسلوب معاينةٍ واحد؛ بهدف تحقيق أفضل تمثيلٍ للمجتمعات المبحوثة من ناحيةٍ، وتحقيق انتشارٍ واسعٍ للعينة من ناحية أخرى. وفي ضوء استخدام هذا النوع من العينات، ومن أجل تحقيق نسبة ثقةٍ في نتائج الاستطلاع تتجاوز 96%، وحرصًا على ألا يتجاوز هامش الخطأ ±3% كحد أقصى؛ فقد كان حجم العينة في كل مجتمعٍ من المجتمعات المستطلَعة 1200 مستجيب على الأقل.

ويعتمد المؤشر العربي آلية الاختبار البعديRecall، إذ يقوم فريق الإشراف على تنفيذ الاستطلاع بسحب عينة مكونة من 10٪ إلى 15٪ من مجموع الاستمارات المنجزة يوميًا، والعودة إلى الميدان للتأكد من دقة البيانات المجموعة من خلال زيارة المستجيبين. وتقوم مجموعة بحث متخصصة في الرقابة وتدقيق البيانات بزيارة المستجيبين الذين تمت تعبئة الاستمارات معهم، والتأكد من إجاباتهم، والتعرف إلى آرائهم في تعبئة الاستمارات، للحصول على تقييم يومي بشأن جامعي البيانات. إن إجراء مثل هذا الاختبار بشكل العمل الميداني يتيح المساهمة في تجنب الأخطاء التي يمكن أن تقع، أو التي يمكن أن يرتكبها الباحثون الميدانيون أو المراقبون خلال جمع بيانات الاستطلاع. كما أن جميع الاستمارات المكتملة والمدققة والمرمزة يجري مسحها إلكترونيًّا (Scanning)، وذلك من أجل أرشفتها والعودة إليها عند الحاجة إلى ذلك.

في ضوء ما سبق يمكن الإشارة لمجموعة من التحفظات/ التساؤلات حول المنهجية المتبعة في هذا الاستطلاع يتمثل أهمها فيما يلي:

1. وجود صعوبة بالغة في تقبل ما تبناه الاستطلاع من حيث معاملة كافة الدول العربية على أنها وحدات متماثلة من حيث عدد السكان، وعدم أخذ عامل حجم السكان كأحد العوامل المحددة لحجم العينة اللازم سحبه لضمان تمثيل المجتمعات العربية بصورة حقيقية وواقعية.
2. أن ما ذكره الاستطلاع من حيث إنه تم تفادي طغيان آراء مواطني البلد الأكثر سكانًا على غيرها في تحديد الرأي العام الشامل، نراه غير واقعي نظرًا لأنه في حقيقة الأمر قد يتأثر ويختلف تشكيل الرأي العام نفسه بحجم السكان ليس بين دولة وأخرى، بل في الدولة الواحدة نفسها من منطقة أو حي لآخر.
3. أن ما أفرزه تصميم وسحب العينة بالطريقة والاعتبارات المذكورة –في تقديرنا– لا يمكن الاعتماد عليه في الوصول لنتائج واقعية ويمكن تعميمها بصورة سليمة. فعلى سبيل المثال هل يمكن قبول أن عينة مكونة من 2400 مستجيب ومستجيبة ممثلة للمجتمع المصري بمختلف تبايناته الجغرافية والديموجرافية والذي يتجاوز عدد مواطنيه 100 مليون نسمة، وفي الوقت نفسه أيضًا اعتماد عينة حجمها 2400 مستجيب ومستجيبة من تونس– على سبيل المثال– التي لا يتجاوز عدد مواطنيها 12 مليون نسمه؟
4. إضافة إلى ما سبق، لا يوجد مبرر واضح لسحب عينة قوامها 4500 من المملكة العربية السعودية والتي تمثل تقريبيًا قرابة ضعف حجم العينة المسحوبة من أغلب الدول التي شملها الاستطلاع، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (13)

حجم العينات في كل دولة حسب استطلاع المؤشر العربي 2022

البلد	حجم العينة	البلد	حجم العينة
فلسطين	2400	ليبيا	1800
لبنان	2400	قطر	1200
السودان	2400	السعودية	4500
الكويت	1800	موريتانيا	2400
تونس	2400	الجزائر	2400
العراق	2400	الأردن	2400
المغرب	2400	مصر	2400

المصدر: تقرير المؤشر العربي 2022

نتائج التحليل التتبعي للقيم السياسية المصرية:

أولا: الثقة في المؤسسات السياسية:

تعد الثقة السياسية قيمة مركزية في النظم السياسية الديمقراطية بحكم ارتباطها بالشرعية والاستقرار من جانب وعلاقتها الوثيقة بالمواطنة من حيث الالتزام بالقانون، وكذلك المشاركة السياسية والانخراط المدني بصفة عامة. في تقصي أصول الاهتمام بالثقة السياسية في الأدبيات، هناك اقترابان؛ الأول يعكس منظورًا يتجه من أعلى إلى أسفل حيث يؤكد على أن أداء المؤسسات السياسية هو الذي يشكل ويبني الثقة، في حين يختلف الاتجاه الثاني والذي يبدأ من أسفل إلى أعلى بالتأكيد على أن تراجع وتآكل رأس المال الاجتماعي يقود لتراجع الثقة السياسية. وفقًا للاتجاه الأول، الثقة السياسية هي نتاج الأداء المؤسسي الناجع والذي يوفر للمواطنين بيئة سياسية واقتصادية تضمن حقوقهم السياسية ورخاءهم الاقتصادي وتمتعهم بالمساواة القانونية والفعلية. أما الاتجاه الثاني، فيطرح فكرة التماسك الاجتماعي التي تتجسد في روح التعاون والثقة والتضامن بما يوفر أساس للمواطنة، ومن ثم يتحول تركيز المواطنين من المصالح الخاصة الضيقة إلى الصالح العام. ويؤدي ذلك للاهتمام السياسي والمشاركة السياسية. الحقيقة أنه من الصعب الفصل بين الاقترابين فكلاهما يسهم قي تشكيل الثقة السياسية، فالثقة الاجتماعية التي يركز عليها الاقتراب الثاني كأحد أبعاد رأس المال الاجتماعي ترتبط بمجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بجودة الحياة، وكثير من الدراسات الإمبريقية وجدت علاقة مثلًا بين الرضا عن جودة الحياة والثقة السياسية والاجتماعية. وعلى المستوى الفردي، فمن المتوقع أن الشخص الذي يتحصل على تعليم جيد ورعاية صحية جيدة

ومستوى من السعادة سيكون على قدر من الثقة السياسية. ووفقًا لهذا، فإن تراجع مستويات الثقة السياسية يرتبط بتدهور الأداء المؤسسي على مستوى الكفاءة والفاعلية وانتشار الفساد.

ثبت المؤشر العربي سؤالًا في كل دوراته عن الثقة في المؤسسات السياسية، وظهرت المؤسسة العسكرية والحكومة والمجالس التمثيلية المنتخبة والمؤسسة القضائية وجهاز الشرطة والأحزاب السياسية في الإصدارات السبع محل التحليل. وجدير بالذكر أنه في الإصدارات الأخيرة، تمت إضافة مؤسسات أخرى مثل المجالس المحلية والمحاكم الشرعية.

تختلف مستويات الثقة من مؤسسة إلى أخرى داخل الدولة، وفي الغالب يبني المواطن مقياسه للثقة في المؤسسة بناء على قدرتها على القيام بالأدوار المنوطة لها.

1. **الثقة في المؤسسة العسكرية:**

على وجه العموم، تحظى المؤسسة العسكرية في كل البلدان محل التحليل وفي كل الدورات بأعلى مستويات الثقة مع بعض التفاوتات لغير صالح البلدان التي تشهد صراعات أهلية، تتورط فيها المؤسسة العسكرية كطرف مثل ليبيا. يوضح الشكل التالي مستويات الثقة الكاملة في المؤسسة العسكرية المصرية عبر الدورات السبع محل التحليل مقارنة بباقي البلدان حيث يتضح الفارق الملحوظ بين نسبة الثقة الذي تتمتع بها المؤسسة العسكرية المصرية مقارنة بالمعدل العام لكل البلدان محل الدراسة.

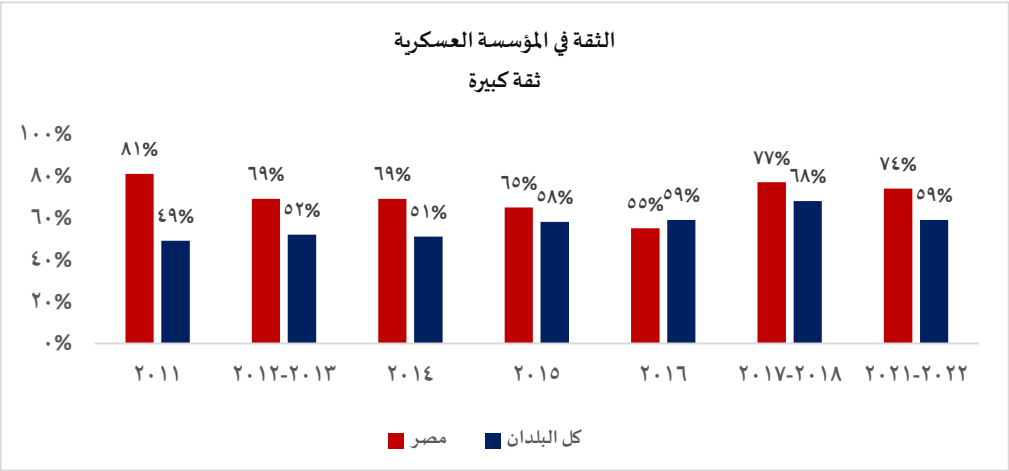

شكل رقم (21)

الثقة في المؤسسة العسكرية– ثقة كبيرة

على الرغم من ثبات الاتجاه النسبي بشكل كبير، فإن بعض التباينات القليلة يمكن تفسيرها، فبالطبع كان موقف المؤسسة العسكرية من انتفاضة يناير 2011 حاسم في صعود الثقة في المؤسسة العسكرية. كما يمكن تفسير

التراجع في نسبة الثقة التامة في بعض السنوات خاصة في الفترة من 2015– 2016 في ضوء الحرب الضروس التي خاضها الجيش ضد الإرهاب، والتي انعكست في قلق شعبي عن مدى النجاح في هذه الحرب. ومع تحقيق إنجازات واضحة في هذه الحرب على الإرهاب، عادت قيمة الثقة للارتفاع بدءًا من 2017.

عندما يتم إضافة الثقة إلى حد ما إلى الثقة التامة، ترتفع نسبة الثقة في الجيش بشكل كبير مما يوضح استقرار مستوى الثقة في الجيش من 2011 حتى 2022 عند معدلات مرتفعة، كما هو موضح بالشكل التالي:

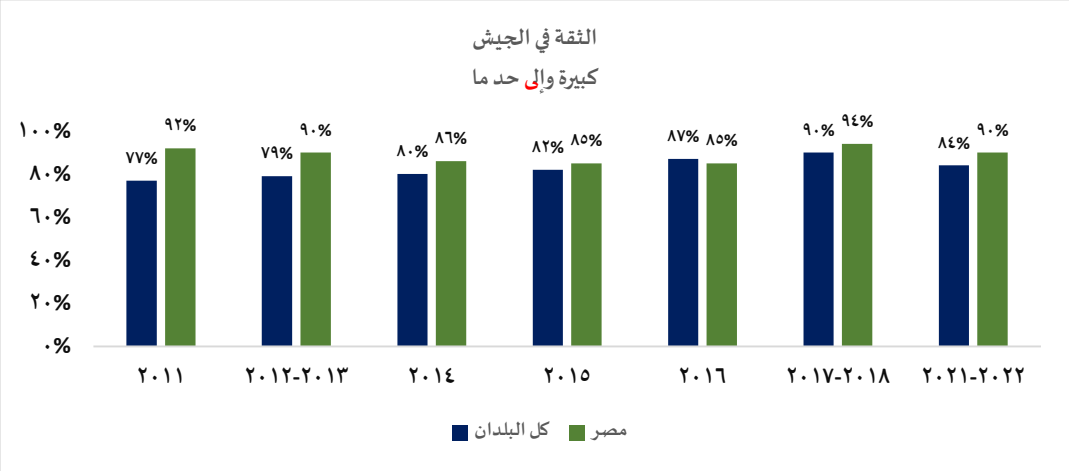

شكل رقم (22)

الثقة في الجيش– كبيرة وإلى حد ما

2. الثقة في الحكومة:

يرتبط تقييم السلطة التنفيذية (الحكومة) طوال الوقت بأدائها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالأساس. لم تتجاوز نسبة المستجيبين الذين أشاروا للثقة الكبيرة في الحكومة نسبة الـ 36٪، كما تراجعت هذه النسبة بشكل كبير في دورة 2012–2013، وهي الفترة التي شهدت حكم الإخوان المسلمين، ثم عاودت النسب في الارتفاع المتدرج حتى وصلت إلى 36٪ من المستجيبين في 2021–2022. يلاحظ من الشكل وجود اتجاه يشير لتراجع الثقة الكبيرة في الحكومات في كل البلدان محل الدراسة.

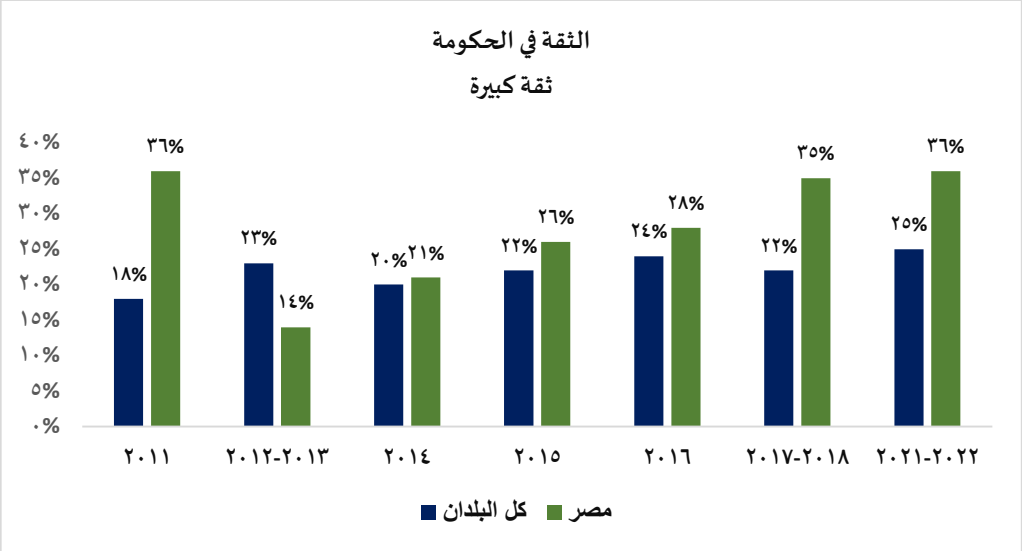

شكل رقم (23)

الثقة في الحكومة– ثقة كبيرة

وفي حالة إضافة نسبة المستجيبين الذين أشاروا للثقة الكبيرة مع نسبة المستفيدين الذين أشاروا للثقة إلى حد ما، ترتفع النسب كما هو موضح بالجدول مع التأكيد أن نسب الثقة إلى حد ما أعلى من نسب الثقة الكبيرة ماعدا أخر دورة حيث ارتفعت نسبة المستجيبين الذين أشاروا للثقة الكبيرة (36٪) مقارنة بالذين أشاروا للثقة إلى حد ما (33٪). يتضح من الشكل أن أعلى مستوى ثقة (الثقة التامة وإلى حد ما) عبر عنه المستجيبون في 2017–2018 في حين كان أدنى مستوى في 2012–2013.

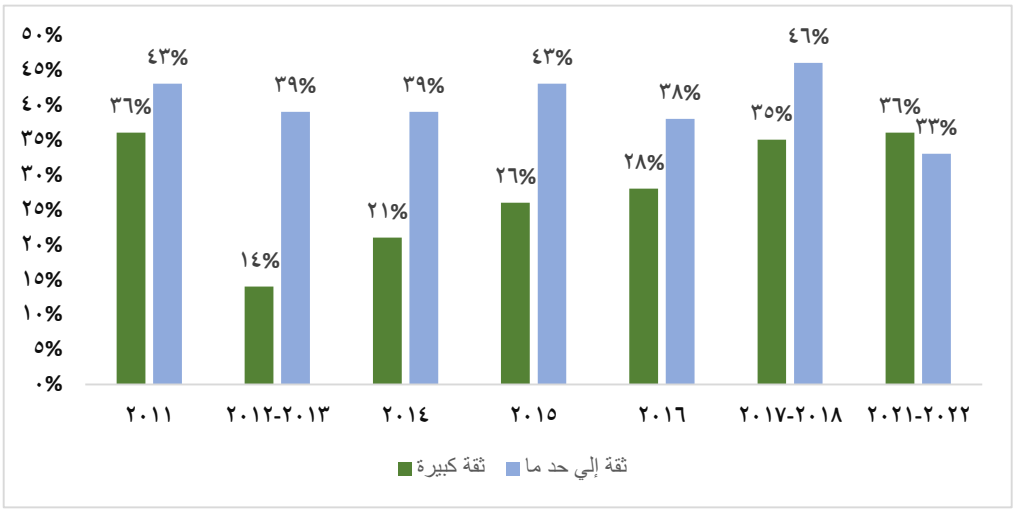

شكل رقم (24)

نسب الثقة الكبيرة والثقة إلى حد ما

في محاولة لتفسير أسباب تراجع الثقة الكبيرة في الحكومة، تم مراجعة استجابات الأسئلة ذات الصلة بالأداء الاقتصادية والأمني ومدى رضا المواطنين عن ذلك. يوضح الشكلان التاليان وجود اتجاه غير راضٍ بدرجات عن الأوضاع الاقتصادية لدى المستجيب سواء على مستوى أسرته أو بصفة عامة مع بعض التذبذب صعودًا وهبوطًا عبر الدورات محل التحليل. كانت من الأسئلة الكاشفة عن حالة الوضع الاقتصادي للمستجيب السؤال عن مدى قدرة دخله على تغطية احتياجاته، فضلًا عن إمكانية الادخار، نزولًا إلى مجرد تغطية الاحتياجات دون الادخار، ثم عدم القدرة على تغطية الاحتياجات ووجود صعوبات في مواجهة نفقات المعيشة. كانت النتائج تشير إلى وقوع النسبة الأكبر من المستجيبين في مربعين: إما قدرة الدخل على تغطية الاحتياجات دون إمكانية الادخار أو عدم القدرة على تغطية الاحتياجات ومواجهة صعوبات كما هو موضح بالشكل التالي:

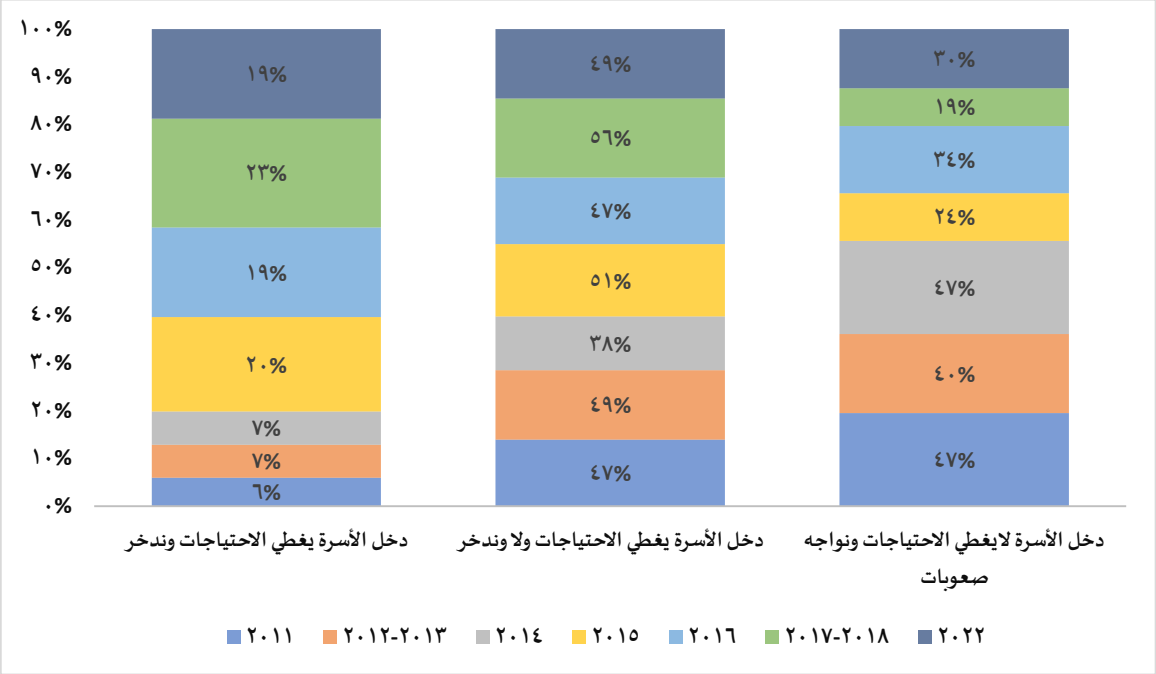

شكل رقم (25)

قدرة دخل الأسرة

كان أعلى النسب عبر الدورات المختلفة من نصيب الأسر التي دخلها يكفيها ولا تستطيع الادخار، وكذلك الأسر الذي دخلها لا يكفيها وتواجه صعوبات، في حين أعلى نسبة أشارت لقدرتها على الادخار كانت 23٪ في دورة 2017-2018.

فيما يتعلق بتقييم الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، كانت من نسب من اعتبروها جيدة جدًّا محدودة للغاية حيث لم تتجاوز 6٪ في آخر دورتين – وهي أعلى نسبة – كما هو موضح بالشكل، وكانت تقييم أغلبية المستجيبين

للوضع الاقتصادي سيئ على مدار الدورات 2014–2015–2016، في حين حدث تحسن حيث ارتفعت نسبة من أشاروا أنه جيد بدرجة تفوق إنه سيئ في الدورتين 2017–2018، 2022.

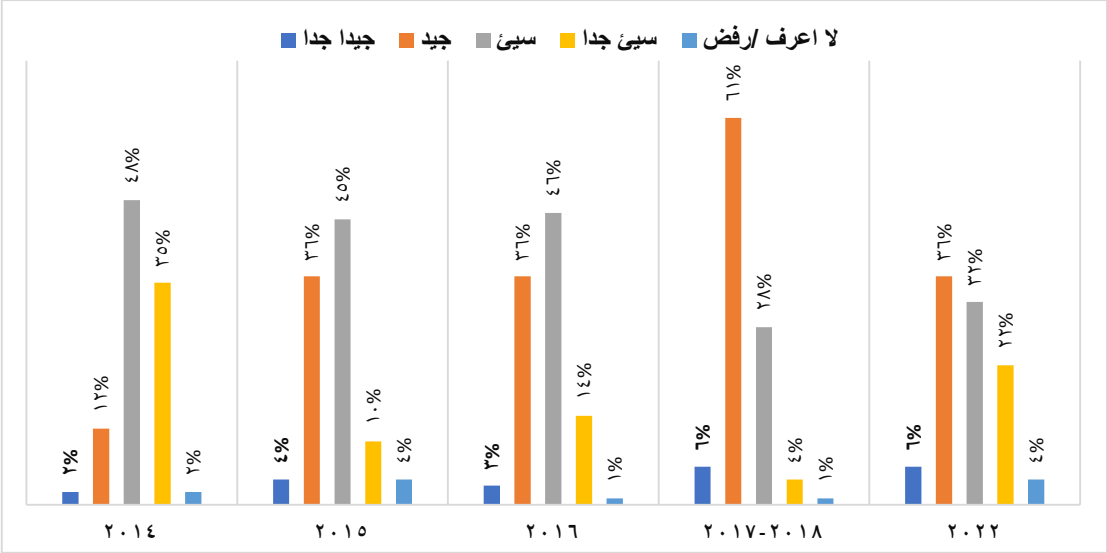

شكل رقم (26)

تقييم الأوضاع الاقتصادية

فيما يتعلق بالرضاء عن مستوى الأمان، فقد شهد اتجاه الشعور بالأمان صعودًا وهبوطًا ارتباطًا بالظروف السياسية التي مرت بها مصر على مدار الفترة من 2011 إلى 2022، كان أعلى مستويات عدم الرضا إطلاقًا مرتبط بالسنوات 2011 و2012–2013 و2014، وهي السنوات التي شهدت اضطراب الأوضاع الأمنية واشتداد الهجمات الإرهابية. وعلى نفس المنوال، شهد الرضا التام والرضا إلى حد ما صعودًا مع استتاب الأوضاع الأمنية والنجاح في السيطرة على الهجمات الإرهابية بدءًا من 2016.

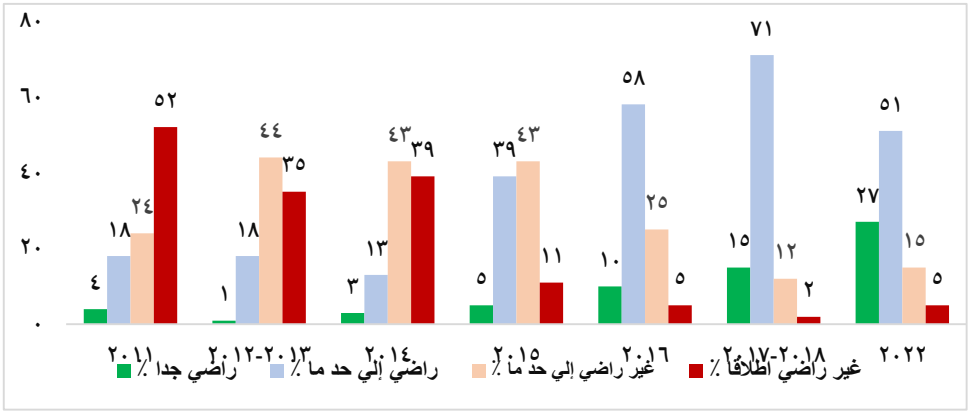

شكل رقم (27)

الرضا عن مستوى الأمان

3. الثقة في المؤسسات التمثيلية:

يضطلع البرلمان بأدوار أساسية تتمثل في التشريع والرقابة العامة والرقابة المالية، وما يترتب على ذلك من ممارسة كل آليات المساءلة المقررة في الدستور. كما أن أحد مصادر قوة المجالس التمثيلية بالأساس هو قدرتها على تمثيل من انتخبوها عبر التعبير عن مصالحهم. كانت مستويات الثقة الكبيرة في السلطة التشريعية المصرية متراجعة إلى حد كبير في الدورات التي كان بها سلطات تشريعية قائمة، فأعلى نسبة للمستجيبين الذين أولوا السلطة التشريعية الثقة كانت 25٪ فقط وذلك في الدورة 2021– 2022. ويبدو أن هذا الوضع جزء من ظاهرة عامة تعم البلدان محل الدراسة كما هو واضح في الشكل.

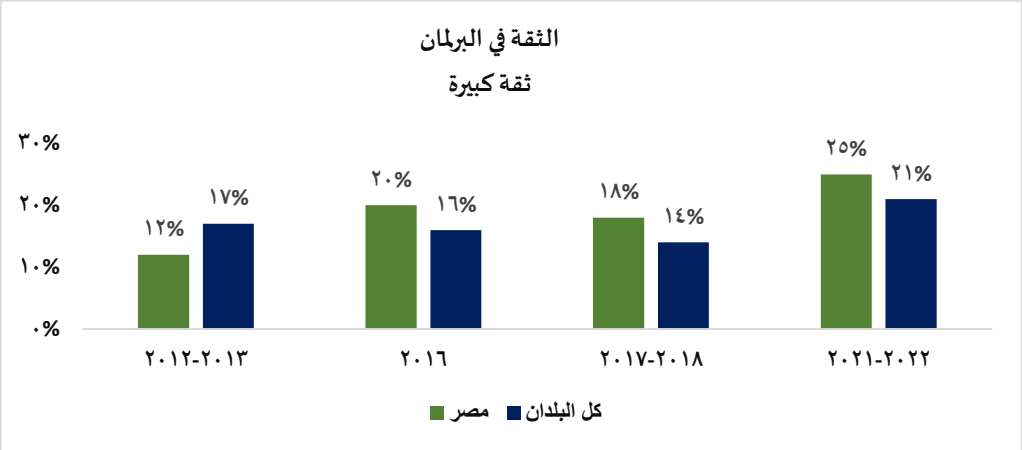

شكل رقم (28)

الثقة في البرلمان– ثقة كبيرة

يوضح الشكل التالي نسب الثقة الكبيرة والثقة إلى حد ما في المجالس المنتخبة والتي لم تزيد في أفضل حالاتها عن 72٪، كما كانت أعلى نسبة للثقة إلى حد ما 47٪

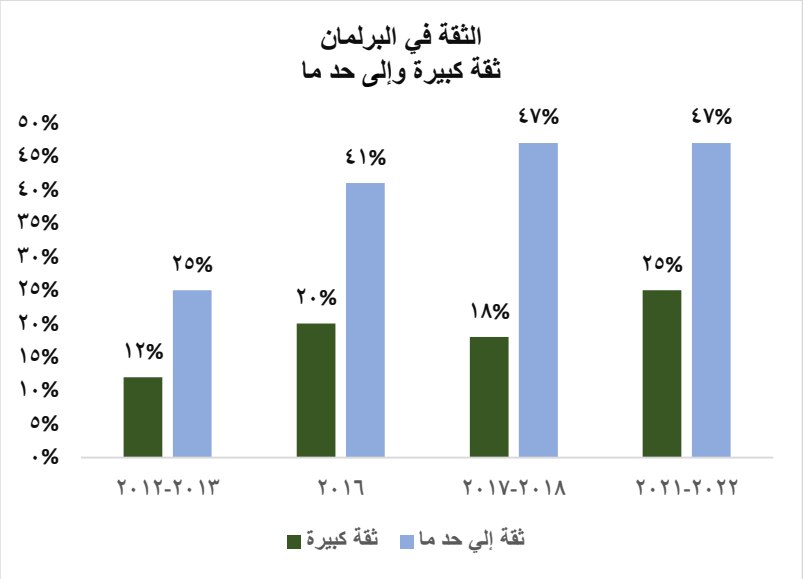

شكل رقم (29)

الثقة في البرلمان– ثقة كبيرة وإلى حد ما

في محاولة لتفسير تراجع الثقة في البرلمان، تمت مراجعة أراء المستجيبين في مدى قيام المؤسسات التمثيلية بدورها في الرقابة على الحكومة وتمثيلها لكافة أطياف المجتمع. في الدورات الثلاث الذي ظهر فيها السؤال عن البرلمان في مصر – وهي الفترات التي كان بها مجالس منتخبة – لم تزيد نسبة من وافقوا بشدة على قيام البرلمان بدوره في الرقابة على الحكومة عن 30٪ من المستجيبين، في حين كانت نسبة من وافقوا أعلى بكثير. وعمومًا لم يكن الاتجاه سلبيًا تجاه دور البرلمان في رقابة الحكومة حيث كانت نسب المعارضين والمعارضين بشدة أقل من نسبة الموافقين بشدة والموافقين

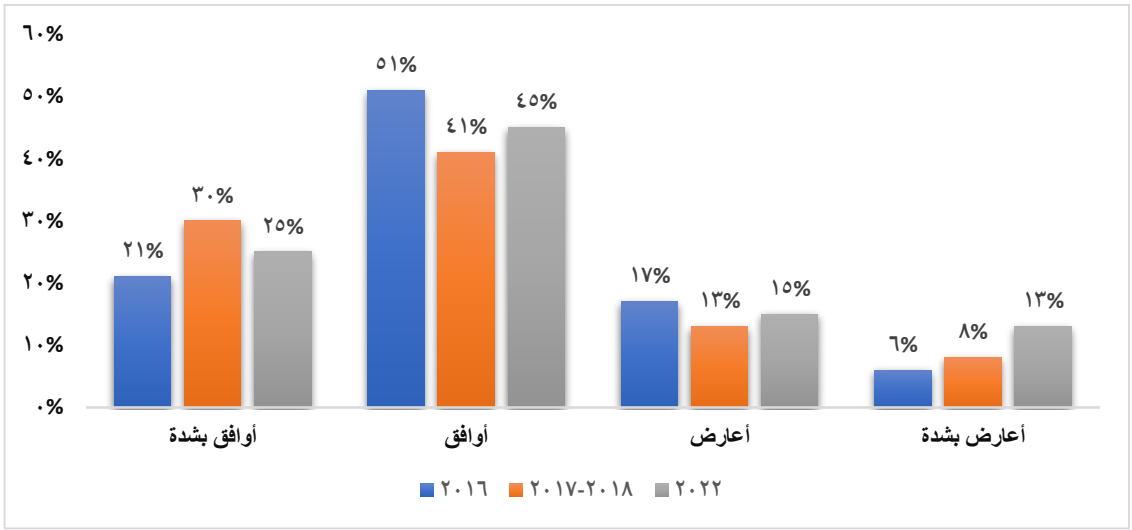

شكل رقم (30)

قيام البرلمان بدوره في الرقابة على الحكومة

فيما يتعلق بتقييم المستجيبين لقيام البرلمان بتمثيل كافة أطياف المجتمع، على نفس منوال تقييم المستجيبين لدور البرلمان في الرقابة على الحكومة، كانت نسب الموافقة بشدة متراجعة ونسب الموافقة إلى حد ما هي الأعلى كما هو موضح بالشكل.

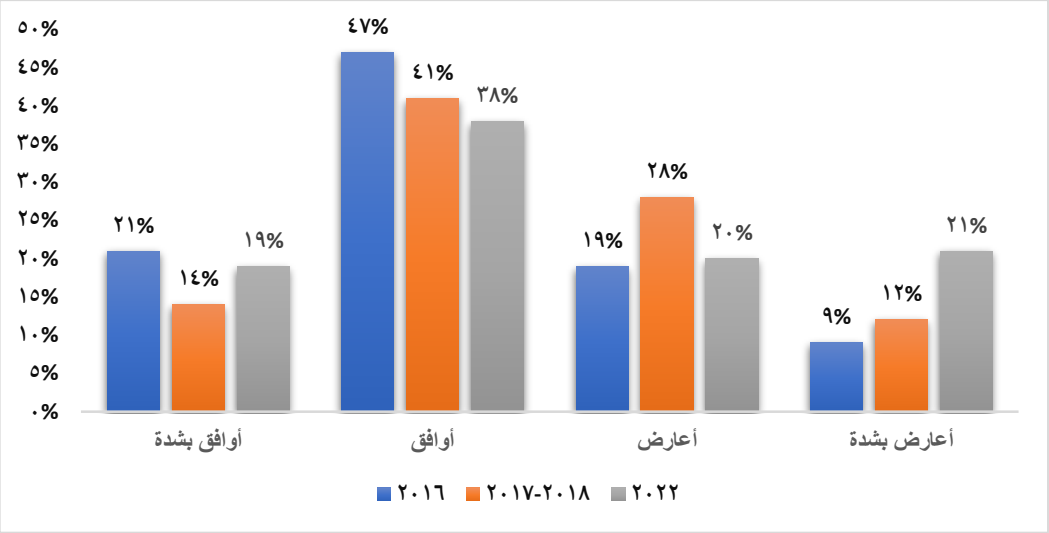

شكل رقم (31)

تمثيل البرلمان لكافة أطياف المجتمع

4. الثقة في المؤسسة القضائية

كما يتضح من الشكل عند مقارنة مصر بباقي البلدان محل الدراسة، تتمتع المؤسسة القضائية بمستويات ثقة كبيرة في كل دورات المؤشر السبعة محل التحليل، وبفارق كبير في بعض من هذه الدورات. كانت الدورة الأقل في الثقة هي الدورة 2012–2013 والتي شهدت الاعتداء الصارخ على السلطة القضائية في فترة حكم الإخوان المسلمين.

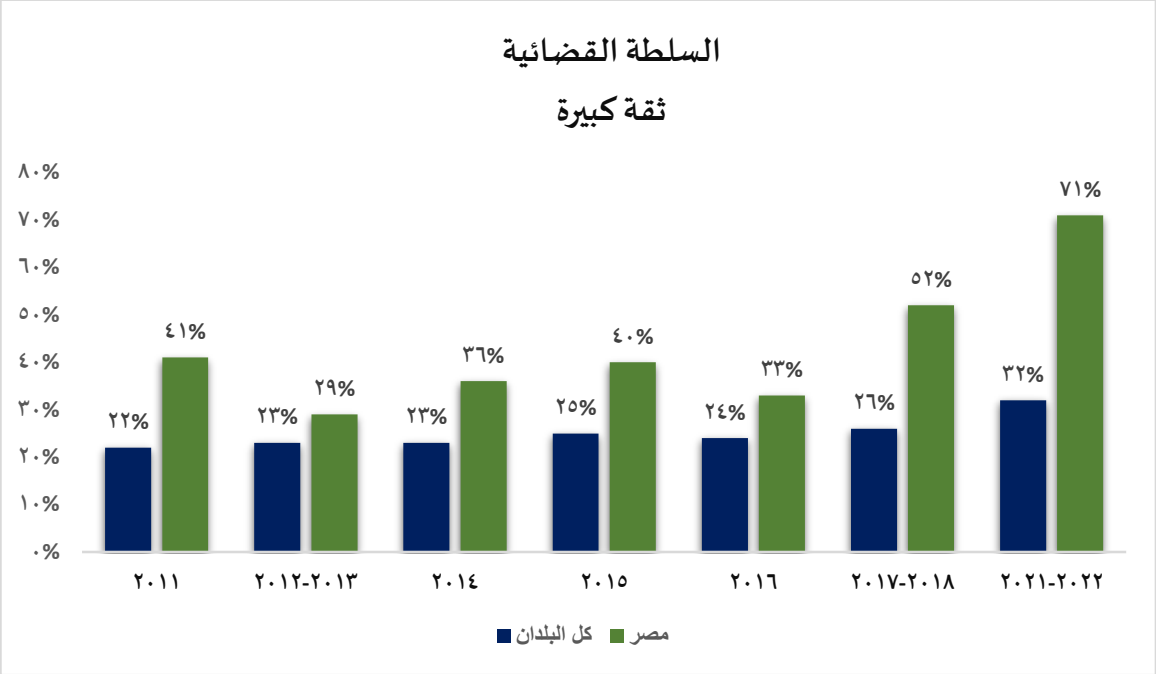

شكل رقم (32)

الثقة في السلطة القضائية– ثقة كبيرة

5. الثقة في الشرطة:

يوضح الشكل التأرجح في الثقة (ثقة كبيرة) في الشرطة في الفترات 2011–2013، وهذا أمر يرتبط بالطبع بما حدث منذ ثورة يناير 2011 من انفلات أمني، تلاه عدم استقرار وصراع سياسي شديد الوطأة في الفترة من 2012–2013، ثم تصاعد أعمال العنف ضد جموع المصريين من قبل الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الراديكالية بعد ثورة يونيو 2013. وجدير بالذكر، إنه عند سؤال المستجيبين عن مدى رضاهم عن مستوى الأمان في بلدانهم، بلغت نسبة المستجيبين في عينة مصر غير الراضين تمامًا وغير الراضين إلى حد ما عن مستوى الأمان 76٪. بدأت الثقة في جهاز الشرطة تعود تدريجيًّا منذ عام 2017–2018 مع استعادة الشرطة دورها وقدرتها على السيطرة على انفلات الأوضاع الأمنية.

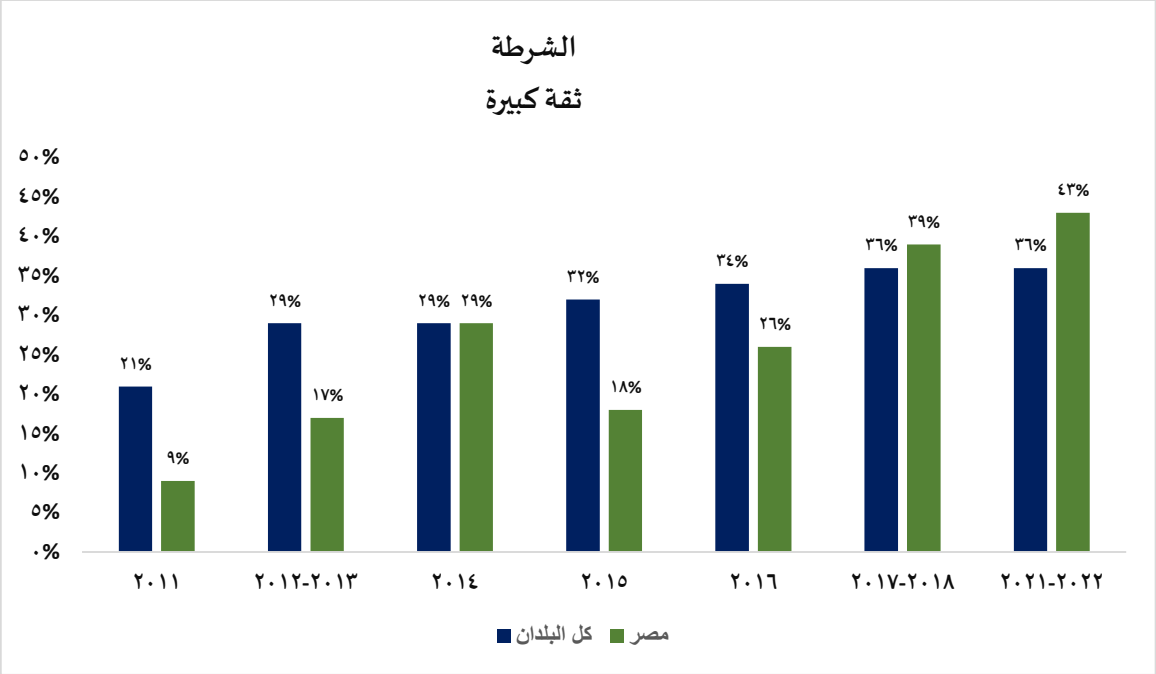

شكل رقم (33)

الثقة في الشرطة– ثقة كبيرة

6. الثقة في الأحزاب السياسية:

كانت الأحزاب السياسية أقل المؤسسات حظوظًا فيما يتعلق بالثقة السياسية سواء على مستوى البلدان محل التحليل ككل أو على مستوى مصر. ففي سؤال تم توجيهه للعينة في دورة 2011 عن هل يوجد أحزاب سياسية قائمة أو اتجاهات قائمة تعبر عن أفكارهم ومصالحهم، أجاب 73٪ من العينة أن هذا لا يوجد.

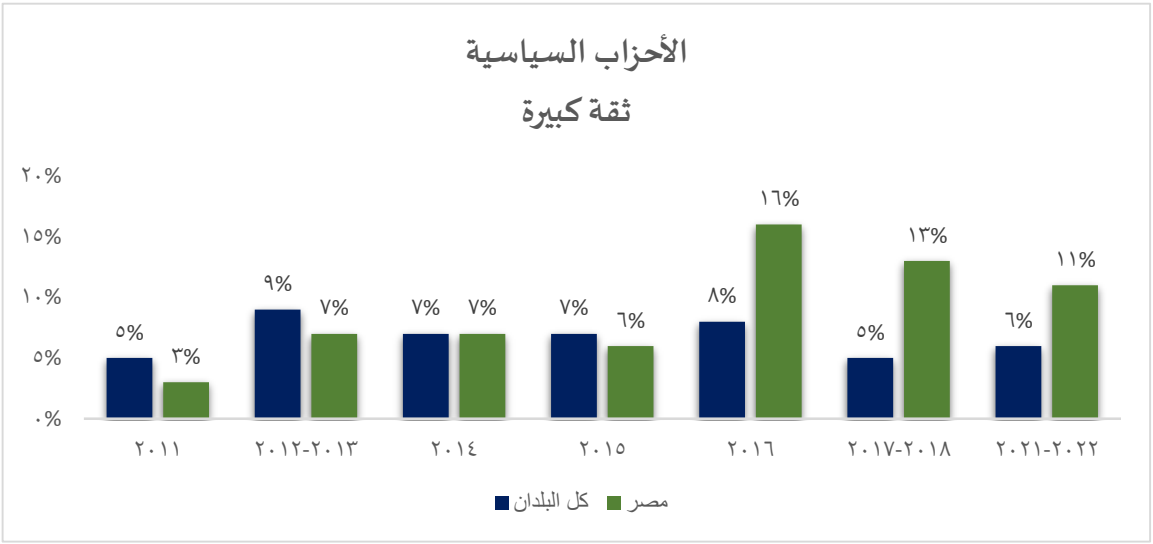

شكل رقم (34)

الثقة في الأحزاب السياسية– ثقة كبيرة

7. المقارنة بين مؤسسات الدولة فيما يتعلق بمستويات الثقة الكبيرة:

يوضح الشكل أن الجيش هو المؤسسة الأولى التي تحظى بثقة كبيرة عبر الدورات السبع محل الدراسة، كما تقترب مستويات الثقة الكبيرة – مع بعض التباينات – بين الحكومة والشرطة والقضاء. تتراجع مستويات الثقة بشكل واضح في البرلمان وبشكل أكبر في الأحزاب السياسية.

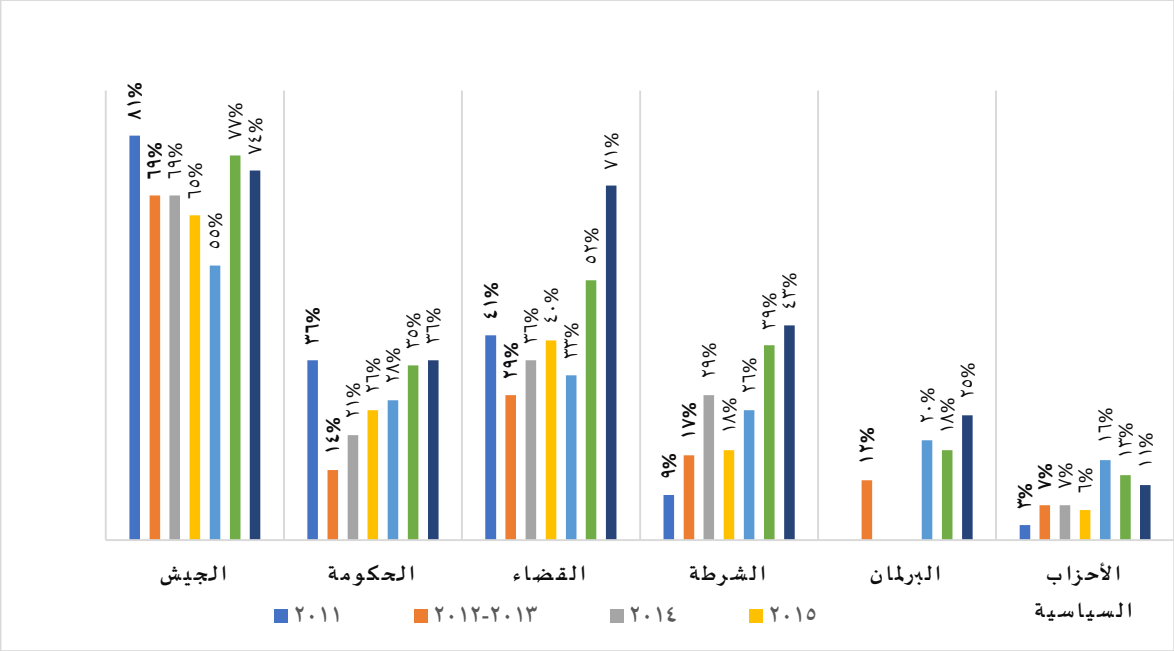

شكل رقم (35)
مستويات الثقة في مؤسسات الدولة

ثانيًا: موقع الدين في الحياة العامة والسياسية

تحتل قضية موقع الدين من المجال العام موقعًا مهمًا على عدد من المستويات: الدستورية، والقانونية، والاجتماعية، والثقافية. ويظل السؤال المطروح والذي يحظى بنقاشات جدالية واسعة ما حدود علاقة الدين بالمجال العام والمجال السياسي؟ وكيف يؤثر فيها؟ وكيف يرى الناس ذلك؟ وهل يتأثر الناس في آرائهم ومواقفهم السياسية بالدين؟ والحقيقة أن التعامل مع هذه القضية متعدد الإشكاليات خاصة إذا تم الخلط بين الدين والخطاب الديني والتدين ونوع التدين ومصدر هذا التدين، وكذلك العادات والتقاليد ومدى تغلغل تأثيرات الدين والتدين فيها.

لطالما كان الدين جزءًا أساسيًا من حياة الإنسان؛ فهو يلعب دورًا محوريًا في تشكيل الهويات الفردية والجماعية، ويمتد تأثيره إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومع تطور المجتمعات الحديثة وتعقيد علاقاتها، أصبح السؤال عن موقع الدين في المجال العام محط جدل واسع داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها،

حيث يمثل المجال العام الساحة التي يتم فيها نقاش القضايا المشتركة، والتي تشمل المؤسسات العامة، والقوانين، والسياسات، وهي ساحة التفاعل المجتمعي. أما المجال الخاص، فيرتبط بالفرد، وحياته الشخصية، واختياراته الدينية، والأخلاقية. وعلى الرغم من وضوح الحدود بين المجالين من الناحية النظرية، إلا أن الواقع يُجسد تداخلًا معقدًا بينهما، حيث يمكن أن يؤثر الدين في قرارات وسياسات المجال العام، كما أن القوانين والسياسات العامة قد تؤثر في حرية المعتقدات والممارسات الدينية في المجال الخاص.

يُثير هذا التداخل قضايا محورية تتعلق بمكانة الدين في المجتمعات الحديثة: إلى أي مدى ينبغي أن يكون للدين دور في تشكيل المجال العام؟ وما حدود العلاقة بين الدين والدولة في هذا السياق؟ يمكن تقسيم الأدبيات التي تناولت دور الدين في المجال العام إلى اتجاهين، كان لهما أنصارهما في كل من المدرسة الغربية والعربية على السواء. يتبنى الاتجاه الأول، والذي ظهر في كتابات كثير من المفكرين الغربيين، إعادة الاعتبار لدور الدين في المجال العام وعدم استبعاده كليًا حيث يمكن للدين أن يُصبح ملهمًا للتفكير النقدي في المجال العام، بدلًا من أن يكون مصدرًا للانقسام (Habermas al., 2011). كما ظهرت بعض الأفكار التي ترى أنه ليس من الضروري استبعاد الدين من المجال العام، بل يمكن أن يكون الدين جزءًا من المجال العام شريطة ألا يهيمن عليه (Taylor, 2007) وعلى نفس المنوال، يوجد اتجاه عربي يدعو إلى تفعيل دور الدين في المجال العام بوصفه مصدرًا أخلاقيًا ويلعب دورًا في الارتقاء بالقيم الإنسانية (المسيري،2002). أما الاتجاه الثاني والذي يحظى أيضًا بأنصار في كل من المدرسة الغربية والعربية، فقد تبنى موقفًا ناقدًا لدور الدين في المجال العام حيث يُنظر إليه على أنه مصدر للانقسام والتوتر في المجتمعات المتنوعة، ومن ثم تبرز الدعوة للفصل التام بين الدين والسياسة (Dawkins, 2006). كما يعتبر بعض أنصار هذا الاتجاه أن الدين مسبب رئيس للصراعات (Hitchens, 2007). وفي الإطار ذاته، تم الدفع بضرورة أن تستند النقاشات العامة إلى مبررات عقلانية مشتركة بعيدًا عن المرجعيات الدينية. وفي إطار نفس الاتجاه، ظهرت مساهمات عربية تدعو إلى ضرورة تقليص دور الدين في المجال العام لتحقيق التحديث والتقدم (العظم، 1969)، والمطالبة بفصل الدين عن المجال العام وإعادة تأويل النصوص الدينية بشكل عقلاني (أركون،1990).

درس المؤشر العربي هذه القضية عبر عدد من الأسئلة التي لم تكن واحدة عبر كل الدورات، حيث حدثت إضافات لأسئلة جديدة في دورات تالية.

انقسمت الأسئلة المطروحة قسمين: الأول اهتم بمعرفة مدى رؤية المستجيبين لأنفسهم من حيث التدين وماهية تفضيلاتهم في التعامل مع الأخرين، هل يفضلونهم متدينين أم لا فرق، أما القسم الثاني من الأسئلة فكان معني بفهم العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة.

فيما يتعلق برؤية المستجيبين لأنفسهم من حيث التدين، تم توجيه سؤال منطوقه "بصرف النظر عما إذا كنت تذهب لدور العبادة هل ترى نفسك متدينًا، مالت استجابات المستجيبين بشكل كاسح إلى أنهم متدينين أو متدينين إلى حد ما كما هو موضح بالشكل:

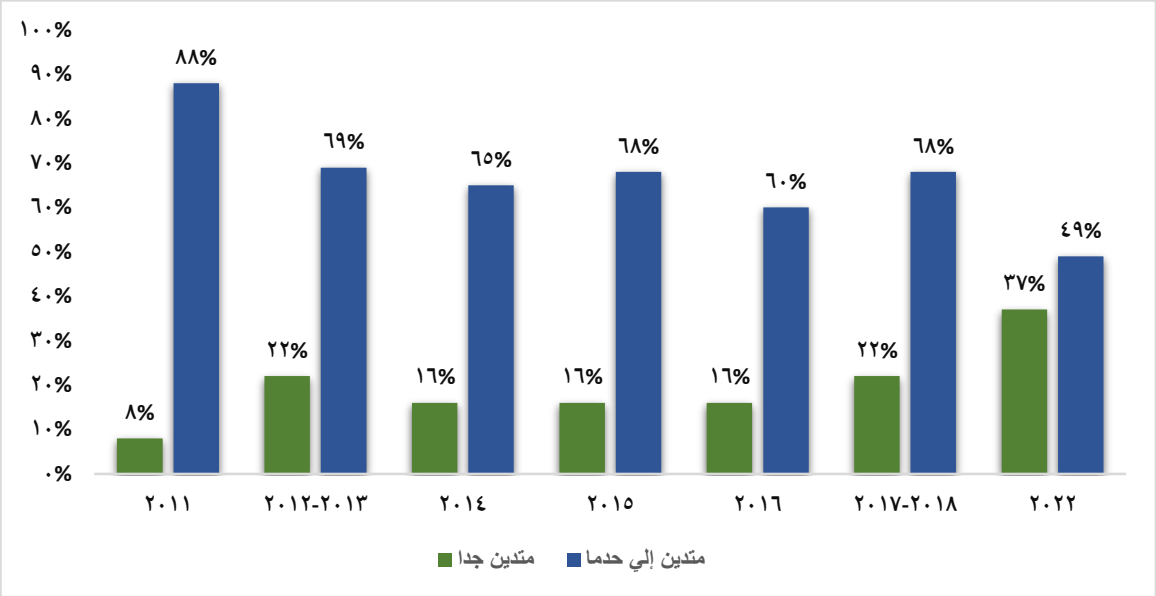

شكل رقم (36)

رؤية المستجيبين لمدى تدينهم

أما فيما يتعلق بتأثير التدين على المعاملات مع الأخرين، فقد تم توجيه سؤال نصه: "عند تعاملك مع الآخرين، هل تفضل التعامل مع أشخاص متدينين أم لا فرق. كانت نسبة من أفادوا بإنه " لا فرق" أعلى بفارق كبير عمن أفادوا بأنهم يفضلون التعامل مع متدينين في دورات 2011 و2012–2013، في حين بدأ يضيق الفرق في دورات 2014 و2015 و2016 و2017–2018 في حين كان الآراء تتجه بالأكثر لتفضيل التعامل مع المتدينين في 2021–2022

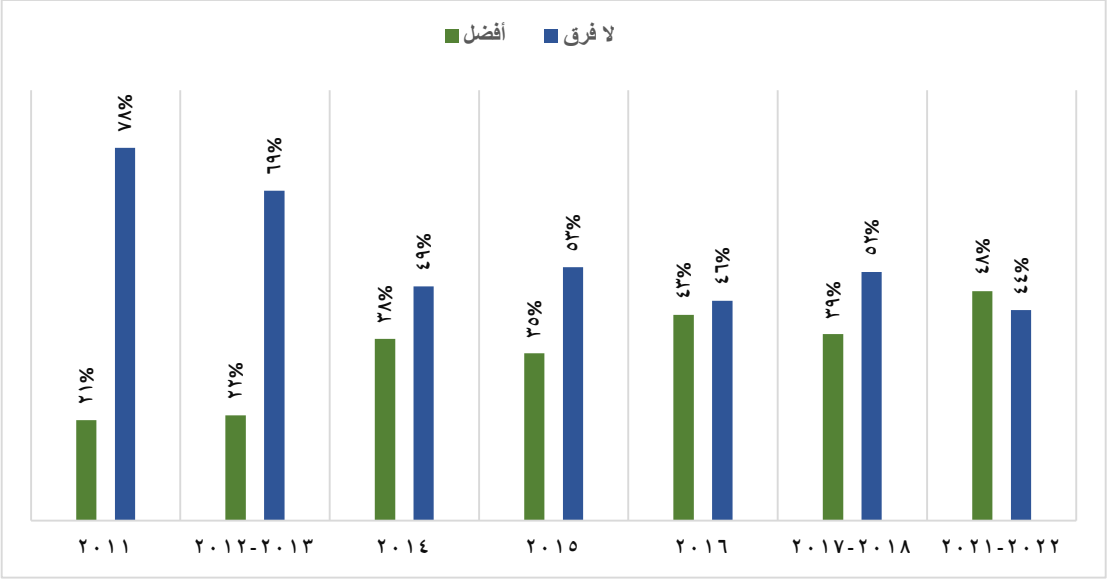

شكل رقم (37)

تفضيل التعامل مع المتدينين

واستكمالًا لرسم ملامح الصورة، تم توجيه عبارة للمستجيبين منطوقها "الممارسات الدينية ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة الاجتماعية والسياسية" وذلك لقياس مدى تموضع الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية. كانت نسب الموافقة هي الأعلى مع بعض التباينات، حيث ارتفعت نسبة الموافقة على العبارة بشكل متصاعد من 2012–2013، وفي الغالب تأثير فترة حكم الإخوان المسلمين غالبة في تفسير ذلك. ومع ذلك، فإن نسبة من يعارض ويعارض بشدة تصل إلى نسب 25٪ و30٪ في بعض الدورات كما هو موضح بالشكل.

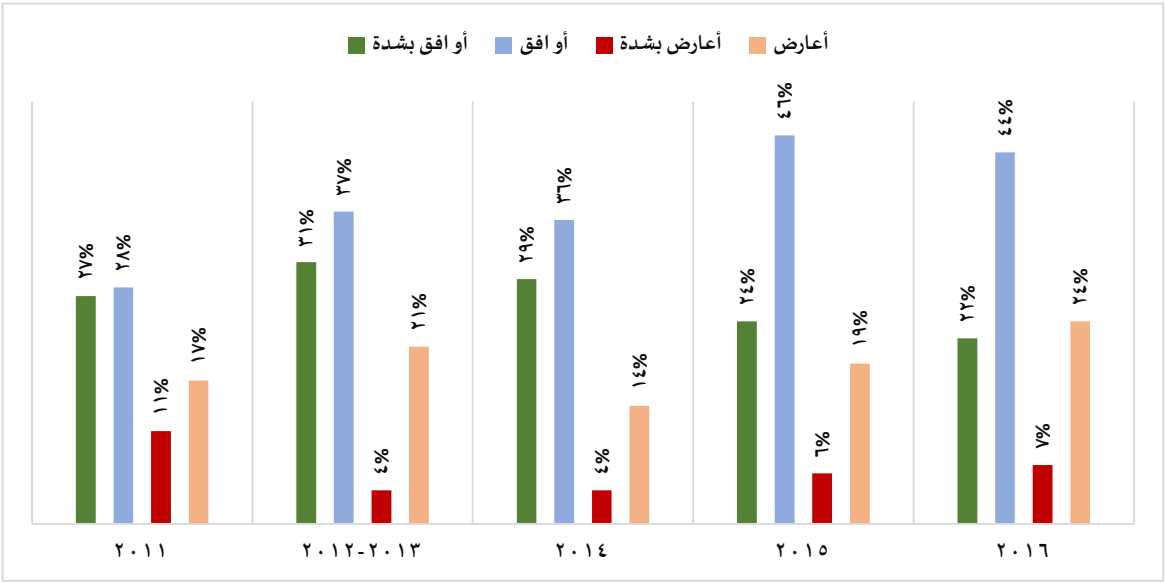

شكل رقم (38)

فصل الممارسات الدينية عن الحياة السياسية والاجتماعية

- على خلاف بعض التأرجح في السؤال السابق في الآراء، كانت الآراء أكثر وضوحًا عند طرح عبارة "لا يجب أن يؤثر رجال الدين على كيفية تصويت الناخبين" حيث كانت نسب الموافقة بشدة والموافقة هي الأعلى مقارنة بالمعترضين والمعترضين بشدة.

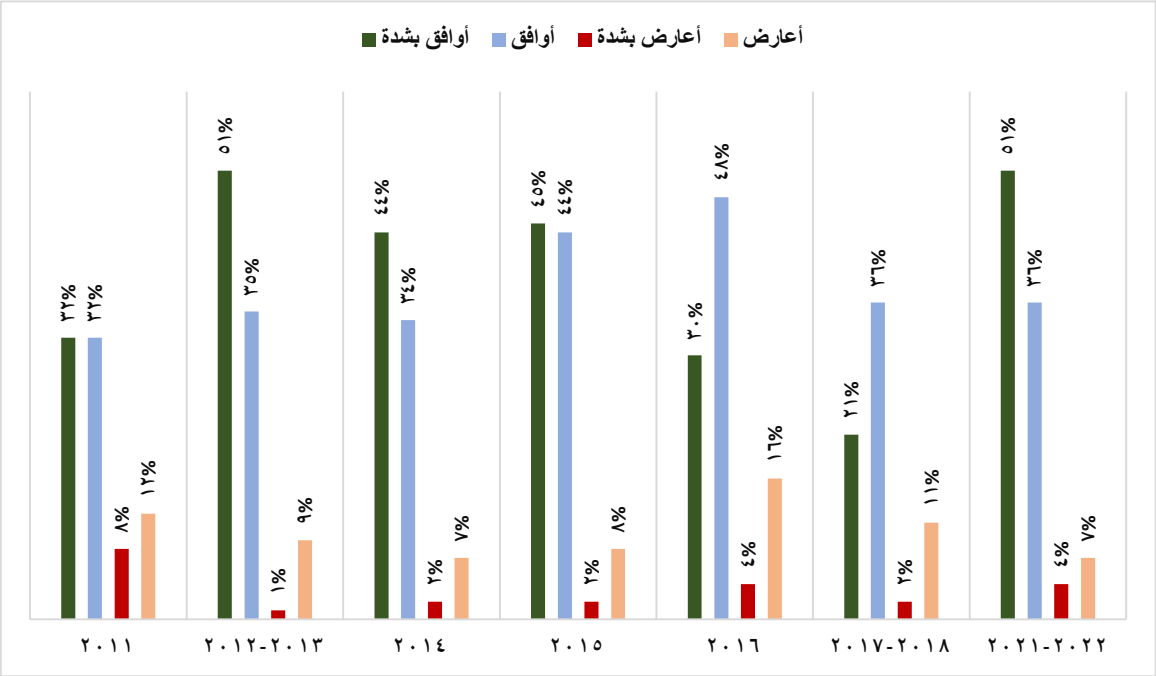

شكل رقم (39)

ضرورة عدم تأثير رجال الدين على تصويت الناخبين

فيما يتعلق بالرأي في تأثير رجال الدين على قرارات الحكومة حيث تم توجيه سؤال منطوقه: "لا يجب أن يؤثر رجال الدين في قرارات الحكومة" فقد اتسقت الآراء مع ما ورد في السؤال السابق، حيث مالت الاستجابات للموافقة والموافقة بشدة على عدم وجوب تأثير رجال الدين في قرارات الحكومة.

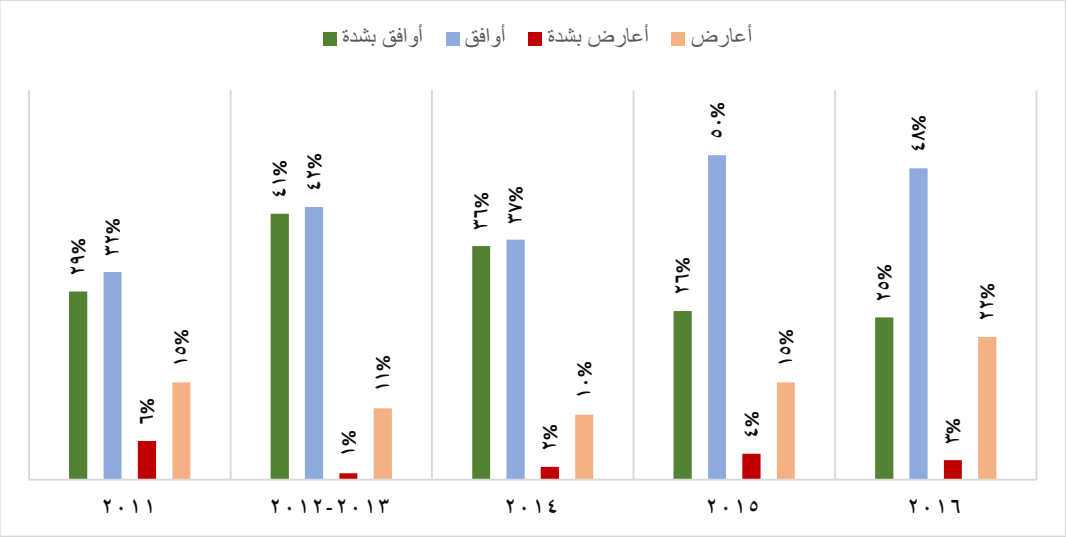

شكل رقم (40)

ضرورة عدم تأثير رجال الدين على قرارات الحكومة

وأخيرًا، تم استطلاع الرأي في عبارة تطرح إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة "من الأفضل للبلد فصل الدين عن السياسة"، كانت نسب الموافقة والموافقة بشدة هي الأعلى خاصة في الدورات 2017–2018 و2016 و2015، في حين كانت الموافقة والموافقة بشدة في أقل مستوياتها 2011.

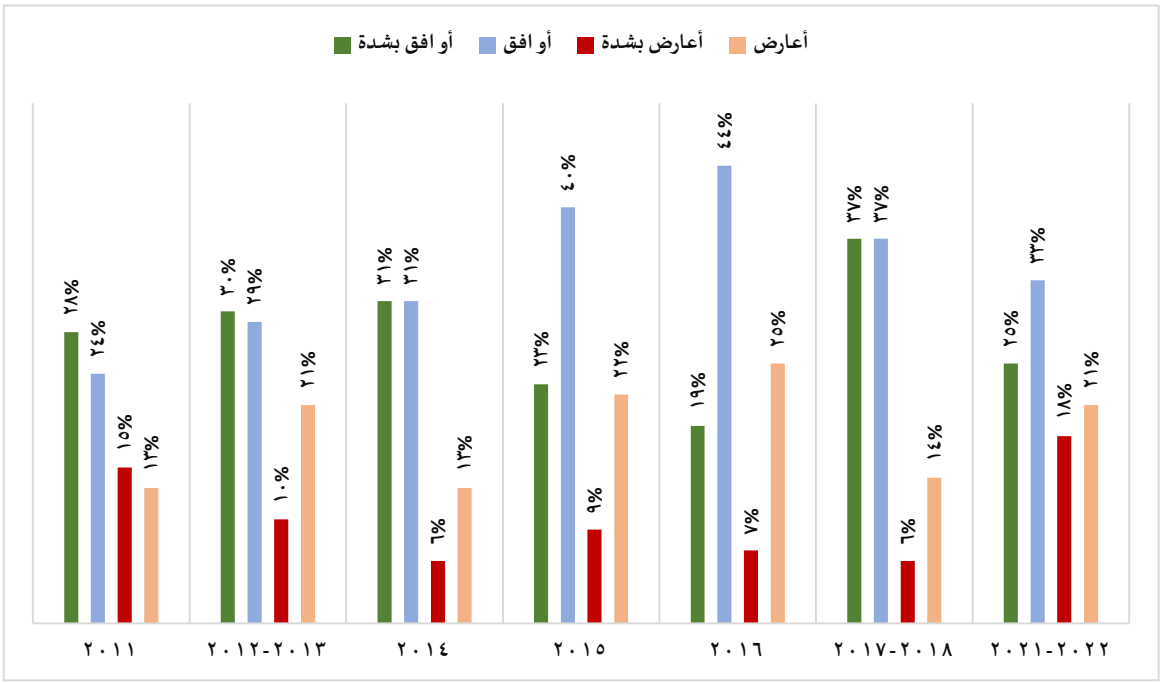

شكل رقم (41)

فصل الدين عن السياسة

إن تباين الاستجابات حول موقع الدين بين المجال الخاص والمجال العام يطرح بعض الاستخلاصات:

- الموقع المحوري للدين في المجال الخاص من خلال تعريف أغلبية المستجيبين لأنفسهم بأنهم متدينين.
- تأرجح الرأي في تأثير التدين على المعاملات مع الأخرين بين عدم اعتباره تفضيلًا في فترات وتفضيلًا في فترات أخرى مما يؤثر على إشكاليه في تأثير التدين على المعاملات الاجتماعية.
- الاتجاه إلى تفضيل ألا تتأثر الاختيارات والقرارات السياسية برجال الدين. وفيما يتعلق بالفصل بين الدين والسياسة، كانت الاتجاهات الغالبة بين الموافقة والموافقة بشدة مع بعض التأرجح عبر الفترات محل الاستطلاع.

ثالثًا: قيمة المواطنة – بعض الأبعاد السياسية والقانونية

تعددت الأبعاد التي مست قيمة المواطنة، حيث شملت الاهتمام بالشئون السياسية – وهو أول مستويات المشاركة السياسية– وكذلك المشاركة المدنية من خلال الانتساب للمنظمات المدنية. كما قام المؤشر باستطلاع الرأي في بعض الجوانب القانونية للمواطنة مثل المساواة أمام القانون والحق في محاكمة عادلة.

- **الاهتمام بالشئون السياسية** هو أول مستويات المشاركة السياسية، كان السؤال عن مدى الاهتمام بمتابعة الشئون السياسية، لوحظ من الاستجابات تراجع من أفادوا أنهم مهتمون جدًّا باستثناء دورة واحدة، وهي دورة 2012–2013 حيث كان الصراع السياسي محتدمًا في مصر بين أنصار الدولة المدنية والدولة الدينية في ذاك الوقت حيث كانت نسبة من أفادوا بالاهتمام (جدًّا) 29٪ وهي أعلى نسبة. تأرجحت الاستجابات بين مهتم ومهتم قليلًا وغير مهتم من دورة إلى أخرى، كان ما يقرب من ربع/خمس المستجيبين غير مهتم في كل الدورات باستثناء دورة 2012–2013 والتي شهدت أعلى نسب الاهتمام الشديد والعادي. كما كان نسب "مهتم" متأرجحة أيضًا، ولكنها كانت الأعلى على مدار الدورات 2017–2018 و2016 و2015 و2012–2013 على التوالي.

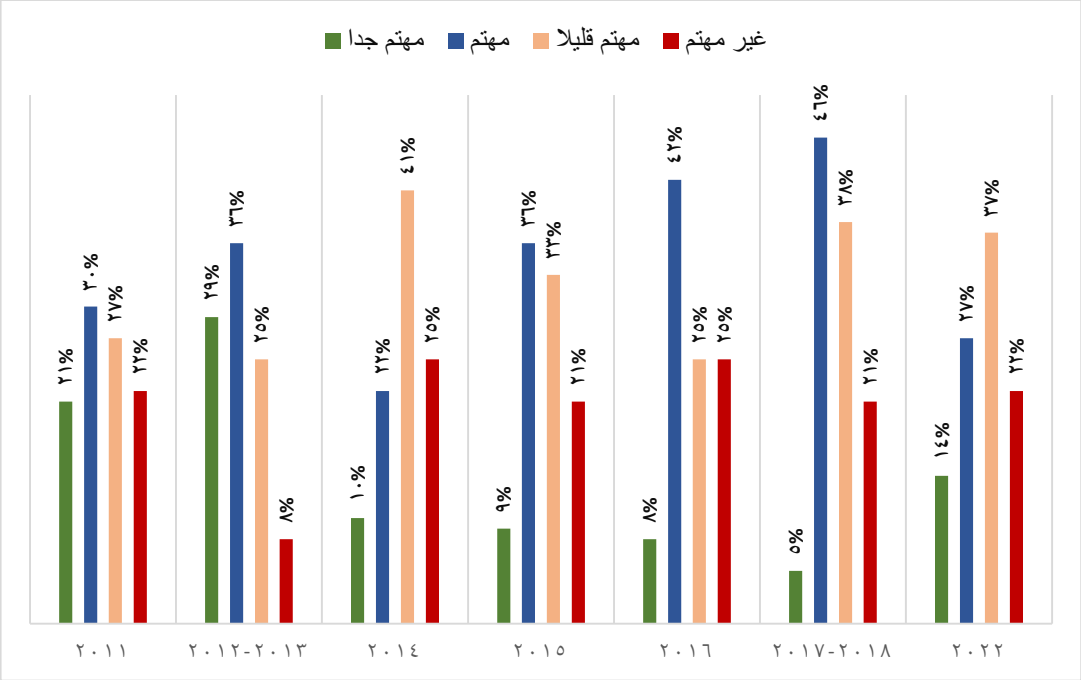

شكل رقم (42)

الاهتمام بمتابعة الشئون السياسية

وبمقارنة معدل الاهتمام السياسي في مصر بالمعدل العام لباقي البلدان العربية محل الدراسة، يلاحظ محدودية الفروق بما يؤشر على انخفاض واضح في درجة الاهتمام السياسي الشديد كما هو موضح بالشكل.

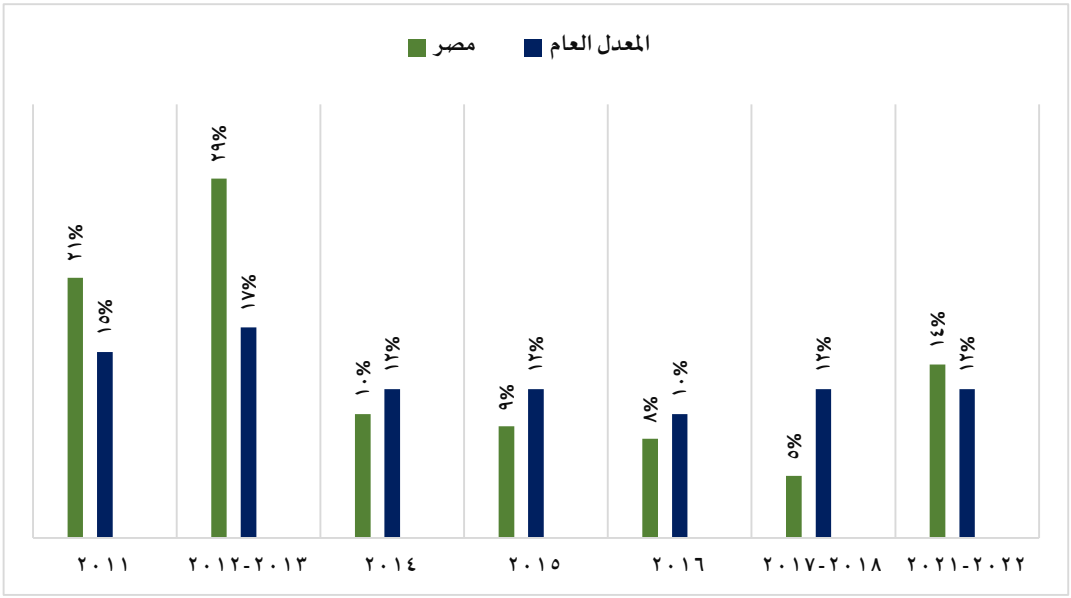

شكل رقم (43)

معدل الاهتمام السياسي في مصر وفي العالم العربي

- **الانتساب لمؤسسات ومنظمات أهلية/مدنية**

يمثل الانتساب لمنظمات أهلية ومدنية أحد أهم مؤشرات المشاركة المدنية، وقد أوضح التحليل الطولي للبيانات انخفاض نسب الانتساب لهذه النوعية من المنظمات، وبالمقارنة بالمعدل العام، فإن الأمر لا يختلف كثيرًا كما هو موضح بالشكل

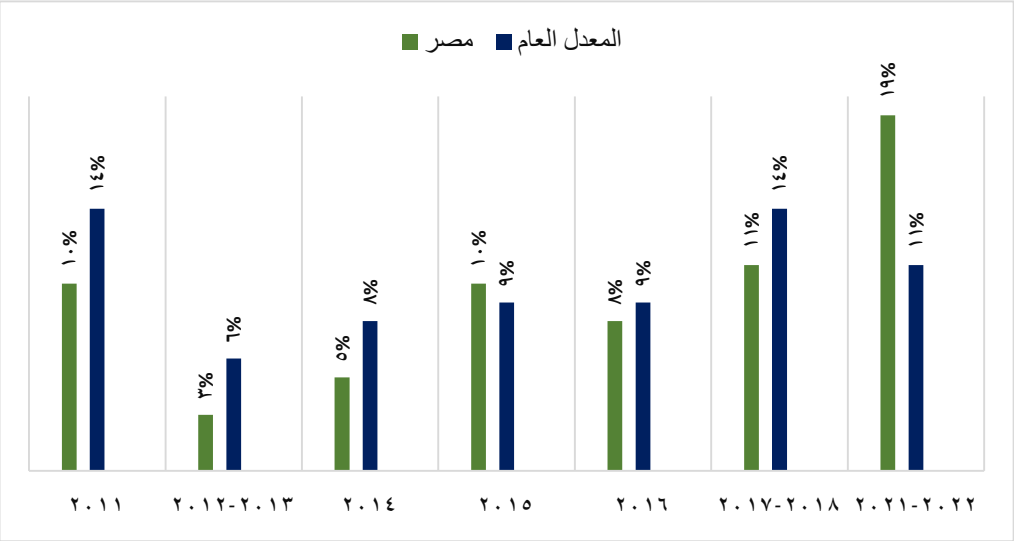

شكل رقم (44)

معدل الانتساب لمؤسسات ومنظمات أهلية/مدنية في مصر وفي العالم العربي

- **تطبيق المساواة أمام القانون**

المساواة القانونية تعني أن جميع الأفراد يخضعون لنفس القوانين، ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون تمييز بناءً على الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الوضع الاجتماعي، وهي تعد أحد المبادئ الأساسية لدولة القانون، ووفقًا للمادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي نصت على أن "كل الناس متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أي تمييز.

تتعدد أبعاد المساواة القانونية لتشمل المساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القضاء والحق في محاكمة عادلة. تم السؤال في المؤشر العربي على بعدين من أبعاد المواطنة القانونية وهما المساواة أمام القانون والحق في محاكمة عادلة.

كان السؤال الأول عن مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس، كانت الاستجابات الأكثر ظهورًا هي أن الدولة تقوم بتطبيق القانون بين الناس، ولكنها تحابي بعض الفئات.

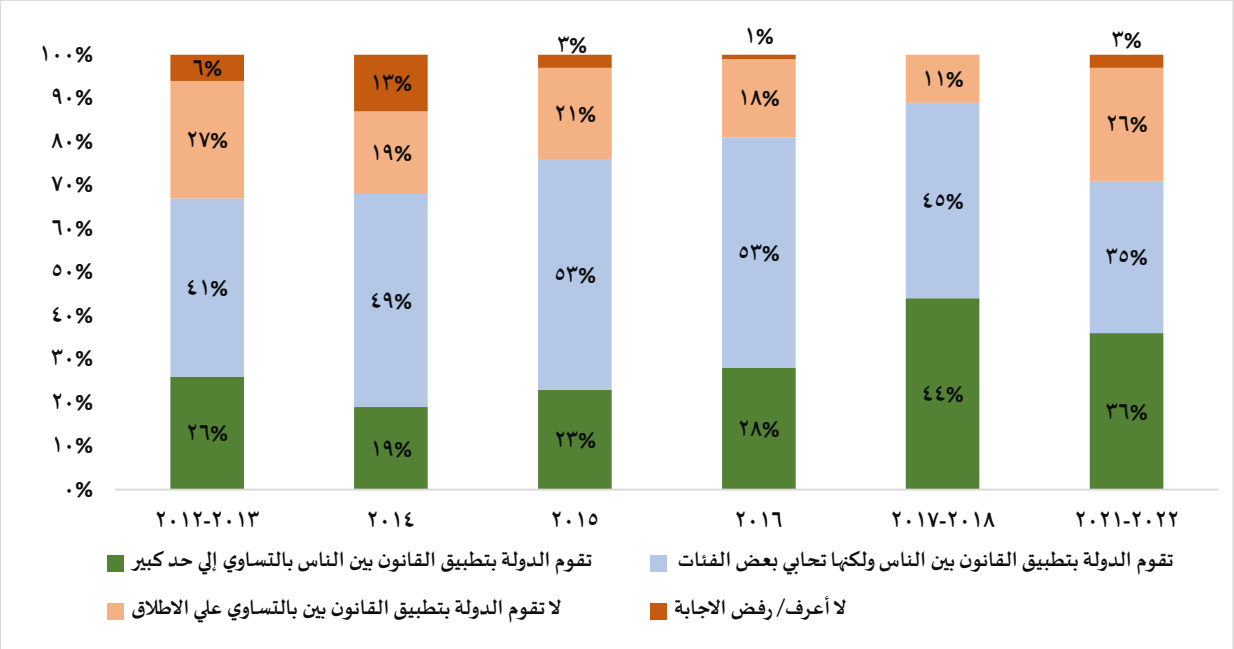

شكل رقم (45)

مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس

- **تطبيق مبدأ الحق في محاكمة عادلة**

عُني السؤال الثاني باستطلاع أراء المستجيبين عن تطبيق الحق في الحصول على محاكمة عادلة، كانت الاستجابات الأكثر ظهورًا لصالح أن المبدأ مطبق إلى حد ما

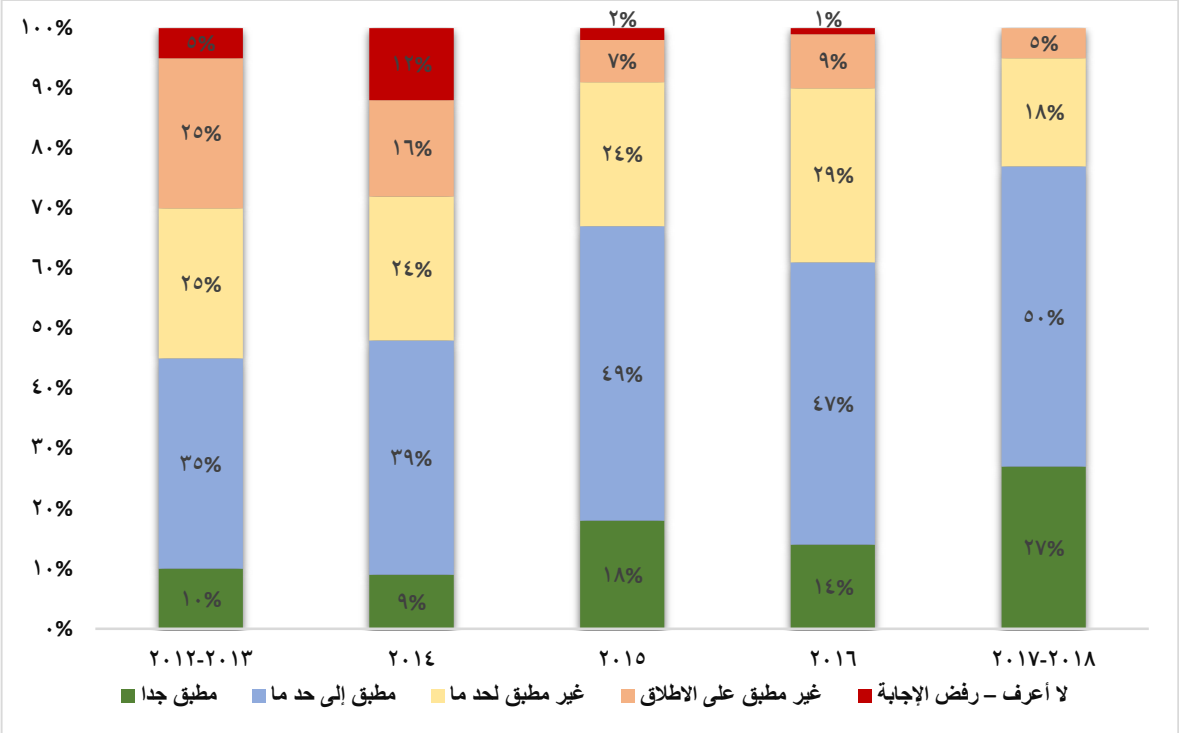

شكل رقم (46)

مدى تطبيق الحق في الحصول على محاكمة عادلة

الخلاصة

أولًا: الثقة في المؤسسات:

- تتمتع المؤسسة العسكرية المصرية بدرجة ثقة كبيرة مقارنة بالمعدل العام لكل البلدان محل الدراسة، مع بعض التراجع الطفيف في عامي 2015–2016، وهي الأعوام التي شهدت ذروة حرب مصر على الإرهاب.
- لم تتجاوز نسبة المستجيبين الذين عبروا عن ثقة كبيرة في الحكومة الـ 36٪، وصلت لأدنى مستوياتها في الأعوام 2012–2013 وهي الأعوام التي شهدت حكم الإخوان المسلمين. كان من أهم أسباب عدم الرضا الظروف الاقتصادية حيث أفادت النسبة الأكبر من المستجيبين إلى أنهم يواجهون مصاعب اقتصادية تتعلق بمستوى المعيشة، في حين كان مستويات الرضا عن الأمان مرتفعة خاصة في السنوات التي تلت ذروة الحرب على الإرهاب. وعلى وجه العموم، يشير الاتجاه العام لتراجع الثقة في الحكومات في كل البلدان محل الدراسة.
- وجود اتجاه عام يشير لدرجة ثقة محدودة في السلطة التشريعية، ويبدو أن هذا جزء من ظاهرة عامة في كل البلدان محل الدراسة. فقد تفاوتت الآراء حول قدرة البرلمان على تمثيل كل أطياف المجتمع، وكذلك دوره الرقابي.

- تتمتع المؤسسة القضائية بمستويات ثقة كبيرة في كل دورات المؤشر السبع محل التحليل، وبفارق كبير في بعض من هذه الدورات. كانت الدورة الأقل في الثقة هي الدورة 2012–2013 والتي شهدت الاعتداء الصارخ على السلطة القضائية في فترة حكم الإخوان المسلمين.
- شهدت الثقة في الشرطة تراجعًا كبيرًا في الفترات 2011–2013، وهذا أمر يرتبط بالطبع بما حدث منذ ثورة يناير 2011 من انفلات أمني، تلاه عدم استقرار وصراع سياسي شديد الوطأة في الفترة من 2012–2013، ثم تصاعد أعمال العنف ضد جموع المصريين من قبل الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الراديكالية بعد ثورة يونيو 2013. بدأت الثقة في جهاز الشرطة تعود تدريجيًّا منذ عام 2017–2018 مع استعادة الشرطة دورها وقدرتها على السيطرة على انفلات الأوضاع الأمنية.
- كانت الأحزاب السياسية أقل المؤسسات حظوظًا فيما يتعلق بالثقة السياسية سواء على مستوى البلدان محل التحليل ككل أو على مستوى مصر. وقد برر المستجيبون ذلك بعدم وجود أحزاب تعبر عن أفكارهم ومصالحهم.

خلاصة القول: إن الجيش هو المؤسسة الأولى التي تحظى بثقة كبيرة عبر الدورات السبع محل الدراسة، كما تقترب مستويات الثقة الكبيرة – مع بعض التباينات – بين الحكومة والشرطة والقضاء. تتراجع مستويات الثقة بشكل واضح في البرلمان وبشكل أكبر في الأحزاب السياسية.

ثانيًا: موقع الدين في الحياة العامة والسياسية

- الموقع المحوري للدين في المجال الخاص من خلال تعريف أغلبية المستجيبين لأنفسهم بأنهم متدينين.
- تأرجح الرأي في تأثير التدين على المعاملات مع الأخرين بين عدم اعتباره تفضيلًا في فترات وتفضيًلا في فترات أخرى مما يؤشر على إشكاليه في تأثير التدين على المعاملات الاجتماعية.
- الاتجاه إلى تفضيل ألا تتأثر الاختيارات والقرارات السياسية برجال الدين. وفيما يتعلق بالفصل بين الدين والسياسة، كانت الاتجاهات الغالبة بين الموافقة والموافقة بشدة مع بعض التأرجح عبر الفترات محل الاستطلاع.

خلاصة القول، الاتجاه الواضح نحو أهمية الدين في المجال الخاص، مع وجود تأثيرات متأرجحة على التعاملات، وهي جزء من المجال العام. كان الآراء تجاه العلاقة بين الدين والسياسة أكثر وضوحًا وأكثر ميلًا لوضع الحدود والحد من تأثيرات الدين على السياسة.

ثالثًا: قيمة المواطنة – بعض الأبعاد السياسية والقانونية

- تأرجح معدلات الاهتمام السياسي بدرجاته، مع الميل لانخفاض الاهتمام الشديد بدءًا من 2014. كما وضح أن الاهتمام والاهتمام الشديد ارتبط بالظروف السياسية المتوترة مثل الفترة 2012–2013. استقرت نسبة عدم الاهتمام عند ربع العينة عبر كل الدورات باستثناء الدورة 2012–2013.
- يمثل الانتساب لمنظمات أهلية ومدنية أحد أهم مؤشرات المشاركة المدنية، وقد أوضح التحليل الطولي للبيانات انخفاض نسب الانتساب لهذه النوعية من المنظمات، وبالمقارنة بالمعدل العام، يتضح أن هناك اتجاهًا عامًّا لانخفاض المشاركة المدنية.
- تتعدد أبعاد المساواة القانونية لتشمل المساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القضاء والحق في محاكمة عادلة. تم السؤال في المؤشر العربي على بعدين من أبعاد المواطنة القانونية، وهما المساواة أمام القانون والحق في محاكمة عادلة. فيما يتعلق بمدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس، كانت الاستجابات الأكثر ظهورًا هي أن الدولة تقوم بتطبيق القانون بين الناس، ولكنها تحابي بعض الفئات. فيما يتعلق بتطبيق الحق في محاكمة عادلة، كانت الاستجابات الأكثر ظهورًا لصالح أن المبدأ مطبق إلى حد ما.

الفصل الرابع

أهم ملامح التغير في منظومة القيم لدى الشباب خلال الفترة 2009 – 2014 من واقع مسح النشء والشباب

مقدمــة

في إطار بناء خط الأساس لمشروع المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية، تأتي هذه الدراسة لتتبع واستقراء نتائج مسح النشء والشباب المصري في دورتيه عامي 2009 و2014، سعيًا إلى التعرف على أهم ملامح منظومة القيم الثقافية لدى الشباب، ومدى ثباتها أو تغيرها خلال هذه الفترة البينية. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية القيم نفسها في تنمية الفرد والمجتمع. كما تزداد أهميتها لتجاوزها التحليل الآنى للقيم إلى قياس التغير أو التحول فيها ونوعيته كميًا وكيفيًا، واتجاهه سواء ايجابيًا أو سلبيًا، إذ بناء على نوعية هذا التغير واتجاهه، يمكن توجيه اهتمام القائمين على التخطيط التنموي لوضع البرامج والخطط المناسبة لتفعيل القيم الاجتماعية التي تدفع إلى تحقيق أهداف التنمية، وتقودها إلى الطريق الصحيح.

وأخيرًا، تكتسب هذه الدراسة تحديدًا، أهمية خاصة من تناولها لفئة الشباب والتي صنفتها الأمم المتحدة "بالفاعل الأول" في الحراك المجتمعي الهادف للتغيير والتحول نحو الأفضل. وتزخر مصر بشريحة سكانية شبابية ضخمة قابلة لغرس قيم جديدة، وهو ما يعطيها ميزة لا تتوافر في المجتمعات التي تعاني من الشيخوخة بقيمها السائدة المستقرة وغير القابلة للتغيير بسهولة.

موقع القيم والسلوكيات من التنمية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين ركنين أساسيين هما: التنمية كعملية تغيير، والاستدامة كبعد زمني. وتلعب القيم المغروسة في نفوس الأفراد دورًا مهمًا فى إحداث هذا التغيير المنشود من التنمية، فالأفكار والمعتقدات والرغبات تُشكل عوامل حاسمة في عملية تسيير التنمية، وتوجهها في هذا الاتجاه أو ذاك، أو في هذا المجال الاجتماعي أو ذاك.

على الجانب الآخر، تتطلب استدامة التنمية قيمًا ثقافية مساندة تُحفز السلوكيات التي تحافظ على ثمار التنمية، وترسخ احترام القانون، وتنشر احترام التنوع والاختلاف وعدم التمييز، ونبذ سلوكيات العنف بكل أنواعها. هذه القيم الثقافية هي القادرة على أن تجعل أي تغيير فى رأس المال البشري، إما قادر على الاستمرار، وإما معرض للتراجع السريع.

جدير بالذكر أن القيم الثقافية لا تحتكر التأثير فى التنمية، بل أيضًا التنمية لها تأثير فى القيم الثقافية، وتسعى لتحويلها، ففي حالات تكون القيم الثقافية هي المتغير التابع الذي يتأثر بمشروعات التنمية كمتغير مستقل، ومرة تكون القيم الثقافية هي المتغير المستقل الذي يؤثر في مشروعات التنمية، *فالعلاقة تبادلية بين* الطرفين.

ويعني ارتباط التنمية البشرية بالقيم الثقافية، ضرورة معرفة هذه القيم ورصدها وفهمها وتحليل تغيراتها والاسترشاد بها، عند تصميم البرامج الخاصة بعملية التنمية. فقد انتهت العديد من الدراسات (عبد الموجود،2013) إلى أن معظم مشروعات التنمية التي فشلت كان فشلها راجعًا إلى عاملين أساسيين هما: عدم إدراك المخططين والمشتغلين بالتنمية للثقافة السائدة في المجتمع الذي تطبق فيه تلك المشروعات، وثانيًا، الصعوبات التي يضعها أفراد المجتمع أنفسهم أمام المشروعات نتيجة لتمسكهم بثقافاتهم.

وفى هذا الإطار تبحث هذه الدراسة عن طبيعة القيم ذات الصلة بالتنمية الشاملة، لدى الشباب وأهم ملامح التغير فيها خلال الفترة الزمنية 2009 –2014، وذلك لأن تأسيس بنية ثقافية تنموية خاصة بمجتمع معين، يستدعي أولا وقبل كل شيء التعرف على واقع قيمه الثقافية كأول خطوة عند البناء، فإذا كانت القيم الثقافية للسكان الذين يستهدفهم التخطيط غائبة عن المخططين والذين يأملون أن يؤثّروا فيهم، فإن مصير هذه الخطط آيل إلى الفشل. وقد تم تقسيم الدراسة إلى:

- **مصـــــــادر البيانات**
- **الإجراءات المنهجيـــــة للدراسة**

– الســــــــؤال الرئيسي: ما ملامح التغير في القيم ذات الصلة بالتنمية الشاملة لدى الشباب خلال الفترة الزمنية 2009 –2014، وما العوامل أو المتغيرات التي ارتبطت بهذا التغير؟

– منهجية الدراسة.

– القيم موضع الدراسة.

–

- **نتائج الدراسة**

مصادر البيانات: مســح النشء والشبـاب في مصـر

تعتمد الدراسة الحالية على مسح النشء والشباب فى مصر. وهو أحد أكبر مسوح الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأول مسح ميداني يستهدف الفئة العمرية (10– 29 سنة)؛ ويقدم صورة شاملة عنهم تكشف أهم خمسة تحولات رئيسة في الحياة، وهي: التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والصحة، والمشاركة المدنية، والسياسية.

وقد عقدت دورته الأولى في عام 2009 بالتعاون بين مجلس السكان الدولي ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. وقد وصل عدد من تم مقابلتهم إلى 15,029 شابًا وفتاة داخل 11,372 أسرة معيشية. وعقب التحولات المهمة والجذرية التي شهدها المجتمع، مرورًا بثورتي 25 يناير عام 2011 و30 يونيو عام 2013، صمم ونفذ مجلس السكان الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر الدورة الثانية من المسح فى عام 2014، مستهدفًا إعادة المقابلة مع 10,916 شابًا من الذين شاركوا في مسح 2009، وهي مجموعة يبلغ عمرها فى هذا الوقت ما بين 13–35 عامًا. وبهذا يقدم مسح النشء والشباب المصري فى دورتيه قاعدة بيانات تتبعية فريدة حول حياة الشباب، تسمح بتتبع التغيرات التي طرأت على أوضاعهم قبل هذه التحولات السياسية وبعدها.

وقد صُمِّمت عينة مسح النشء والشباب المصري بحيث لا تكون البيانات ممثلة فقط على المستوى القومي، ولكن لتكون أيضًا ممثلة للمناطق الإدارية الستة الكبرى في مصر: المحافظات الحضرية، وريف الوجه القبلي، وحضر الوجه القبلي، وريف الوجه البحري، وحضر الوجه البحري، والمحافظات الحدودية، كما صممت خصيصًا لإدراج المناطق الحضرية غير الرسمية/ العشوائيات. وتُعد عينة المسح عينة طبقية، وعنقودية متعددة المراحل.

منهجيـــــة الدراســـة

هناك ثلاثة أساليب بحثية لدراسة التغير عبر الزمن، هي(Gad & Ahmed, 2006):

- تحليل البيانات المقطعية المتكررة Repeated Cross-Sectional Data Analysis: وهى تحليل المشـــاهدات المتكررة عن نفس الموضـــوع، في فترات زمنية مختلفة، وفي كل مرة يتم فيها طرح نفس الأسئلة على عينة مختلفة من الأفراد.
- تحليل البيانات الطولية :Longitudinal Data Analysis وهي تحليل المشـــاهدات المتكررة عن نفس الموضـــوع، في فترات زمنية مختلفة، وفى كل مرة يتم فيها طرح نفس الأســـئلة على نفس عينة الأفراد.
- تحليل البيانات الاسترجاعية Retrospective Data Analysis: وهي تحليل استجابات المستجيبين عن الأحداث الماضية في حياتهم. وهي الأقل شيوعًا، كما تميل إلى أن تكون أقل دقة بسبب صعوبات التذكر، ولكنها يمكن أن توفر رؤى مفيدة ومكملة للمعلومات الحالية في وقت المقابلة.

وتنتمي قاعدة بيانات مسح النشء والشباب إلى البيانات الطولية حيث تجمع دورتا المسح الأولى عام 2009، والثانية عام 2014 والتى أُجْرِيت فى نفس الموضوعات، وبنفس المنهجية، وعلى نفس العينة.

وتستند الدراسة الحالية إلى منهجية تحليل الاتجاهات القائمة فعليًا والتي لُوحِظت عبر الفترة الزمنية 2009–2014، لقاعدة البيانات التتبع التى وفرها مسح النشء والشباب. وذلك باتخاذ مسح عام 2009 كسنة أساس نستند إلى نتائجه فى رصد التغير خلال الفترة ما بين المسحين، وذلك من خلال مقارنة النتائج التي جُمِعت في مسح عام 2014 بنتائج سنة الأساس. وبذلك يمكننا الحصول على رؤية موسعة حول تغير/ثبات قيم واتجاهات الشباب في مصر خلال هذه الفترة.

القيم موضع الدراسة

فى إطار البيانات المتاحة، تتعرض الدراسة لمجموعة من القيم التى ترتبط بشكل أو آخر بالتنمية الشاملة واستدامتها، وهي:

– العمل	– الاستقلالية الفردية	– الثقة الاجتماعية
– التسامح	– التدين	– العدالة الاجتماعية

نتائج الدراسة

القيم وإن كانت تتصف بالثبات النسبي، إلا أنها تتغير بتغير المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، فهى ليست محصنة ضد التغير والتبدل، كما أن حجم وسرعة التغير في جوانبها المختلفة ليست واحدة، واستجابات الأفراد للتغير ليست متساوية. وسوف تتعرض الأقسام اللاحقة لدراسة مدى ثبات أو تغير بعض القيم التى لها أثر بالغ في عملية التنمية، سواء كانت ممهدة للتنمية المستدامة، أو دافعة لها، أو محققة لها، أو على الجانب الآخر معوقة لها، خلال الفترة البينية للمسحين.

1. قيم العمل: التحول في تراتبية قيم العمل وتدرجها

ينتشر البحث في قيم العمل على تخصصات متعددة مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية، ولهذا تعددت التعاريف والمفاهيم حتى بلغت من حيث الكم والنوع ما يصعب حصره أو تصنيفه، ومن بين هذه المجموعة الكبيرة والمتنوعة من الاختلافات، تبرز أربعة عناصر تشكل مفهوم قيم العمل (قندوز، 2017) هي:

- المعتقدات والمبادئ التي تمثل موجهات عامة للسلوك فى مجال العمل سواء فى اختياره أو أدائه أو مخرجاته.
- الأعمال المفضلة في المجتمع، والعمل الأكثر قيمة، ووجود أعمال مستحبة أو أعمال غير ذلك.
- الموقف السائد من: الوظيفة والعمل الحر، المسؤول عن تأمين فرص العمل والتشغيل.

ويمكن تصنيف قيم العمل إلى تصنيفات مختلفة، ومع ذلك فالتصنيف الأكثر شيوعًا هو بين قيم العمل (بوعطيط،2020) الجوهرية Intrinsic work values وقيم العمل الخارجية *work values* Extrinsic.

وللوقوف على التغير الذي حدث لقيم العمل خلال الفترة الزمنية 2009–2014. تم اختيار الأسئلة المشتركة بين دورتي مسح النشء والشباب الخاصة بأوضاع الشباب فى مجال العمل.

لم تشهد الفترة الزمنية الممتدة من 2009 - 2014، تغيرًا فى قيم العمل، وإنما شهدت تحولًا في تراتبيتها. فقد تحولت تفضيلات الشباب في الوظيفة الحالية أو المستقبلية نحو قيم العمل الجوهرية

وبناء على تمييز قيم العمل (جوهرية وخارجية)، تم تصنيف الخصائص المرغوبة في الوظيفة الحالية أو المستقبلية كما قدمها الشباب فى مسح عام 2009 إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتعلق بقيم العمل الخارجية وقد انحصرت فى عمل بأجر مناسب بنسبة 16,6٪، أما المجموعة الثانية فترتبط بقيم العمل الجوهرية وجاءت بنسبة 14٪: توزعت على وظائف تتناسب مع الخبرات أو المؤهلات، والذي جاء على رأس كافة الأسباب التى ذكرها الشباب، وبنسبة بلغت 8٪ يليها وبفارق كبير جهة عمل مناسبة 3,6٪ ويقترب من هذه النسبة عمل بموقع مناسب 2,4٪. أى أن تفضيلات الشباب في الوظيفة كانت تتجه نحو قيم العمل الخارجية.

جدول رقم (14)

الخصائص المرغوبة في الوظيفة

الخصائص المرغوبة في الوظيفة ٪*	عام 2009	عام 2014
قيم العمل الخارجية: عمل بأجر مناسب	16,6	9,3
قيم العمل الجوهرية:	14,0	23,2
1. عمل مناسب للخبرة/المؤهلات	8,0	13,8
2. عمل بجهة عمل مناسبة	3,6	6,6
3. عمل بموقع مناسب	2,4	2,8

المصدر: بيانات مسح النشء والشباب

إذا كانت هذه الأسباب التي قدمها الشباب لكونهم عاطلين عن العمل في عام 2009، فهل اختلفت هذه الأسباب عن تلك التي ذكرها نفس الشباب في عام 2014؟

تأتى الإجابة على هذا السؤال في جدول رقم (14) ومنه يتضح أن الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 حتى عام 2014، لم تشهد تغير فى قيم العمل وإنما شهدت تحولًا في تراتبية قيم العمل وتدرجها. فقد تحولت

تفضيلات الشباب في الوظيفة الحالية أو المستقبلية نحو قيم العمل الجوهرية: فعدم العثور على وظائف تتناسب مع الخبرات أو المؤهلات ثم البيئة التنظيمية للعمل (عدم وجود عمل بجهة أو موقع مناسب) أصبح العامل الرئيس الذي يلعب دورًا مهمًا في دفع الشباب إلى البطالة، بينما شهدت قيم العمل الخارجية كعدم وجود عمل بأجر مناسب تراجعًا خلال الفترة نفسها.

2. قيم الاستقلالية الفردية

يُعَرِف تقرير التنمية الاجتماعية (unescwa, 2018) قيم الاستقلالية بأنها قدرة الأفراد على التصرف بشكل مستقل، دون أن تمنعهم عن ذلك أية عوائق قانونية أو اجتماعية. ويُرجع التقرير أهمية هذه القيم لعدة اعتبارات، أهمها العلاقة الإلزامية بين الاستقلالية الفردية وعدة قيم جوهرية ذات صلة بالتنمية الشاملة والمستدامة، مثل المساواة في الدخل، والمساواة بين الجنسين، وتقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية، والمشاركة المدنية، والتعلق بالقيم الديمقراطية. ويعتبر التقرير أن الاستقلالية الفردية تقوم على قيم الحرية كقيم عليا من القيم الإنسانية، **وأن الحرية هى حرية المجتمع، كل المجتمع، وليس حرية فرد أو أفراد ولا حرية فئة أو طبقة.** وقد قاس التقرير الاستقلالية الفردية، بحرية الاختيار أو التحكم فى مسار الحياة، وحرية التعبير عن الذات.

وعلى ذلك واستنادًا إلى المتاح من أسئلة مشتركة فى دورتي المسح، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة التي انفرد بها مسح عام 2014 يمكن قياس قيم الاستقلالية الفردية بنفس مؤشرات التقرير بإضافة مؤشر الاستقلال الذاتي في العمل أو ثقافة العمل الحر، وحرية المشاركة السياسية، وذلك على النحو التالي:

2-1 القدرة على التحكم فى مسار الحياة

يشعر الشباب فى عينة المسح 2014 بمستويات عالية من الافتقار إلى التحكم الذي يمكنهم ممارسته فى صياغة مسار حياتهم. هذا الشعور يمكن استنتاجه من خلال الآتي:

- عدم الإحساس بالأمان الاقتصادي فى الحاضر، والذي ظهر من خلال الشواهد التالية:

– تدهورت ظروف عمل الشباب خلال الفترة الانتقالية، فعلى الرغم من تراجع معدل البطالة بينهم من16,1٪ في 2009 إلى 13,3٪ في 2014، إلا أن هذا التراجع لم يصاحبه زيادة في مستويات التشغيل. ولكن يرجع ذلك بالأساس إلى زيادة نسبة الشباب الذين قرروا أن يظلوا خارج قوة العمل ليأسهم من إمكانية الحصول على فرصة عمل مناسبة.

– استمر الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر حرمانًا في سوق العمل المصري من حيث معدلات البطالة، والأجور، والأمن والاستقرار الوظيفي.

- طغت الهموم الاقتصادية بشكل واضح على الهموم السياسية فيما يتعلق بالتحسينات التي يود الشباب بأن تتم في البلاد، فكان رأي الشباب في عام 2014 وبنسبة كبيرة تقدر بـ 71,5٪ بأن رفع مستويات المعيشة يقع على رأس الأولويات الرئيسية للبلد التي يتعين تحسينها، وجاءت بفارق كبير نسبة 9,6٪ من الشباب لتضع تحسين التعليم والرعاية الصحية على هذه القائمة، وهو ما يرتبط أيضًا بأولوية تحسين المستويات المعيشية وتأمين الاحتياجات الأساسية.
- ارتفاع نسبة الشباب فى عام 2014 الذين ذكروا أنهم يواجهون مشكلات في محاولة الزواج بالمقارنة بعام 2009، وربط هذه المشكلات بضغط تكاليف الزواج في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي سادت في أثناء الفترة الانتقالية. وقد تعددت الدراسات التي ربطت بين تأخر *سن الزواج* وكُلٍّ من *قلق المستقبل* والرضا عن الحياة.

- عدم الإحساس بالتفاؤل تجاه المستقبل، والذي ظهر من خلال التالي:

- فى مسح عام 2014 قيم الشباب مستوى تأكدهم من مستقبل حياتهم بدرجة عالية جدًّا من الشك. فعلى مقياس من (1= متأكد جدًّا) إلى (10= غير متأكد) قام الشباب عمومًا بتقييم مستوى تأكدهم من مستقبل حياتهم بمعدل (7,0). وقد عبر الذكور من الشباب عن مستويات أعلى قليلاً بدرجة (7,1) بالمقارنة بالشابات (6,9)، وكان شباب المحافظات الحضرية والحدودية إلى حد ما أقل تأكدًا من مستقبلهم بدرجات (7,3 و7,2 على التوالي) عن غيرهم من الشباب.
- وقد ارتبط يقين الشباب بالمستقبل بالتعليم، فقد كان تقييم الشباب الجامعي لمستوى تأكدهم من مستقبل حياتهم بدرجة (7,1)، فى حين تقييم الشباب الأمي بدرجة (6,6)، مما قد يعكس مفاهيم الشباب حول الفرص المتاحة أمامهم.
- وقد كانت الثروة أيضًا مرتبطة باليقين حول المستقبل وليس بغريب أن يعبر الشباب العاطل عن العمل بدرجة (7,4) عن عدم التأكد من مستقبلهم أكثر من الشباب العامل بدرجة (7,1)، أو خارج القوة العاملة بدرجة (6,9).
- وقد عبر الشباب الذين شاركوا في أي من الأنشطة الثورية منذ 25 يناير عن قدر أكبر من عدم اليقين بدرجة (7,5) أكثر من الذين لم يشاركوا بدرجة (7,0).

2-2 الاستقلال الذاتي في العمل

من بين قيم الاستقلالية الفردية: " قيمة الاستقلال الذاتي في العمل (مرقس،2015) "والتي تمثل قيمة أخلاقية مضافة إلى القيم الداعمة للفرد والمجتمع. وتعبر هذه القيمة بصفة عامة عن: مجموعة الأفكار والمعارف والقيم، التي تشكل نسقًا مركبًا يوجه سلوك الفرد نحو الاستقلال الذاتي في العمل. ويرتبط دائما بهذه القيمة، ما يعرف بثقافة العمل الحر وتعني: القيم والأفكار المتعلقة بالوعي بأهمية العمل الحر وتفضيل الاتجاه لهذا النوع من الأعمال، وذلك بفضل ممارسات متعددة تبدأ من المعرفة بالمهارات والخبرات التي يمتلكها الفرد، وماهية الطرق والوسائل والأساليب المستخدمة لهذا العمل.

وقد اهتم مسح النشء والشباب فى دورتيه برصد هيكل تشغيل الشباب المصري، كما اهتم بالتعرف على الشباب والفتيات الذين هم بالفعل أصحاب مشروعات أو اتخذوا خطوات فى هذا الاتجاه كوسيلة لدخول سوق العمل والبقاء فيه، فى ظل الصدمات الاقتصادية بعد الثورة (وهو ما يكشف عن سلوكيات فعليه وليست شغفًا أو اهتمامًا بالفكرة لم يتطور لسلوكيات).

ويكشف جدول رقم (15) عن إشارات على التحرك نحو الأعمال القائمة على القوى الذاتية والطموح الشخصي. ويمكن رصد هذه الإشارات من خلال زيادة نسبة الشباب الذين يعملون لحسابهم وأصحاب العمل من 3,7٪ إلى 13,1٪ بين الذكور العاملين، ومن 3,2٪ إلى 5,7٪ بين الإناث العاملات. هذه الزيادة فى المشاركة في العمل الحر وإن كانت مدفوعة بمحدودية الوظائف الحكومية إلا إنها بداية تغيير تدريجى لثقافة العمل الحكومي والتحول للعمل الحر ولا سيما عند المرأة، كما إنها مؤشر إيجابي عن تنامي قيمة الاستقلالية في العمل لدى الشباب خلال عامي 2009 و2014، فقد جاءت أبرز الحوافز التي تدفع الشاب لأن يصبح صاحب مشروع – في رأيه – هو نيل الاستقلالية، وليس السعي إلى دخل إضافي.

جدول رقم (15)

نسب الشباب الذين يعملون لحسابهم

	عام 2009	عام 2014
	3,2	5,7
	3,7	13,1
	3,6	12,1

3-2 حرية الرأي والتعبير

شهدت مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 إلى 2014 أحداثا وتحولات سياسية كبيرة، سبقتها احتجاجات واسعة، هذا الحراك لا بد أنه ترك أثرًا –بطبيعة الحال– سواء بالسلب أو الإيجاب في نفوس غالبية المصريين، وخاصة لدى النشء والشباب الذي شارك في الثورة وتابع كافة تفاصيلها وقد كان لهذه التحولات آثار كبيرة على حرية التعبير عن الذات، وبخاصة فى مراحل الثورة الأولية. إلا أن الفترة الأحدث عهدًا شهدت حواجز أمام هذه الحرية، يبدو أن لها صلة بالمناخ السياسي الجديد والوضع الاجتماعي الذي غلبت عليه الفوضى في أعقاب هذه الأحداث ولتوضيح مراحل "التحول" نستعرض ما يلي:

- يوضح مسح النشء والشباب لعامي2009، 2014 أن الشباب كانوا غير مهتمين بالأمور السياسية وغير منخرطين فيها، وأن نسبة 16٪ فقط منهم في عمر 18 – 29 سنة هم فقط الذين صوتوا في الانتخابات السابقة، ثم كان التحول الجذري الواضح من عدم الاهتمام بالأنشطة السياسية إلى الإقبال على التصويت فى الدورات الست للانتخابات أو الاستفتاءات فى الفترة من مارس 2011 الى ديسمبر 2012 بمعدلات مشاركة بلغت بين (52٪ إلى 65٪).
- انفتاح الشباب على تقنية المعلومات والاتصالات، وكان هذا الانفتاح بوابة للتعبير عن أنفسهم، وإثارة الاعتراضات، والإفصاح عن آرائهم، وتحدى هياكل السلطة القائمة؛ وقد تجلّى هذا عندما استُخدِمت

وسائط الإعلام الاجتماعية لتنظيم وتعبئة التجمّعات العامة. وأصبحت منافذ الإعلام الاجتماعية جزءًا رئيسيًّا من الحياة اليومية للشباب. وقد وجد أن استخدام الشباب للإنترنت ووسائل الإعلام قد تزايد بشكل كبير فى السنوات الخمس من أقل من 10٪ عام 2009 إلى نحو 25,1٪ في 2014.

- إحجام أو تردد الشباب في التصريح حول مشاركتهم في الأنشطة الثورية، وهي: الاحتجاجات، والمشاركة في اللجان الشعبية، أو أي شكل من أشكال التنظيمات السياسية، منذ 25 يناير 2011 حتى وقت إجراء المسح. هذا التردد يمكن استنتاجه من التناقض الواضح بين إفادة الشباب أنفسهم عن مستوى مشاركتهم في هذه الأنشطة وكانت منخفضة، فلقد أبلغ 7,4٪ منهم أنهم شاركوا في أي من الأحداث السالف ذكرها، في مقابل هذا الانخفاض، كان ارتفاع معدلات تأكيدهم على مشاركة جميع هذه الفئات من أفراد الأسرة والأصدقاء. فأفادت نسبة 28,7٪ مشاركة أصدقائهم المقربين، وأفادت نسبة 17,6٪ بمشاركة أشقائهم، ونسبة 14,5٪ مشاركة آبائهم. ويمكن ربط إنكار المشاركة في مثل هذه الأحداث الثورية بحساسية المناخ السياسي في الفترة التي تم خلالها جمع بيانات مسح النشء والشباب 2014، والتي امتدت من أواخر شهر يوليو 2013 حتى أوائل عام 2014 وقد شملت هذه الفترة حملات على بعض الأحزاب السياسية، فضلًا عن إقرار قانون وضع ضوابط للتظاهر في نوفمبر من العام 2013 وعلى الرغم من التأكيد مرارًا وتكرارًا على المشاركين في المسح أن هويته ستبقي سرية.
- النظام الأبوي المهيمن هو التحدي الآخر الذي يواجه حرية التعبير، والذي يؤدي دورًا بارزًا في تقييد السلوك الفردي –وتحديدًا– للنشء والنساء، والذي ظهر– بشكل واضح– باستعراض نتائج المسح التي أسفرت عن أن معارضة الآباء والأمهات احتلت الترتيب الثاني في أسباب عدم المشاركة في الأنشطة الثورية. فقد أشارت نسبة 27,4٪ من الشباب أن الأم أو الأب قد منعهم منعًا باتًا من المشاركة فى الأحداث.

- شهدت الفترة البينية مستويات عالية من الافتقار إلى تحقيق الذات والشعور المتنامى بين الشباب بأنهم غير قادرين على التحكم فى حياتهم
- هناك مؤشـــرات على التغيير من قيم الامتثال والتبعية فى علاقات العمل إلى قيم تنمية الذات والاستقلالية
- انتشار قيم التعبير عن الذات، وبخاصة في المرحلة التمهيدية للثورة. إلا أن الفترة الأحدث عهدًا شهدت انخفاضًا.
- وجود فجوة في الاستقلالية الفردية بين الفئات الاجتماعية، حيث تتوزع قيم الاستقلالية بطرق غير متساوية بينهم، فالفجوة في أوساط الشباب قائمة في أكثر الأحيان بين الذكور والإناث وبين المناطق الجغرافية ووفقا لمستويات الثروة.

3. قيمتي الثقة الاجتماعية والتسامح

يؤكّد المختصـــون في علمي النفس والاجتماع على أن القيم الإنســـانية مترابطة (فرهود، عبد، 2023)، يكمل بعضـها بعضًـا، ومن بين هذه القيم المترابطة: الثقة الاجتماعية والتسـامح. فالثقة الاجتماعية – بمعنى الاعتقاد بأمانة الآخرين ونزاهتهم وموثوقيتهم – ضـرورية لتماسـك المجتمعات، وحيوية للتعاون الفعال، وحاسـمة للتنمية الاقتصـادية. بهذا المفهوم يتمتع الأشـخاص الذين يثقون بالغير، بمواقف وسلوكيات تشـاركية أقوى. ثم أن هؤلاء الأشـــخاص عمومًا أكثر تســـامحًا وتعاطفًا مع الآخرين. ويمكن التمييز بين مســـتويين من الثقة، الأول يقع في إطار المجموعات الاجتماعية المحدودة التي ينتمي إليها الفرد في العائلة، والحي، ومحيط العمل، والآخر يرتبط بالثقة العامة وينسحب على الثقة بالمؤسسات العامة، سواء كانت مؤسسات سياسية، أو اقتصادية، أو إعلامية، أو مؤسسات تشريع، أو عداها من تكوينات مؤسسية تُعنى بإدارة الشأن العام.

ويقدم مســح النشء والشــباب في دورتيه نظرة موجزة على التغير فى قيمة الثقة الاجتماعية بين الشــباب خلال الفترة الممتدة من 2009–2014؛ يتضح من خلالها النسبة المرتفعة (90,3٪) من الشباب التى رأت أن عليهم أن يكونوا حذرين في التعامل مع الآخرين، وذلك في مسح 2009، وبعد خمس سنوات تغيرت نسبتهم فى مسح 2014 فأصبحت (78,6٪). وهو ما يعني انخفاض مستوى ثقة الشباب بالآخرين طوال هذه الفترة، وإن كانت قد تحسنت في 2014.

وبرصد تصورات الشباب عن الثقة حسب مستوى التعليم نجد أن الشباب الأقل تعليمًا أكثر ثقة بالناس من الشباب الأكثر تعليمًا. ثم إن الرجال يميلون أكثر من النساء إلى امتلاك مستوى عال من الثقة الاجتماعية، ولكن التباين صغير إلى حد ما. وكان الشباب في المناطق الحضرية الأكثر قلقًا (أقل ثقة) عند التعامل مع الآخرين مقارنة بأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويمكن تفسير العلاقة بين المكان الذي يعيش فيه الشباب ومدى ثقتهم، بالروابط العائلية والعلاقات الاجتماعية التي تربط الناس بأشخاص آخرين، والتى بزيادتها، تزيد احتمالات ثقتهم. ويتوافق هذا التفسير بشكل جيد مع الوضع فى مصر. فلطالما كانت الإشادة بالمجتمعات المتماسكة في الريف، تمامًا كما كان الميل إلى تصوير الحياة في الضواحي على أنها معزولة وبلا جذور.

فيما يخص قيمة التسامح (عوض،2023)، فقد سُئِل الشباب عن تصوراتهم لوجود قيم التسامح فى المجتمع المصري باستخدام مقياس من 1 إلى 10 فأعطى المشاركون في مسح عام 2014 لقيمة "التسامح مع الآخرين" (5,7)، مع مستوى أقل من "التسامح الديني" (4,5). وكانت الفروق في تلك التصورات الخاصة بالقيم قليلة إلى حد ما عبر أغلب الخصائص الديموجرافية. وكان الفرق الواضح في هذه التصورات مرتبطًا بمحل الإقامة، ولكنه تجاوز نقطة واحدة في المقياس في حالات قليلة فقط.

قد يفسر تلك النزعة المحافظة تجاه التسامح الاجتماعي والديني خلال هذه الفترة:

ترتيب القيم والاحتياجات عند الشباب: قد ترجع هذه النزعة المحافظة إلى أن القيم المشكلة للنسق القيمي ليست لها نفس الأهمية أو الأولوية أو الترتيب عبر مراحل العمر المختلفة فالقيمة تحتل مكانتها لدى **الفرد** حسب حاجته إليها واهتمامه بها. وهي تتحرك على متصل (التبني – التخلي) داخل النسق القيمي. وفي ضوء هذا التدرج الهرمي للقيم لا يتحقق التقدم نحو الثقة بالآخرين، والتسامح إلا بعد إشباع القدرة على التحكم فى مسار الحياة.

إحباط قطاع عريض منهم نتيجة عدة أسباب منها: تجاهل وتشويه لدورهم في اندلاع ثورة 25 يناير، وإحساسهم بضياع ثورتهم وعودة «رجال مبارك» لتصدّر المشهد في البلاد مرة جديدة، وصولاً إلى قرار محكمة "النقض" فى 13 من يناير 2013 بإلغاء الحكم على مبارك بالسجن المؤبد 2012.. لتكون آخر انتكاسات الثورة 2013، واقعهم الاقتصادي والاجتماعي بعد مرور نحو أربعة أعوام على اندلاع «الثورة»، وقد أصبح أصعب.

4. قيـــم التـديـن

تعددت مفاهيم قيم التدين بتعدد التوجهات المعرفية والنظرية والمنهجية المختلفة، ومن بين هذه المفاهيم المتعددة تتبنى الدراسة التعريف (علي،2023) بأنها: المعتقدات والممارسات المشتقة من النصوص المقدسة لكل دين على حدة، والتي تملي على الإنسان على نحو ثابت اختياره أو نهجه السلوكي في المواقف المختلفة التي يعيشها أو يمر بها. وتصنف القيم الدينية إلى قسمين هما:

قيم دينية ظاهـــــرة: وهي ما يظهره الأفراد من التزامهم بالدين، مثل الالتزام بالرموز الدينية في الزي والمظهر، وأداء الشعائر التعبدية كالصلاة والصوم، والاحتفال بالأعياد الدينية، وغيرها، وهي ممارسات قد تُؤدى على سبيل العادة والرتابة، أو من أجل تسويق صورة إيجابية عن الذات، وكسب مكانة اجتماعية.

قيم دينية جوهرية: وهي القيم التي ترتبط بالدين كمفهوم عقائدي أو أخلاقي، والتي يمكن استخلاصها والاستدلال على وجودها من ملاحظة الميول والاتجاهات والسلوك الاجتماعي بصفة عامة.

ونظرًا لأن الدين عنصر محوري في النسيج الثقافي والروحي للشعب المصري، إذ يُؤثر في شعور الناس بالهوية وتوجهاتِهم الأيديولوجية والفكرية؛ كما يؤثر في قيمهم ويُحدد شكل مواقفهم تجاه المجتمع، فقد سعت الدراسة الحالية للوقوف على اتجاهات الشباب نحو ما ينبغي أن يكون عليه دور الدين في الشئون السياسية والحياة الشخصية للشباب فى مصر، وثبات أو تغير هذه الاتجاهات عبر الفترة الزمنية 2009–2014.

أولًا: العودة إلى التدين

من أجل قياس مستوى التدين لدى الشباب، استخدم مسح النشء والشباب أسلوب السؤال المباشر الذي يُتيح للمستجيب أنْ يُقرر مستوى التدين. ففي مسح عام 2009 طُرح على الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15–29 سنة سؤال حول ما إذا كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم متدينين، وذلك بصرف النظر عما أذا كانوا يحضرون دروس دينية أم لا؛ بمعنى أن المقياس الذي يهدف إلى معرفة مستويات تدين المستجيبين، هو مقياس يعتمد على تعريف المستجيبين الذاتي لمدى تدينهم.

وقد أجابت الأغلبية العظمي بنسبة 85,5٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 29 سنة بأنهم يرون أنفسهم متدينين، بينما أجابت نسبة 2,7٪ منهم بأنهم يرون أنفسهم متدينين جدًا، وذكرت نسبة 11,8٪ أنهم ليسوا متدينين.

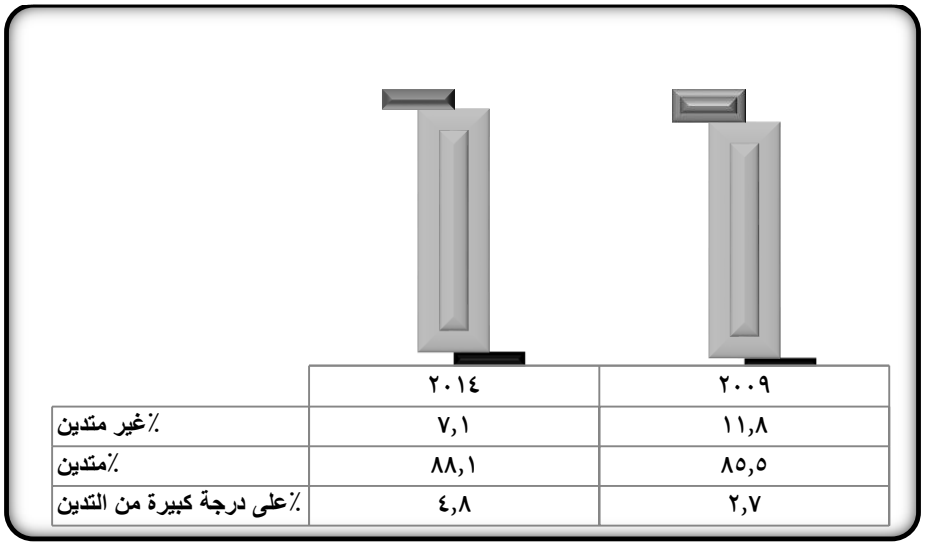

	٢٠١٤	٢٠٠٩
٪غير متدين	٧,١	١١,٨
٪متدين	٨٨,١	٨٥,٥
٪على درجة كبيرة من التدين	٤,٨	٢,٧

شكل رقم (47)

تعريف الشباب الذاتي لمدى تدينهم.

هذه التغيرات تثير تساؤلًا حول أسباب عودة الشباب للتدين، ومن التفسيرات (arabbarometer) التى قدمت للإجابة على السؤال:

- يعود ارتفاع نسب المتدينين من الشباب، إلى التحولات السياسية التى شهدها المجتمع فى هذه الفترة، حيث تصاعدت موجات من الأمل بين الشباب في أن ثمة تغيرًا اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واسع النطاق سوف يحدث. وعندما تأخر تحقيق هذا الأمل لم يعد أمام هؤلاء الشباب شيء سوى التمسك بالدين لعلها تحقق لهم أحلام التغيير. ويقترب كثيرًا من هذا التفسير: إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية بعد الثورة دفعت الشباب لأن يكفر بالديمقراطية ويفكر في الدين باعتباره الملاذ الأخير للخلاص من الأوضاع الطاحنة؛ فعدم الطمأنينة لما يمكن أن يحدث في الحاضر والمستقبل، هو ما يدفع الناس للتشبث بالدين الذي يمنحهم الأمل في غد أفضل وبالتالي يمنحهم الرغبة في الحياة والاستمرارية.
- تفسير آخر يرى غلبة الطابع الديني على أحداث تلك الفترة، وهي غلبة تعززت بعدما انحسرت الموجة الأولى كاشفة عن مشهد سياسي احتلته القوى الإسلامية، مما شجع الشباب على إظهار تدينهم والمفاخرة به، وهو ما انعكس في الأرقام الناتجة عن هذا المسح.

ثانيًا: تراجـع الـدور السيـاسي للديــن

إضـافةً إلى سـؤال الشـباب عن مسـتوى تدينهم، تضـمن المسـح مجموعة من الأسـئلة للوقوف على اتجاهات الشـباب نحو قضـايا قد تسـاق على أنها مرتبطة بالتدين، ومن شـأنها أن توضـح الدور الذي يمكن أن يقوم به الدين في توجيه آراء الشباب نحو بعض الموضوعات الأساسية، وتتضمن هذه المقولات:

- يجب على رجال الدين ألا يؤثروا فى قرارات الناس حول المسائل السياسية.
- يجب أن تكون الممارسة الدينية منفصلة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- لا ينبغى استخدام المساجد والكنائس فى التأثير على القرارات السياسية.
- أفضل لمصر لو أغلب الناس الذين لديهم معتقدات دينية قوية أن يتقلدوا مناصب رسمية.
- يجب على رجال الدين التأثير فى قرارات الحكومة.

المقولة الأولى: يجب على رجال الدين ألا يؤثروا فى قرارات الناس حول المسائل السياسية

عندما تم سـؤال الشـباب عن رأيهم في أنه لا ينبغي أن يكون لرجال الدين تأثير في قرار الناس حول الأمور السياسية، وافقت نسبة 36,7٪ من الشباب على هذه العبارة، ووافقت بشدة نسبة 36,2٪ منهم، بينما عارضت أو عارضت بشدة نسبة 11,1٪ فقط.

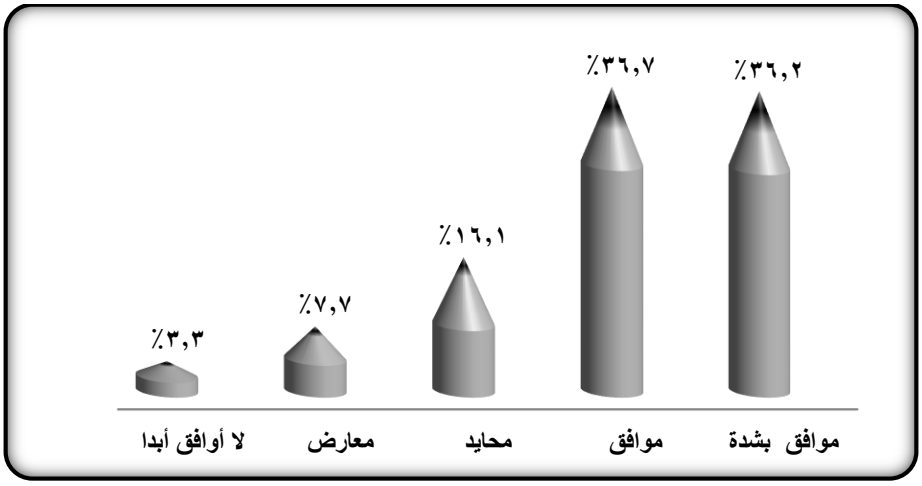

شكل رقم (48)

يجب على رجال الدين ألا يؤثروا فى قرارات الناس حول المسائل السياسية

المقولة الثانية: يجب أن تكون الممارسة الدينية منفصلة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية

وافق أغلبية الشباب على هذه المقولة بنسبة 63٪ مقابل معارضة 10,8٪، فى حين أن 26,2٪ كانوا محايدين.

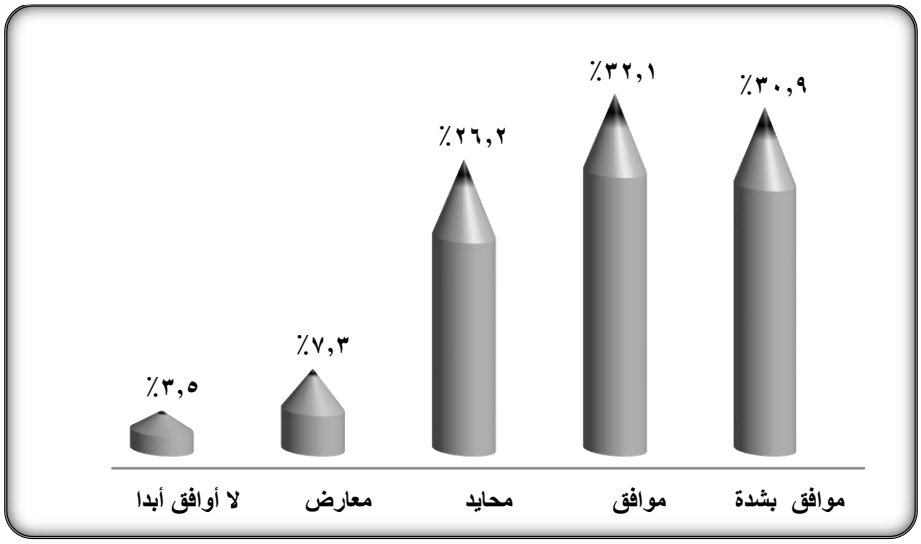

شكل رقم (49)

يجب أن تكون الممارسة الدينية منفصلة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية

المقولة الثالثة: لا ينبغي استخدام المساجد والكنائس فى التأثير على القرارات السياسية

وافقت نسبة 70٪ من الشباب أيضًا على أن المساجد والكنائس لا ينبغي أن تستخدم في التأثير على أراء الناس السياسية، بينما عارضت نسبة 10,1٪ فقط. وتشير تلك النتائج إلى أن أغلبية الشباب لا يؤيدون أن تقوم الشخصيات والمؤسسات الدينية بالتأثير على الآراء السياسية لأتباعها.

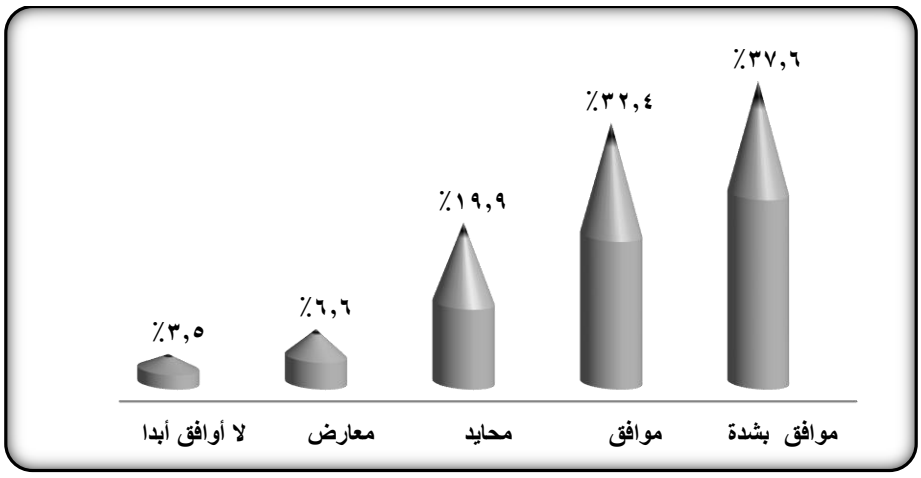

شكل رقم (50)

لا ينبغى استخدام المساجد والكنائس فى التأثير على القرارات السياسية

المقولة الرابعة: أفضل لمصر لو أغلب الناس الذين لديهم معتقدات دينية قوية أن يتقلدوا مناصب رسمية

ومن ناحية أخرى، كان للشباب آراء مختلفة فى ما إذا كان من الأفضل لمصر أن يشغل عدد أكبر من الناس ذوي المعتقدات الدينية القوية مناصب عامة. فقد عارض أقل من النصف بقليل ذلك، بينما كانت نسبة 30,6٪ محايدين ونسبة 24,3٪ مؤيدين.

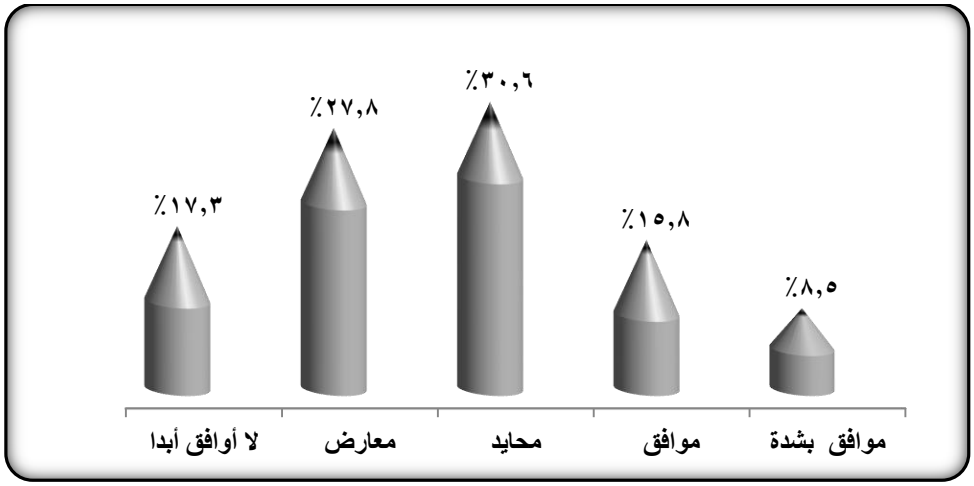

شكل رقم (51)

أفضل لمصر لو أغلب الناس الذين لديهم معتقدات دينية قوية أن يتقلدوا مناصب رسمية

المقولة الخامسة: يجب على رجال الدين التأثير فى قرارات الحكومة

- كان رأي الشباب حول أن يكون لرجال الدين قدرة على التأثير في القرارات الحكومية مشابها للرأي السابق، مع أن نسبة أكبر من الشباب عارضوا هذه الفكرة.

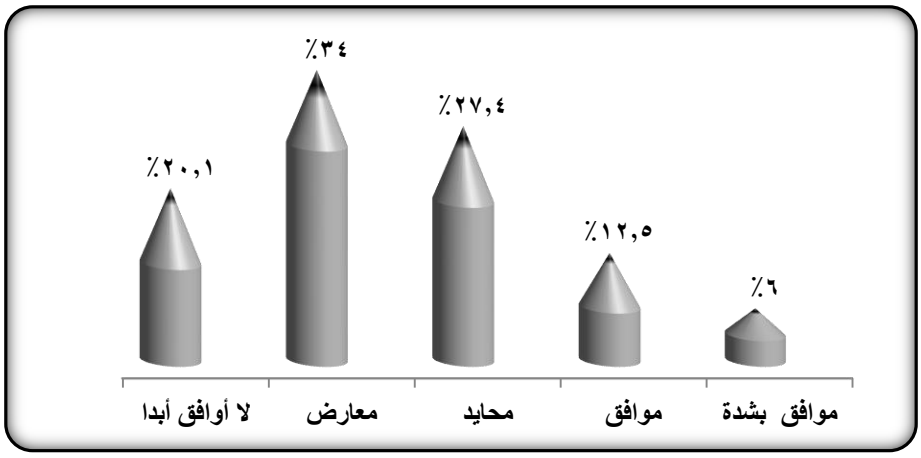

شكل رقم (52)

يجب على رجال الدين التأثير فى قرارات الحكومة

- على صعيد فصل الدين عن السياسة، فالنتائج تدل على أن أغلبية الشباب لا يدعمون الدور القوي للدين في الحياة السياسية.

- مع أن أغلبية الشباب تعرف نفسها بأنها "متدينة أو على درجة كبيرة من التدين"، إلا أن عامل التدين ليس عاملًا محددًا أو أساسيًا فى المواقف تجاه دعم الدور القوي للدين في الحياة السياسية فأكثرية الشباب مع فصل الدين عن السياسة. وربما يُفسر هذا بأن مفهومهم لدور الدين في السياسة لا يُقصد به دور القيم الدينية الأخلاقية، وإنما دور المؤسسات دينية أو رجال دين.
- أشارت نتائج هذه الدراسة سابقًا إلى انخفاض معدلات الثقة بين الشباب والآخرين، وتدل النتائج الأخيرة على اتساع دوائر الشك لتمتد لرجال الدين، وكلها مؤشرات على الرغبة فى التحرر من السلطتين الدينية والاجتماعية، أو قد تؤشر إلى ضعف الروابط الاجتماعية التي تربط الشباب بالمجتمع.

5. قيم العدالة الاجتماعية

يرتبط مفهوما العدل والمساواة ببعضهما، إلّا أن العدل لا يكون دائمًا بالمناصفة والتكافؤ بين الأطراف في مختلف القضايا والأمور، حيث تضفي العدالة الإنصاف عند المعاملة، بحيث إذا تشابهت حقوق الطرفين فتكون المساواة بالإنصاف بينهما، أمّا إذا تباينت الحقوق فيأخذ كل طرف من الأطراف ما يستحقه تمامًا، حتّى لو كانت النتيجة غير متكافئة، وبالتالي فالعدالة ليست بالضرورة تحقيقًا للمساواة.

وقد قام مسح النشء فى عامى 2009 و2014 بقياس اتجاهات الشباب فى المرحلة العمرية من ١٥–٢٩ سنة، بشأن مختلف قضايا النوع ومن بينها، التمييز فى التعليم، وأولوية التوظيف، وتوزيع الأعمال الأسرية، والسلطة والطاعة بين الأخوة، وقسمت الإجابات على هذه الأسئلة إلى: أوافق، لا أوافق، ولا أعرف. وبالاطلاع على هذه الاستجابات، يمكن التعرف على تغيرات أو تحولات مواقف الأجيال الشابة إزاء الأدوار الاجتماعية والحقوق المتساوية للمرأة والرجل، ولان هذه البياناتِ تدور حول فترة التحولات السياسية التى شهدها المجتمع، مرورًا بثورتي عام 2011 و2013، فإنها تتيح التحقق من تأثير هذه الأحداث في قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين فى التعليم

فى مسح عام 2009، سئل الشباب عما إذا كانوا يعتقدون أن تعليم الأولاد أكثر أهمية من تعليم البنات، وقد جاءت معارضة غالبية الشباب من الذكور والإناث للتمييز فى التعليم، بيد أن معارضة الإناث كان أكبر بنسبة بلغت 86,0٪ بالمقارنة بنسبة 64,4٪ من الذكور.

وفى الدورة الثانية للمسح عام 2014، استمر معارضة غالبية الشباب من الذكور والإناث للتمييز فى التعليم، وبقى دعم الشابات أكبر بنسبة بلغت 67,2٪ بالمقارنة بنسبة 47,1٪ من الشباب الذكور.

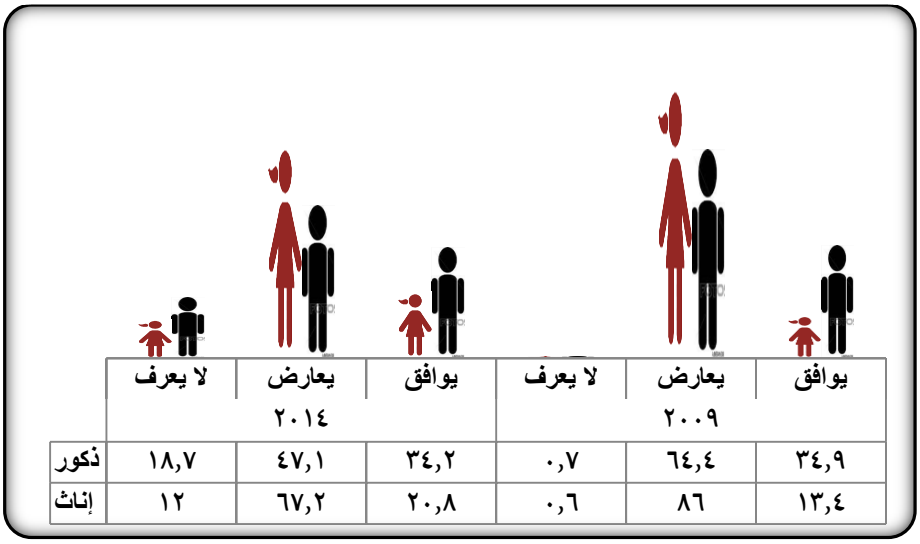

	لا يعرف	يعارض	يوافق	لا يعرف	يعارض	يوافق
		٢٠١٤			٢٠٠٩	
ذكور	١٨,٧	٤٧,١	٣٤,٢	٠,٧	٦٤,٤	٣٤,٩
إناث	١٢	٦٧,٢	٢٠,٨	٠,٦	٨٦	١٣,٤

شكل رقم (53)

آراء الشباب حول عبارة " تعليم الأولاد أكثر أهمية من تعليم البنات "(٪)

هذه هى اتجاهات الشباب حول المساواة فى التعليم في عامي 2009 و2014، فما هو التغير الذي طرأ عليها ما بين العامين؟

الاقتصار على التحليل المقطعي للنتائج (تحليل نتائج كل مسح على حدة) قد يدفعنا لاستنتاج مدى إيجابية هذه النتيجة فقد استمر دعم الشباب للمساواة بين الجنسين فى التعليم مع تفوق الشابات على الذكور في مناصرة هذه المساواة، بيد أن التحليل الطولي للنتائج وتتبع التغيرات مع مرور الوقت يكشف عكس ذلك، **فقد زادت اتجاهات الإناث المؤيدة للتمييز في التعليم خلال الفترة البينية**، والذي يتضح من خلال:

- تراجعت معارضة الذكور للتمييز في التعليم خلال الفترة البينية (من 64,4٪ إلى 47,1٪)، مع ثبات الاتجاهات المؤيدة له (من 34,9٪ إلى 34,2٪).
- تراجعت معارضة الإناث للتمييز في التعليم خلال الفترة البينية (من 86٪ إلى 67,2٪)، وزاد تأييدهن لهذا التمييز (من 13,4٪ إلى 20,8٪). وهو زيادة غير منطقية أو مفهومة، فكيف تشارك المرأة في الترسيخ لظلم وتهميش بنات جنسها.
- كان التراجع عند الإناث أسرع (19نقطة مئوية) مقابل (17نقطة مئوية) للذكور.
- تغير في التطور الإيجابي لمسار الاتجاهات نحو المساواة في التعليم، فقد تعطلت هذه الحركة في أفضل تقدير وتدهورت في أسوأ تقدير خلال هذه الفترة.

الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين فى أولوية التوظيف

عند سؤال الشباب في مسح 2009 عما إذا كانوا يعتقدون أن للرجال الأولوية في الحصول على الوظائف أكثر من النساء عندما تقل فرص العمل المتاحة، كانت موافقة الذكور 92,8٪، والإناث 80,9٪. وفى مسح عام 2014 ظلت غالبية المشاركين من الذكور 68,1٪ ومن الإناث 52,1٪ يدعمون أولوية الرجال في الحصول على الوظيفة، وإن كان موافقة الشابات أقل.

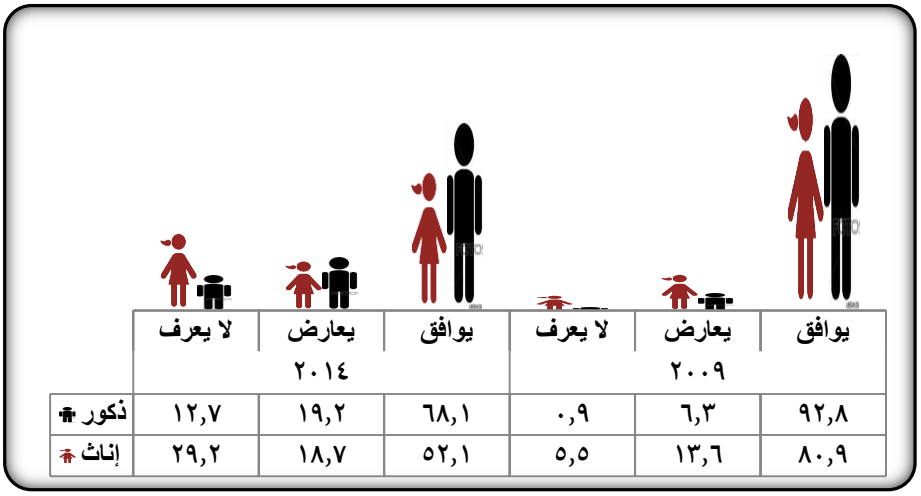

	٢٠١٤			٢٠٠٩		
	لا يعرف	يعارض	يوافق	لا يعرف	يعارض	يوافق
ذكور	١٢,٧	١٩,٢	٦٨,١	٠,٩	٦,٣	٩٢,٨
إناث	٢٩,٢	١٨,٧	٥٢,١	٥,٥	١٣,٦	٨٠,٩

شكل رقم (54)

آراء الشباب حول عبارة "عندما تقل فرص العمل، فإن الأولوية يجب أن تكون للرجال وليس للإناث"(٪)

هل حدث تغير فى اتجاهات الشباب حول المساواة فى الحصول على وظيفة خلال الفترة 2009 –2014، وما اتجاه هذا التغير؟

تعتمد الإجابة عن هذا السؤال، على التحليل الطولي للنتائج، والذي يكشف عن حدوث تغير إيجابي ضد التمييز بين الجنسين في الحصول على وظيفة والذي يتضح من خلال:

– تراجع تأييد تمييز الرجل في الحصول على وظيفة، سواء بين الذكور من (92,8٪ – 68,1٪)، أو بين الإناث من (80,9٪ – 52,1٪). وكان التراجع عند الإناث أسرع (28,8 نقطة مئوية) مقابل (24,7 نقطة مئوية) للذكور.

تراجعت الاتجاهات المؤيدة لتمييز الرجل في الحصول على وظيفة خلال الفترة البينية، وكان التراجع عند النساء أسرع دعم المرأة لأفضلية حصول الرجل على فرص العمل وإن انخفضت شدته، إلا أن استمراره تعبير عن أن هذا التمييز يرتبط بأفكار المرأة نفسها المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفا معاديا للمرأة

– الشابات لديهنّ وجهة نظر أكثر تقليدية، فبالرغم من زيادة معارضة الذكور لهذا التمييز (من 6,3٪ إلى 19,2٪) وكذلك للإناث من (13,6٪ إلى 18,7٪). إلا أن الزيادة عند الإناث كانت أقل (5 نقطة مئوية) مقابل (13 نقطة مئوية) للذكور.

الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين فى الأعمال المنزلية

تلعب المرأة دورًا رائدًا في "اقتصاد الرعاية" في الدول العربية، حيث تؤدي في المتوسط أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر بقدر 4,7 مرات أكثر من الرجل – وهي أعلى نسبة بين الإناث والذكور في أي مكان في العالم. هذا عن الدول العربية، أما بالنسبة لمصر (أسعد وآخرون، 2020) فالمؤشرات التالية توضح أن:

- أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر محددة بدرجة كبيرة بالنطاق الخاص للأسر المعيشية، وتقع في الأساس على عاتق النساء والفتيات.
- يعد الزواج إحدى المحددات الرئيسية في زيادة استهلاك الوقت في الرعاية. حيث تقضي النساء المتزوجات سبعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال المتزوجون في الأعمال المنزلية، في حين تقضي النساء غير المتزوجات ستة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال غير المتزوجين في الأعمال المنزلية.
- تقضي النساء تقريبًا نفس القدر من الوقت في أعمال الرعاية سواء كن موظفات أم لا، وبالتالي فإنهن يجدن أنفسهن أمام خيارين، إما البقاء خارج سوق العمل وإما العمل في دوامين، أحدهما في المنزل والآخر في مكان العمل، مما يعيق من قدرتهن على المشاركة في الاقتصاد مدفوع الأجر. ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم توافر/كفاءة خدمات الرعاية مدفوعة الأجر، مما يحد من قدرة النساء (وأرباب المنازل) على تحويل بعض من مسئوليات الرعاية الواقعة على عاتقهن إلى السوق.

وللتعرف على اتجاهات الشباب نحو المساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية قام مسح النشء والشباب عامي 2009 و2014 بسؤال المشاركين عما إذا كانوا يرون بأن على الأولاد أن يسهموا في الأعمال المنزلية مثلهم مثل البنات. وقد كشفت إجابتهم عن ما يلي:

في عام 2009، كانت الإناث أكثر موافقة وبنسبة 41٪ على ضرورة مساهمة الأولاد والبنات في الأعمال المنزلية بالتساوي مقابل 27,1٪ للذكور، كما كان الذكور أكثر معارضة لهذا الرأي وبنسبة 72,5٪ مقابل 57,9٪ للإناث. ولم يتغير الوضع كثيرا في مسح 2014 فالإناث أكثر موافقة وبنسبة 36,1٪ على ضرورة مساهمة الأولاد والبنات في الأعمال المنزلية بالتساوي مقابل 20,3٪ للذكور. كما كانوا الأقل معارضة. وبتتبع التغيرات التي حدثت على مدار الفترة البينية يتضح ما يلي:

- التغير في درجة أو شدة اتجاه الشابات نحو المساواة بين الجنسين في المشاركة في الأعمال المنزلية من (41٪ إلى52,1٪)، وتراجع معارضتهن من (57,9٪ إلى 31,5٪).

- التغير السلبي في توجهات الشباب الذكور نحو المساواة بين الجنسين في المشاركة في الأعمال المنزلية، حيث تراجعت موافقتهم من (27,1٪ – 20,3٪)، كما تراجعت معارضتهم أيضًا، من (72,5٪ – 51,3٪). يأتي خطورة هذا التغير السلبي من أن مشاركة الرجال في أعمال الرعاية والتدبير المنزلي، تشكل مثالاً يحتذى به الأولاد في الأسرة، والذكور منهم بنوع خاص، مما يؤثر على تكوين صورة ذهنية لديهم، لا تفرق بين أدوار اجتماعية تُخصص للرجال وأخرى للنساء، وهذا ما يساعد على نشر ثقافة مبنية على المساواة بين الجنسين في المجتمع.

- هذا التغير السلبي في توجهات الشباب الذكور مؤشر على التنشئة الاجتماعية الخاطئة، وهى تنشئة إن كان يُلام فيها الرجل فإن اللوم الأكبر يقع على عاتق المرأة. فهي الطرف المسؤول عن زرع الأفكار والقيم في وجدان النصف الآخر.

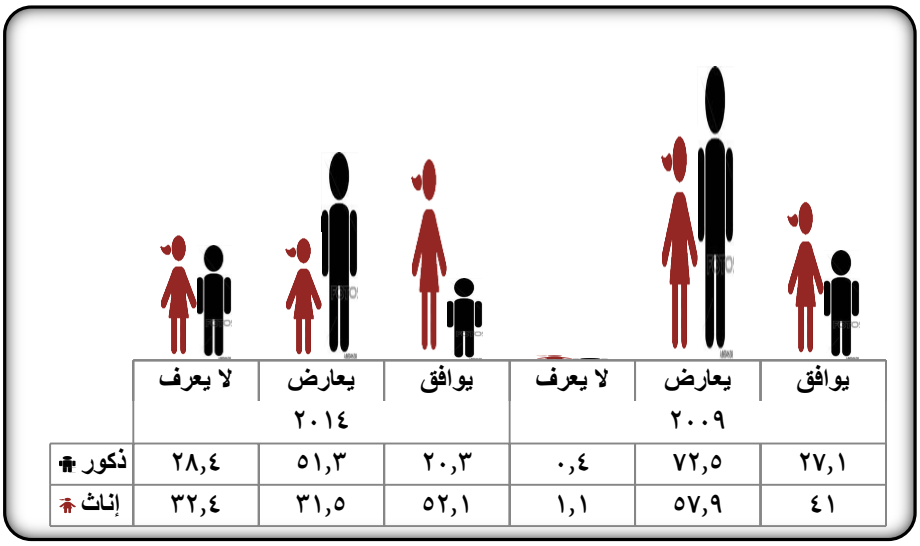

	لا يعرف	يعارض ٢٠١٤	يوافق	لا يعرف	يعارض ٢٠٠٩	يوافق
ذكور	٢٨,٤	٥١,٣	٢٠,٣	٠,٤	٧٢,٥	٢٧,١
إناث	٣٢,٤	٣١,٥	٥٢,١	١,١	٥٧,٩	٤١

شكل رقم (55)

آراء الشباب حول المساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية (٪)

الاتجاهات نحو التمييز بين الجنسين فى السلطة أو الوصاية على النفس

تبدأ جذور التمييز بين الجنسين من داخل الأسرة، فهي من تكسب الأبناء الدور المتوقع منهم، وذلك وفقًا لما هو محدد في الثقافة المجتمعية والتفسيرات الدينية التي يتلقونها وقد تكون مغلوطة. ومن مظاهر التمييز التي تناولها مسح النشء والشباب في عامي 2009 و2014: أن البنت ولو كانت أكبر أفراد الأسرة وكان لها أخ

صـغير فينبغي أن تطيع الأخ، فتكون كلمته مسـموعة وكلمة البنت لا صـدى لها. فإذا تزوجت يتم تقييدها عن تسيير مال البيت بحجة أن الزوج وحده القرار في إنفاق المال في المنزل كمظهر آخر من مظاهر التمييز. وقد كشفت النتائج عن ما يلي:

أولًا: عبارة: "البنت يجب أن تطيع أخيها، حتى إذا كان أصغر منها"

فى مسـح عام 2009، سـئل الشـباب عما إذا كانوا يعتقدون أن البنت يجب أن تطيع أخيها، حتى إذا كان أصـغر منها، وقد جاء دعم غالبية الشـباب الذكور لهذه المقولة بنسـبة بلغت 70,7٪، على عكس الإناث كان النسبة الأكبر 50,2٪ معارضات لهذه المقولة.

وفى الدورة الثانية للمسح عام 2014، استمر تأييد غالبية الشباب من الذكور لهذه المقولة بنسبة بلغت 67,5٪، وانضمت إليهم الشابات بنسبة تأييد بلغت 53,1٪.

- يكشف التحليل الطولي للنتائج وتتبع التغيرات مع مرور الوقت

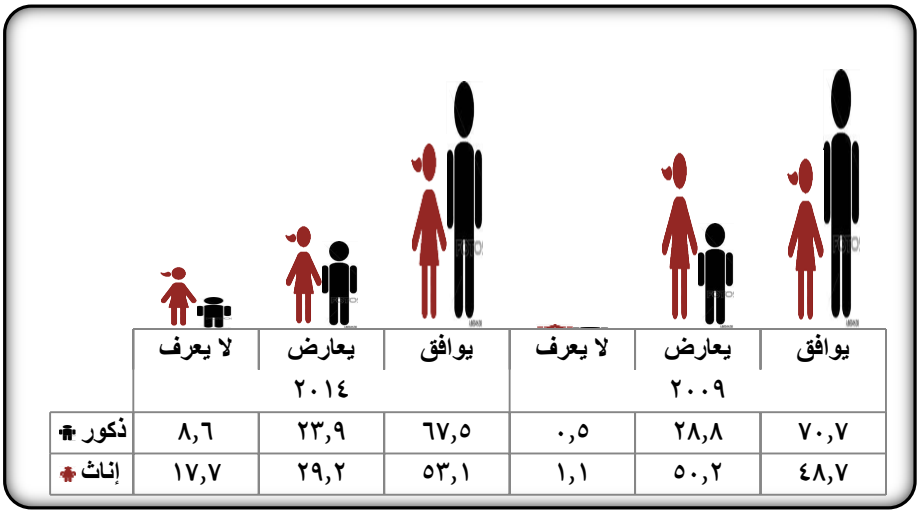

	٢٠٠٩			٢٠١٤		
	يوافق	يعارض	لا يعرف	يوافق	يعارض	لا يعرف
ذكور	٧٠,٧	٢٨,٨	٠,٥	٦٧,٥	٢٣,٩	٨,٦
إناث	٤٨,٧	٥٠,٢	١,١	٥٣,١	٢٩,٢	١٧,٧

شكل رقم (56)

آراء الشباب حول عبارة "البنت يجب أن تطيع أخاها، حتى إذا كان أصغر منها" (٪)

ثانيًا: عبارة: " للزوج وحده القرار في إنفاق المال في المنزل"

يجمع الفقه والقانون على مبدأ اسـتقلالية الذمة المالية للمرأة عن الرجل وللزوجة عن الزوج، فللزوجة الأهلية الكاملة والذمة المالية المسـتقلة التامة، ولها الحق المطلق في إطار أحكام الشـرع مما تكسـبه من عملها، ولا تحتاج لإذن من الزوج في التملك والتصرف بمالها، وأما رأيها ومشورتها فلها أن تبدي رأيها وأن يؤخذ به إذا كان صـائبًا. وعلى الرغم من هذا الإجماع على الحقوق إلا أنه ينحصـر في حدوده النظرية فعند التدقيق في مدى

تطبيق الحق نجد بأن كثيرًا من الأزواج هم الذين يقررون كيفية إنفاق المال على الرغم من أن الرجل لم يعد هو المسـؤول عن أسـرته والمنفق عليها، في حين تمكث المرأة في بيتها تتولى رعاية الأولاد والبيت، فقد بات عمل المرأة أمرًا طبيعيًّا فرضته ضغوط الحياة المعيشية، ولم يعد مساهمة الزوجة بالخيار.

في مسح عام 2009، سئل الشباب عما إذا كانوا يعتقدون أن للزوج وحده القرار في إنفاق المال في المنزل، وقد جاء دعم غالبية الشباب من الذكور والإناث لهذا الرأي، بيد أن دعم الإناث كان أقل بنسبة بلغت 74,3٪ بالمقارنة بنسبة 85,5٪ من الذكور.

وفى الدورة الثانية للمسـح عام 2014، اسـتمر تأييد غالبية الشـباب من الذكور والإناث لهذا الرأي، وبقي دعم الشابات أقل بنسبة بلغت 53,1٪ بالمقارنة بنسبة 67,5٪ من الذكور.

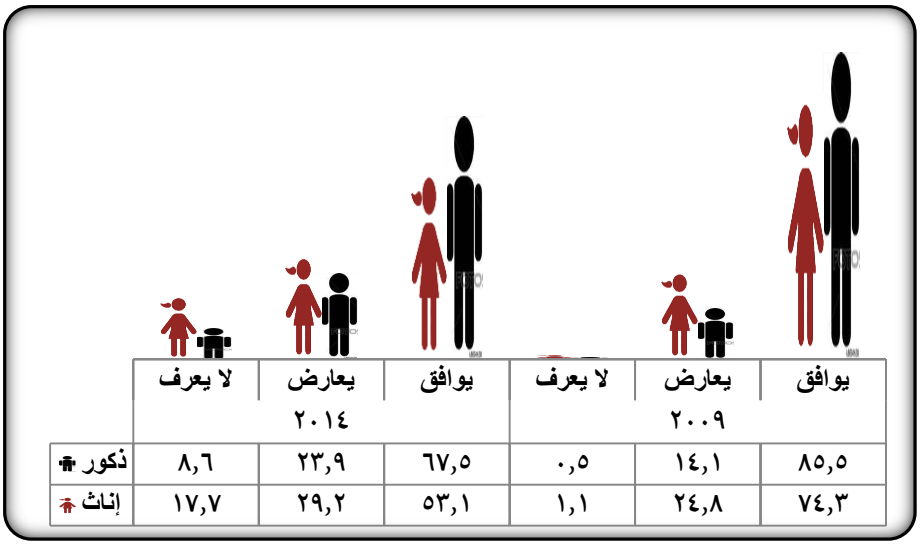

	لا يعرف	يعارض	يوافق	لا يعرف	يعارض	يوافق
	٢٠١٤			٢٠٠٩		
ذكور	٨,٦	٢٣,٩	٦٧,٥	٠,٥	١٤,١	٨٥,٥
إناث	١٧,٧	٢٩,٢	٥٣,١	١,١	٢٤,٨	٧٤,٣

شكل رقم (57)

آراء الشباب حول عبارة " للزوج وحده القرار في إنفاق المال في المنزل " (٪)

يكشف التحليل الطولي للنتائج وتتبع التغيرات مع مرور الوقت عن:

- التوجه الإيجابي الذي أبداه الذكور والإناث بتراجعهم عن التأييد فقد تراجع تأييد الذكور (من 85,5٪ إلى 67,5٪) والإناث من (74,3٪ إلى 53,1٪). وكان التراجع عند الإناث أسـرع (21 نقطة مئوية) مقابل (18 نقطة مئوية) للذكور.
- من المؤشرات الإيجابية تخلي بعض الذكور عن اعتبار ترك مصروف البيت للزوجة يقلل من شأن الرجل، وبالنسبة للمرأة فالتراجع قد يرتبط بتأثير عملها ووجود دخل خاص بها، ومن ثم ضرورة أن يكون لها دور في تحديد إدارة الميزانية.

- هذه الأرقام بالضـــرورة تثير التســـاؤل حول وجود فئة ترى أن الزوجة والزوج يمكنهما تدبير مالية البيت، كل حسب اختصاصه.

- استمرار تأييد المرأة لتقييدها عن تسيير مال البيت وإعطاء الزوج وحده القرار في إنفاقه في المنزل، ومن ثم تحديد أولويات الصـــرف قد يعني اعتقاد الفتيات ضـــمنيًا أنهن غير قادرات على رعاية أنفســـهن ولا حل مشكلاتهن أو اتخاذ الصائب بقراراتهن، فالرجل هو من يقدم الحماية والإعالة والرعاية، هذه الرغبة بأن تكون موضـع رعاية، تشـير إلى أن التربية والتنشـئة الاجتماعية التي تحظى بها الفتاة منذ الصـغر تلعب دورًا كبيرًا في هذا. حيث تلجأ بعض الأســـر إلى تربية الولد على تحمل المســـؤولية ومواجهة المشـــكلات، في حين يحرص الوالدان على إحاطة الفتاة بالحماية الزائدة خوفًا عليها، فيترسـخ بداخلها أنها كائن ضـعيف، ويتعزز لديها الميل للاعتماد على الآخرين.

الخلاصـــــة

النشء والشباب من أكثر فئات المجتمع تعرضًا للتغيرات والتحولات الثقافية والاجتماعية، وهم ليسوا فقط أكثر الفئات تعرضًا للتغير، بل إنهم يشكلون أقوى عوامل التغير الثقافي والاجتماعي لما يحملون من رؤى وتصورات تخالف في بعض جوانبها تلك الرؤى والتصورات التي لدى الأجيال السابقة. ونظرًا لأهميتهم سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم مظاهر التغير في نسق القيم لديهم، والتعرف على مسار التغير في هذا النسق وعلاقته ببعض المتغيرات، وذلك خلال الفترة من 2009– 2014، والتي شهدت العديد من التحولات المهمة والجذرية التي شهدها المجتمع، مرورًا بثورتي 25 يناير عام 2011 و30 يونيو عام 2013 والتي لفت فيها الشباب المصري أنظار العالم من خلال الدور الريادي الذي قام به خلالها. وقد اعتمدت الدراسة على نتائج مسح النشء والشباب فى مصر وقد عقدت دورته الأولى في عام 2009، والثانية عام 2014. وقد أوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- لم تشهد قيم العمل ظهور قيم جديدة، وكان التغيير غالبًا ما يكون تحولًا في تراتبية القيم وتدرجها، أكثر من خلق قيم جديدة. فقد شهدت الفترة الزمنية تحولًا في تراتبية قيم العمل وتدرجها، حيث تحولت تفضيلات الشباب في الوظيفة الحالية أو المستقبلية نحو قيم العمل الجوهرية .
- فيما يخص قيم الاستقلالية الفردية فقد شهدت الفترة البينية:

- يقدم مسح النشء والشباب في دورتيه نظرة موجزة على التغير في قيمتا التسامح والثقة الاجتماعية وتُظهر أن الأحداث التي شهدتها مصر بعد 25 يناير 2011، فرضت تغييرات في منظومة القيم

الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية التي صاغت سلوك المصريين، وأفسحت المجال لبعض القيم السلبية مثل التراجع النسبي تجاه هاتين القيمتين.

- فيما يخص قيم التدين، فتكشف إجابات الشباب عن تغير في علاقتهم بالدين فأغلبية الشباب لا يدعمون الدور القوي للدين في الحياة السياسية كما تدل النتائج على اتساع دوائر الشك لتمتد لرجال الدين، وكلها مؤشرات على الرغبة في التحرر من السلطتين الدينية والاجتماعية.
- وبشأن قضايا النوع ومن بينها أهمية تعليم وعمل الإناث، وتوزيع الأعمال الأسرية، وسلطة اتخاذ القرارات، فيكشف التحليل الطولي للنتائج وتتبع التغييرات مع مرور الوقت عن العديد من النتائج والتي من أكثرها إزعاجًا، وجود شريحة كبير من الشباب، بمن فيهم الشابات يتخذون مواقف أكثر محافظة وأكثر تبنيًا وتقبلًا للقيم والأفكار النمطية حول المرأة. كما يمثل تَقَبُل الشباب في الفئات العمرية الأصغر لصور التمييز مؤشرًا على التنشئة الاجتماعية الخاطئة، وأن هناك جيلًا جديدًا من النشء والشباب يتبنى الأفكار النمطية التي تبخس قدر المرأة.
- تكشف بعض نتائج المسح عن المفارقة القيمية Value Discrepancy ويقصد به مدى التفاوت بين النسقين القيميين المتصور (ويقصد به تصور الفرد لمدى أهمية كل قيمة من القيم بالنسبة له) والواقعي (ويقصد به مدى تطابق هذه القيم المتصورة مع السلوك الفعلي للفرد).

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

- أركون، محمد، (1990). الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد. بيروت: دار الساقي.
- أسعد، راجي، وآخرون، (2020) "اقتصاد الرعاية في الدول العربية نحو الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتخفيضها وإعادة توزيعها" موجز السياسات رقم1
https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/12/Arabic_UNW_ERF_PolicyBriefs_Regional.pdf
- الباروميتر العربي https://www.arabbarometer.org
- العظم، صادق جلال، (1969)، "نقد الفكر الديني". بيروت: دار الطليعة
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2018)، "اللامساواة والاستقلالية والتغيير في العالم العربي"، تقرير التنمية الاجتماعية – العدد الثاني https://www.unescwa.org/ar/publications
- المصري، سعيد، (2018)، "ملحمة المواطنة بين صكوك الوطنية وعولمة الحقوق الإنسانية"، سلسلة شرفات، العدد (6)، مكتبة الإسكندرية، ص 12.
- المؤشر العربي،(2022)، معهد الدوحة،
/efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Documents/AOI-2022-Full-report.pdf
- بوعطيط، سفيان، (2020)، "النسق القيمي للأفراد ومحدداته"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 26، عدد،3 سبتمبر 2020.
Algerian Scientific Journal Platform, https://www.asjp.cerist.dz › article
- عبد الموجود، أحمد، (2013)، "المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية فى مصر دراسة أنثروبولوجية فى محافظة مطروح"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٣
- عبد الوهاب المسيري، (2002)، "العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة" . القاهرة: دار الشروق.
- عثمان، ماجد، عرفة، خديجة، (2009)، "الفجوة بين القيم والسياسات العامة"، سلسلة الأوراق البحثية، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- علي، أسماء شعبان، (2023)، "القيم الدينية والتماسك الأسري"، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، ع67، (أبريل–يونيو 2023م) article_318504_4544f71869445cbb3c71c91a91be53cf.pdf (ekb.eg)

- عوض، سالمة أحمد، (2021)، "التسامح وعلاقته بالرضا عن الحياة لدى طلاب الجامعة"، مجلة المختار للعلوم الانسانية، المجلد (39)، العدد (2) لسنة 2021.
- فرهود، رواء كاظم، عبد، إبتسام محمد، (2023)، "القيم: ماهيتها ومرتكزاتها الرئيسة"، مجلة حمورابي، https://www.iraqoaj.net/iasj/download/08aa7fbccf71002b
- قندوز، منير، (2017)، "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على قيم العمل في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2017.
https://search.shamaa.org › Articles › AERsshumb/Rsshumb/RsshumbNo13P1Y2017/rsshumb_2017-n13-p1_410-432.pdf
- مسح النشء والشباب في مصر (2015). المسح التتبعي للنشء والشباب في مصر (2014). مجلس السكان، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- وفاء مرقس وآخرين، (2015)، "ثقافة العمل الحر لدى الشباب المصري"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ، ص46

ثانيًا– المراجع باللغة الإنجليزية

- Dawkins, Richard, (2006). "The God Delusion", Bantam Press, https://marxistnkrumaistforum.wordpress.com/wp-content/uploads/2014/05/richard_dawkins_-_the_god_delusion.pdf
- Gad, Ahmed M., Ahmed , Abeer S., (2006), "Analysis of longitudinal data with intermittent missing values using the stochastic EM algorithm, Computational Statistics & Data Analysis", Volume 50, Issue 10, 20 June 2006, Pages 2702-2714
- Hitchens, Christopher, (2007), "God Is Not Great: How Religion Poisons Everything", New York: Twelve, https://bidoonism.com/wp-content/uploads/2020/06/christopher-hitchens-god-is-not-great.pdf
- Jurgen Habermas al., (2011), "The Power of Religion in the Public Sphere", Edited by Eduardo Mendieta and Jonathan VanAntwerpen. New York: Columbia University Press, https://www.roeduseis.ro/wp-content/uploads/2014/11/Judith_Butler_J%C3%BCrgen_Habermas_Charles_Taylor_BokZZ.org_.pdf
- Kwon, O. Y. (2019), "Social trust and economic development: The case of South Korea", Op.cit.p:52.
- LaPalombara, J., (1993), "Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy", Political Science Quarterly, 108(3), 549-551, available at: https://2u.pw/ikv6omVi.
- Ludeke, Steven G. & Larsen, Erik Gahner, 2017, "Problems with the Big Five assessment in the World Values Survey", Personality and Individual Differences, Volume 112, 1 July 2017, Pages 103-105, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0191886917301216

- Stephenson, M., & Ebrahim, A., (2004), “Trust, Social Capital, and Organizational Effectiveness”. Op.cit.p:52
- Taylor, Charles, (2007), “A Secular Age”, Cambridge, MA: Harvard University Press.
- https://statmodeling.stat.columbia.edu/2024/03/19/i-was-left-with-an-overwhelming-feeling-that-the-world-values-survey-is-simply-a-vehicle-for-telling-stories-about-values/

Abstract

This study represents the outcome of the first phase of the Egyptian Cultural Values Longitudinal Survey, which the Institute of National Planning intends to undertake based on a significant relationship between culture and development and the importance of incorporating cultural variables into economic and social planning. The survey adopts the concept of culture as defined in the World Conference on Cultural Policies in Mexico in 1982, where culture is described as "the sum of the distinctive spiritual, material, intellectual, and emotional features of a society or a social group, which includes, in addition to arts and literature, ways of living, fundamental human rights, and systems of values, traditions, and beliefs".

Interest has grown in the importance of tracking changes in cultural values over time through conducting longitudinal surveys applied periodically to representative samples of the population regarding their value systems, as well as their attitudes towards economic, social, and political issues and the values they reflect. The World Values Survey is at the forefront of this type of research that seeks to track changes in cultural values over specific time periods.

At the Arab level, there is the Arab Index, which is closer to opinion polls as it seeks to understand Arab public opinion towards some economic, social, and political issues in Arab countries. At the national level, there is the Youth and Young Adults Survey conducted by the International Population Council in collaboration with national research entities.

The importance of longitudinal surveys lies in their ability to monitor cultural changes over time in a systematic manner, which allows for understanding why cultural changes occur or do not occur. What are the determinants of change? How can a cultural policy be formulated to achieve intentional cultural changes to drive progress and achieve development in society؟

The importance of conducting a longitudinal survey of Egyptian cultural values lies in the pursuit of understanding how the Egyptian people think. What are the governing cultural reference frameworks? What is their relationship with the values of progress? What are the cultural variations based on location, geographical position, religious or tribal affiliation, and other primary affiliations? What is the relationship between subcultures and mainstream culture? What role does education play in cultural change? Finally, what are the effects of intensive contact with the world on the culture of globalized social segments؟

The first phase of the project focuses on reviewing the longitudinal surveys conducted at the international, regional, and national levels, in which Egypt was represented as

previously mentioned, to monitor the findings and their changes over time, and thus understand the trends of change towards a set of values: citizenship – equality – tolerance – trust – values of development, work, and achievement – the value of religiosity and the relationship between religion and the public sphere.

This phase includes three studies as follows:

1. Trends in Social Values in Egypt: A Review of the World Values Survey.
2. The evolution of Egyptian political value trends through the Arab Index cycles between stability and change.
3. The most important features of the change in the value system among youth during the period from 2009-2014, a review of the youth and young adults survey in Egypt.

Key Words

Culture- Longitudinal Surveys- Social Values- Political Values

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1975 – 1970/69)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. مزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون

14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون

27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون

39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....

51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. مجدي محمد خليفه	.....

62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون

72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	

84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر محمد دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد،

				د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مـــرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة،

				د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21	يونية 1998	د. وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون

120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د. ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشى	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون
127	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل–د. زينات محمد طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون

133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم،

				د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون

158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون

170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون

181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د. محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون

192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون

205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (2005 – 1988)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون

218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر2010	د. خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــرازق جلبى د. زينات محمد طبـــــالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وآخرون

230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء احمد عبد الله	

242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيع وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون

254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون

265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون

275	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر2016	د. إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون
276	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر2017	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع

287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
293	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18–35 سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون

299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. سهير أبو العنيين ، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه

				د. بركات أحمـد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003–2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون

324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون

336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	إبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	ابريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران

				أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِّرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص"	ابريل 2024	أ.د. هدى النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر– بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	ابريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	ابريل 2024	أ.د.أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	ابريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	ابريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الريس د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	ابريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	إبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د دسوقى عبد الجليل	أ.د لطف الله إمام أ.د زينات طبالة وآخرون
358	التغيرات المُناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثار وسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د هدى النمر	أ.د علاء زهران أ.د خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر البهائى	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفرا وآخرون
360	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	يناير 2025	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون
361	مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر	يناير 2025	أ.د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون
362	دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	يناير 2025	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. إجلال راتب

				أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
363	التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على أقليم شمال الصعيد"	يناير 2025	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود د. امل زكريا
364	تطوير التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية–الريفية في مصر	يناير 2025	أ.د. أحمد البقلى	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
365	نحوسياسة وطنية لتعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي المصري	يناير 2025	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران د. مها الشال
366	السياسات وآليات التنفيذ الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه وتغير المناخ في مصر	يناير 2025	أ.د. عبد العزيز إبراهيم	أ.د. أحمد برانية أ.د. بركات الفرا
367	المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية	فبراير 2025	أ.د. هويدا رومان	أ.د. سعيد المصرى أ.د. عبير صالح

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Longitudinal Survey of Cultural Values in Egypt

No. (367) – Feb 2025